

المملكة المغربية

الجمعية التشريعية
للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2022-2023 : دورة أكتوبر 2022

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون رقم 18.18 يقضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية، طبعا معروض عليكم في إطار قراءة ثانية:

2- مشروع قانون رقم 86.21 يتعلق بالأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها:

3- مشروع قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية، هو كذلك معروض على أنظاركم في إطار قراءة ثانية:

4- مشروع قانون رقم 19.22 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.

• محضر الجلسة رقم 075 ليوم الثلاثاء 18 جمادى الأولى 1444هـ

11806 (13 ديسمبر 2022م)

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية

فهرست

دورة أكتوبر 2022

صفحة

• إعلان عن فتح باب الترشيحات لانتخاب عضو واحد بالمحكمة الدستورية 11774

• قرار مكتب مجلس المستشارين رقم 2023/02/01 بفتح باب الترشيحات لانتخاب عضو واحد بالمحكمة الدستورية 11774

• محضر الجلسة رقم 073 ليوم الثلاثاء 11 جمادى الأولى 1444هـ (6 ديسمبر 2022م) 11776

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 074 ليوم الثلاثاء 11 جمادى الأولى 1444هـ (6 ديسمبر 2022م) 11792

**قرار مكتب مجلس المستشارين رقم 2023/02/01
بفتح باب الترشيحات لانتخاب عضو واحد
بالمحكمة الدستورية**

بناء على الدستور الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011)، ولا سيما الفصل 130 منه؛

وعلى القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.139 بتاريخ 16 من شوال 1435 (13 أغسطس 2014)، ولا سيما المواد الأولى و3 و12 و13 منه؛

وعلى النظام الداخلي لمجلس المستشارين، كما أقره المجلس وصرحت المحكمة الدستورية بمطابقة أحكامه للدستور بموجب القرار رقم 102/20 م.د بتاريخ 02 مارس 2020، ولا سيما المواد من 341 إلى 346 منه؛

وبعد توصل مجلس المستشارين بإحاطة من السيد رئيس المحكمة الدستورية في 03 يناير 2023، بشأن انتهاء مدة انتداب العضو المنتخب من قبل المجلس في هذه المحكمة، السيد "ندير المومني" يوم الأربعاء 03 أبريل 2023؛

وبعد مداوات مكتب مجلس المستشارين في اجتماعه المنعقد بتاريخ 09 يناير 2023.

قرّر ما يلي:

المادة 1: يعلن رئيس مجلس المستشارين عن تلقي ترشيحات الفرق والمجموعات البرلمانية بالمجلس، لانتخاب عضو واحد بالمحكمة الدستورية، في إطار تجديد الثلث الثاني لأعضاء هذه المحكمة.

يشعر رئيس مجلس المستشارين السادة رؤساء الفرق ومنسقي المجموعات البرلمانية بذلك.

المادة 2: يجب على كل شخص مقترح لعضوية المحكمة الدستورية أن يكون من الشخصيات المتوفرة على تكوين عال في مجال القانون، وعلى كفاءة قضائية أو فقهية أو إدارية، ومارس مهنته لمدة تفوق خمس عشرة (15) سنة، ومشهود له بالتجرد والنزاهة.

المادة 3: تتكون ملفات الترشيحات من الوثائق التالية:

1- طلب ترشيح شخصي؛

2- نسخة من السيرة الذاتية للمتريشة أو المترشح وفق مطبوع نموذجي يمكن تحميله من البوابة الإلكترونية لمجلس المستشارين: <http://www.chambredesconseillers.ma>؛

إعلان

**عن فتح باب الترشيحات لانتخاب عضو واحد بالمحكمة
الدستورية**

رئيس مجلس المستشارين؛

بناء على الدستور الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011)، ولا سيما الفصل 130 منه؛

وعلى القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.139 بتاريخ 16 من شوال 1435 (13 أغسطس 2014)، ولا سيما المواد الأولى و3 و12 و13 منه؛

وعلى النظام الداخلي لمجلس المستشارين، كما أقره المجلس وصرحت المحكمة الدستورية بمطابقة أحكامه للدستور بموجب القرار رقم 102/20 م.د بتاريخ 02 مارس 2020، ولا سيما المواد من 341 إلى 346 منه؛

وبعد توصل مجلس المستشارين بإحاطة من السيد رئيس المحكمة الدستورية في 03 يناير 2023، بشأن انتهاء مدة انتداب العضو المنتخب من قبل المجلس في هذه المحكمة، السيد "ندير المومني" يوم الأربعاء 03 أبريل 2023؛

وبناء على المادة الأولى من قرار مكتب مجلس المستشارين رقم 2023/02/01 الصادر بتاريخ 09 يناير 2023.

يعلن رئيس مجلس المستشارين عن:

تلقي ترشيحات الفرق والمجموعات البرلمانية بالمجلس، لانتخاب عضو واحد بالمحكمة الدستورية، في إطار تجديد الثلث الثاني لأعضاء هذه المحكمة، وفق الشروط والكيفيات المبينة في قرار مكتب مجلس المستشارين رقم 2023/02/01 بتاريخ 09 يناير 2023.

حرّر بتاريخ: 09 يناير 2023

النعم ميارة

رئيس مجلس المستشارين

الدستورية.

المادة 6: توزع ملفات المترشحات والمترشحين المقبولة ملفاتهم على جميع أعضاء المجلس، عن طريق الفرق والمجموعات التي ينتمون إليها، 48 ساعة على الأقل، قبل انعقاد الجلسة العامة المخصصة للانتخاب، وترفق بالوثائق المنصوص عليها في المادة 343 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

كما تنشر لائحة المترشحات والمترشحين المقبولة ملفاتهم في البوابة الإلكترونية للمجلس.

المادة 7: يعرض الرئيس في بداية الجلسة المخصصة للتصويت لائحة المترشحات والمترشحين الذين يقدمهم مكتب المجلس.

المادة 8: تجرى عملية التصويت في الجلسة العامة، بالاقتراع السري، وفق الضوابط المحددة في النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

المادة 9: تسلم نسخة من هذا القرار للفرق والمجموعات البرلمانية بمجلس المستشارين، وتنشر في الجريدة الرسمية للبرلمان وفي البوابة الإلكترونية للمجلس.

حرر بتاريخ: 09 يناير 2023

النعيم ميارة

رئيس مجلس المستشارين

3- ثلاث نسخ مصادق عليها من الشواهد الجامعية العليا المحصل عليها في مجال القانون؛

4- ثلاث نسخ من التقرير المفصل عن الأعمال والإنتاجات العلمية للمترشحة أو المترشح؛

5- ثلاث نسخ من الشهادة التي تثبت ممارسة المترشحة أو المترشح لمهنته لمدة تفوق خمس عشرة (15) سنة؛

6- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية مصادق عليها؛

7- نسخة من السجل العدلي أو شهادة انعدام السوابق مسلمة من الإدارة العامة للأمن الوطني؛

8- ثلاث صور شمسية حديثة للمترشحة أو المترشح.

المادة 4: تودع ملفات الترشيحات، في صيغة ورقية وصيغة إلكترونية، لدى كتابة رئيس مجلس المستشارين، مقابل وصل بالتسلم يتضمن إسم المترشحة أو المترشح، وتاريخ وساعة الإيداع، في الفترة الممتدة من يوم الثلاثاء 10 يناير 2023 إلى يوم الثلاثاء 17 يناير 2023 على الساعة الثالثة زوالاً، ولا يعتد بأي ترشيح ورد خارج الأجل المذكور.

المادة 5: يتولى مكتب مجلس المستشارين دراسة ملفات الترشيحات، ويتحقق من مدى استيفائها للشروط المطلوبة، ويحصر لائحة المترشحات والمترشحين المقبولة ملفاتهم، ويحدد تاريخ وساعة انعقاد الجلسة العامة المخصصة لانتخاب المجلس لعضو واحد بالمحكمة

محضر الجلسة رقم 073

التاريخ: الثلاثاء 11 جمادى الأولى 1444 هـ (6 ديسمبر 2022م).

الرئاسة: المستشار السيد أحمد أخيشين، الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وإحدى وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الأربعين صباحاً.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد أحمد أخيشين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارون،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هاته الجلسة لأسئلة السيدة والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أحيل الكلمة على السيدة الأمانة لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيدة الأمانة.

المستشارة السيدة صفية بلفقيه أمانة المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيرين المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أودع السيد رئيس الحكومة بالأسبقية لدى مكتب مجلس المستشارين، طبقاً لأحكام الفصل 78 من الدستور، مشروع قانون رقم 93.21 يوافق بموجبه على الإتفاقية رقم 173 بشأن حماية مستحقات العمال عند إعسار صاحب عملهم 1992 المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته التاسعة والسبعين المنعقدة بجنيف في 23 يونيو 1992.

بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة من 29 نونبر 2022 إلى تاريخه، فهي كالتالي:

- الأسئلة الشفهية: 24 سؤالاً؛

- الأسئلة الكتابية: 23 سؤالاً؛

- الأجوبة الكتابية: 30 جواباً.

كما نخب المجلس الموقر بأننا سنكون على موعد مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون رقم 18.18 يقضي بتنظيم عملية جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية في إطار قراءة ثانية؛

- مشروع قانون رقم 86.21 يتعلق بالأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها؛

- ومشروع قانون رقم 84.21 الذي يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية، وكذلك في إطار قراءة ثانية؛

- مشروع قانون رقم 19.22 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة الأمانة.

نستهل إذن جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة لقطاع الداخلية، ونرحب بالسيد الوزير، حول المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال الفريق الاشتراكي وموضوعه "الحصيلة المرحلية للشطر الثالث من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية".

الكلمة له، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني، السيد الوزير المحترم، أن أسألكم عن الحصيلة المرحلية للشطر الثالث من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

السؤال الآتي الثاني موضوعه "تثمين المكتسبات وتجاوز المعوقات

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

نسائلكم في نفس الموضوع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذ الكيحل.

السؤال السادس موضوعه "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"،
للسادة والسيدات المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين
بالمغرب.

السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فتحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

عن سير إنجاز البرامج والمشاريع التي تندرج ضمن المبادرة الوطنية
للتنمية البشرية، نسائلكم السيد الوزير؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على الأسئلة، إذن تفضل السيد الوزير
تجي للمنصة ولا تبقي، بحال بحال، خوذوا احتكم.. لا بالعكس.

السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما تعلمون، قد أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس
نصره الله وأيده، انطلاقة الورش الملكي، المبادرة الوطنية للتنمية
البشرية يوم 18 ماي 2005، بهدف محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء
الاجتماعي، وفق إستراتيجية شمولية تركز على البعد الترابي والمقاربة
التشاركية مع مختلف الفاعلين المعنيين بالحقل التنموي.

وقد مكنت الجهود المبذولة في هذا الإطار، والتعبئة القوية التي
شهدتها المبادرة خلال المرحلتين الأولى 2005-2010، والثانية 2011-
2018 من احتلال بلادنا للرتبة الثالثة عالميا ضمن تصنيف البنك
الدولي لأحسن برامج المبادرات الاجتماعية الهادفة.

وعلى الرغم من كل ذلك، كان من الضروري إجراء تقييم للبرامج

التي تواجه مبادرة التنمية البشرية".

الكلمة لأحد السادة من فريق الأصالة والمعاصرة.

السيد المستشار.

المستشار السيد خليل البرنيثي:

نسائلكم السيد الوزير المحترم، حول استراتيجياتكم لتثمين
مكتسبات وتجاوز المعوقات التي تواجه المبادرة الوطنية للتنمية
البشرية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل،
وموضوعه "إدماج الشباب في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية".

السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

نسائلكم عن إدماج الشباب في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الرابع موضوعه "حصيلة وآفاق المبادرة الوطنية
للتنمية البشرية" لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي
للشغل.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك:

نسائلكم السيد الوزير، عن حصيلة وآفاق المبادرة الوطنية للتنمية
البشرية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الخامس في نفس الموضوع، حول "مشاريع المبادرة الوطنية
للتنمية البشرية".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة
والتعددية.

تفضل السيد الرئيس.

- البرنامج الثالث: تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب؛

- والبرنامج الرابع: الدفع بالرأس المال البشري للأجيال الصاعدة.

وللتذكير، فإن "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" تعمل في إطار برنامجها الأول، الذي رصدت له ميزانية 4 ملايين درهم على مواصلة الدينامية المحدثة خلال المرحلتين السابقتين، في انسجام تام مع البرامج العمومية الأخرى، وذلك من خلال المساهمة في تقليص العجز في البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية، وخاصة فيما يتعلق بإنشاء الطرق والمسالك القروية والمنشآت الفنية والتزود بالماء الصالح للشرب والكهربة القروية وكذا الصحة والتعليم وتحسين الخدمات المقدمة في هاذين القطاعين، اللذين يعتبرين أهم أسباب الفوارق الاجتماعية والهشاشة والتهميش وإحدى المؤثرات الكبيرة في مؤشر التنمية البشرية.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أن هذا البرنامج يشكل مساهمة في المبادرة الوطنية في برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية في العالم القروي.

كما تعمل المبادرة من خلال برنامجها الثاني، الذي خصص له مبلغ 4 ملايين درهم، على تعزيز المكتسبات المحققة خلال المرحلتين السابقتين، ومن خلال توفير عناية خاصة وذات جودة لإحدى عشر فئة ذات أولوية، تتوزع بين أشخاص مسنين والمرضى وذوي الاحتياجات الخاصة والنساء في وضعية هشاشة وكذا الأطفال والشباب في وضعية صعبة، وذلك بمراكز متخصصة وتقديم المساعدة والمواكبة الضروريتين لها وكذا العمل على إعادة إدماجها السوسيو اقتصادي وتيسير إدماجها عن طريق الدعم والتكوين والمواكبة.

وتسعى "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" من خلال برنامجها الثالث، الذي رصدت له ميزانية 4 ملايين درهم، إلى توفير حلول من شأنها تيسير الإدماج الاقتصادي للشباب، وذلك من خلال تقديم خدمات للاستقبال والإنصات والتوجيه والدعم لفائدتهم داخل منصات الشباب، المحدثة بجل أقاليم وعمالات المملكة، والتي فاق عددها 100 منصة، وكذا تحسين الدخل والمساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية، عن طريق دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من قبيل التعاونيات والمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغيرة والمتوسطة.

أما على مستوى البرنامج الرابع، والذي خصص له مبلغ 6 ملايين درهم، فتعمل المبادرة الوطنية جاهدة من خلاله إلى تلمين وتطوير الرأس المال البشري في كافة مراحل الحياة بهدف إزالة المعيقات والحواجز التي تعترض التنمية البشرية عبر المساهمة في تحسين صحة وتغذية الأم والطفل والمساهمة في برنامج تعميم التعليم الأولي، وخاصة في المناطق القروية والنائية، وكذا التخفيف من مظاهر التفاوتات على مستوى التعلم ومحاربة الهدر المدرسي، من خلال توفير خدمات الإيواء وتعزيز أسطول النقل المدرسي وتوفير دروس الدعم المدرسي بالمجان،

المنجزة وذلك بهدف الوقوف على مكامن النقص وإيجاد السبل الكفيلة لتحسين وقع المبادرة على الفئات المستهدفة، حيث تم فيما يتعلق باستهداف البرامج تركيز الجهود على البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية للإستجابة للحاجات المستعجلة ومعالجة العجز المتراكم.

كما تم تسجيل الطابع غير المنتظم لبعض الفاعلين الجمعيين حاملي المشاريع وتدهور بعض المنشآت المنجزة، بشكل يهدد استمرارية استغلالها، وكذا الاعتماد على آليات لتتبع المشاريع، تركز في أغلب الأحيان على الأداء المالي.

واليوم، هذا المشروع المجتمعي الرائد، هو في مرحلته الثالثة، التي اعتمدت في بلورة فلسفتها ورؤيتها الإستراتيجية على التوجهات الملكية السديدة، ولاسيما تلك الواردة في خطاب العرش لسنة 2018، وعلى خلاصات المرحلتين السابقتين، حيث حقق نقلة نوعية من خلال تركيز تدخلاته على الجوانب اللامادية للرأس المال البشري، وكذا على توجيه برامج النهوض بالرأس المال البشري للأجيال الصاعدة، ودعم الفئات في وضعية صعبة وإطلاق جيل جديد من المبادرات الخلاقة لفرص الشغل والمدرة للدخل.

وعلى هذا الأساس، أخذت الهندسة الجديدة للبرنامج بعين الاعتبار هذا التوجه، مع الحرص على المحافظة على المكتسبات السابقة، فالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية كمشروع ملكي مجتمعي يساهم مع بقية القطاعات المعنية في هذا الموضوع، ولاسيما على مستوى الصحة والتعليم، وذلك بهدف المساهمة في الرفع من مؤشرات بلادنا المتعلقة بالرأس المال البشري.

وعلى سبيل التذكير، فمن بين الأهداف التي حددها النموذج التنموي الجديد، الرفع من مؤشر التنمية البشرية إلى قيمة 0.75 في أفق 2035 بدل من 0.5 حاليا، وهذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تضافر الجهود وتحقيق الالتقائية المطلوبة أثناء تنفيذ المشاريع.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد حددت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هدفين رئيسيين تسعى إلى تحقيقهما، بحيث يتجلى الهدف الأول في صيانة كرامة المواطنين وتحسين ظروف عيشهم، من خلال مواصلة الدينامية التي أطلقتها المبادرة منذ سنة 2005، وذلك من خلال تنفيذ برنامجين:

- البرنامج الأول: تدارك الخصائص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا؛

- والبرنامج الثاني: مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة.

فيما يتعلق بالهدف الثاني في بناء المستقبل، من خلال تذليل المعيقات الأساسية للتنمية البشرية طيلة مرحلة حياة الفرد، وذلك باعتماد برنامجين آخرين جديدين، ألا وهما:

ونحن اليوم نعيش أطوار المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الذي أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده انطلاقها يوم 19 شتنبر 2018، حيث أشار إلى أن هذه المرحلة تركز على مقاربة متجددة تهدف إلى تحصيل وتعزيز المكتسبات مع إعادة توجيه البرامج سعياً للنهوض بالرأس المال البشري والعناية بالأجيال الصاعدة ودعم الفئات الهشة، بالإضافة إلى اعتماد جيل جديد من المبادرات المدرة للدخل والمجددة لفرص الشغل.

لكن، على سبيل المثال لا الحصر، خلال سنة 2022 خصص ما يناهز 515 مليون درهم في إطار "برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية"، فمن حيث لغة الأرقام يتبين أن المساهمات التي خصصتها المبادرة لهذا البرنامج تبقى مساهمات مرتفعة مقارنة مع باقي الشراكات، وبالتالي فإن الدولة تتحمل القسم الأكبر من الاعتمادات المالية المخصصة لتمويل مشاريع المبادرة مع غياب تمويل هذه البرامج من طرف باقي المساهمين، مما يطرح تزايد قيمة المبادرة الوطنية في المرحلة الجديدة إشكالية تحمل الدولة مزيداً من الأعباء ومصاريف أخرى.

وهنا نسائلكم عن الخطط وإستراتيجية الدولة في استقطاب عدد أكبر من الشركاء لتمويل هذه البرامج.

إننا في الفريق الاشتراكي نؤكد أن المرحلة تستدعي من "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" تكثيف الجهود وتعبئة دائمة ومنتظمة بين مختلف الإدارات وبين مصالح ومؤسسات عمومية وجماعات محلية ومجتمع مدني.

ولتجاوز الاختلالات التي تعرقل مسار المبادرة، فإنه ينبغي استقطاب الكفاءات الجديدة أو الرفع من مستوى أداء أقسام العمل الاجتماعي ومدته بالموارد البشرية والإمكانات اللوجيستية الضرورية باعتبارها اللجنة الرئيسية للإدارة، مع توفر الجماعات المستهدفة على وسائل بشرية ومادية كفيلة لضمان قيامها بالتدبيرية والتأطيرية.

وفي الختام، السيد الوزير المحترم، نشيد عاليا بالمجهودات الصارمة التي تقوم بها وزاراتكم من أجل التنزيل الفعلي لإنجاح برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بقيادة جلالته الملك نصره الله وأيده.

وشكراً معالي الوزير.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار.

وكذا تعزيز الصحة المدرسية ودعم التفتح لدى الأطفال والشباب عن طريق تطوير الأنشطة الموازية الفنية والرياضية والثقافية.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أن "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" أنجزت خلال المرحلة الحالية يعني ما بين 2019 و2023 وإلى حدود الساعة ما مجموعه 25.500 مشروع ونشاط من بينها 8000 وحدة مبرمجة للتعليم الأولي بمبلغ إجمالي للبرامج الأربعة قدر بـ 10 ملايين ونصف درهم، وتضاف لهذه الحصيلة المحلية منجزات المرحلتين السابقتين المتمثلة في إنجاز حوالي 43.000 مشروع ونشاط بمبلغ مالي إجمالي قدره 43 مليار درهم ساهمت فيه المبادرة بـ 28 مليار درهم.

لقد أثبتت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على مدى أكثر من 17 سنة فعاليتها في مجال التنمية البشرية ببلادنا، وذلك من خلال نهج سياسة للقرب بهدف النهوض بأوضاع الساكنة المعوزة من جهة، ورفع التحديات الكبرى للتنمية البشرية بغية ترويض الأجيال الصاعدة للعب دورها كاملاً في المجتمع من ناحية ثانية.

ولهذه الغاية، تضطلع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بعدة أدوار، لعل أبرزها دور المحفز والمحتضن للمشاريع المبتكرة، ودور المعجب والمنسق لمنظومة التنمية البشرية.

وفي الختام، أود التأكيد على أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تعمل جاهدة لتوفير كافة الظروف الملائمة من أجل تحقيق التقائية قوية بين مختلف المتدخلين بهدف تفعيل أمثل لبرامجها والتركيز على الأهداف المستقبلية الكبرى التي تكتسي أهمية قصوى كالتفولة المبكرة والتغذية ودعم التمدريس ومحو الأمية والإدماج الاقتصادي، وكذا مواكبة تنزيل النموذج التنموي الجديد الذي أرادته صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده لكافة أفراد شعبه الوفي من عيش كريم وتكافؤ للفرص والمساواة والاندماج والرفق والازدهار والنماء.

والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة للفريق الاشتراكي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكراً السيد الرئيس.

شكراً السيد معالي الوزير على عرضكم.

المستشار السيد خليل البرنيثي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

شكرا السيد الوزير على جوابكم وعلى ما تفضلتم به من معطيات والتي إن تدل في تدل على المجهود المبذول في سبيل النهوض بالمواطن المغربي عبر بوابة التنمية البشرية والذي تحظى بعناية كبيرة من لدن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

إننا في فريق الأضالة والمعاصرة نسجل بإيجابية حصيلة التدابير المعتمدة للحد من الفقر والهشاشة وذلك بالرفع من مؤشرات التنمية للمملكة التي تنعكس على المواطن المغربي وعلى مكانة وجاذبية المملكة، لاسيما أن المبادرة تدعو إلى إقامة توازن في معادلة النمو عبر أخذها بعين الاعتبار البرمجة والتخطيط للحاجيات الواقعية والتطلعات المشروعة للسكان. في تجاوز تام من الانضباط التقليدي الذي أبانت عنه قصورها ومحدداتها في هذا الإطار، تماشيا مع الإستراتيجية الدولية الهادفة إلى إدماج الشباب في النسيج الاقتصادي والحياة العملية، خصوصا أن تحقيق التنمية ضرورة قصوى للمجتمع.

نود هنا، السيد الوزير المحترم، أن نؤكد على أهمية ما تحقق في هذا الباب لحد الآن في إطار تحسين معيشة المواطن المغربي ومعالجة إشكالية الفقر والإقصاء والهشاشة من جذورها في إطار التفاعل والتشاور والمقاربة التشاركية مع مختلف الفاعلين المعنيين بمن فيهم هيئات المجتمع المدني عبر بوابة "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" التي جعلت من العنصر البشري أولويتها الأولى ومحورها الرئيسي، وذلك من خلال الالتزام بالحكمة الجيدة ونهج سياسة القرب في إطار تسجيل ارتياح كبير ما تم القيام به على مستوى تدارك الخصائص في البنيات التحتية والخدمات الأساسية في المجالات الترابية الأقل تجهيزا، لكنها في المقابل لازالت نطمح في بذل مجهود أكبر في بعض المناطق.

السيد الوزير المحترم،

نستعرض بعض الملاحظات التي تتنوع بين الموضوعي والذاتي في إطار تجويد تدخلاتكم في ورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، نسعى من خلالها إلى تجاوز تفاقم المشاكل الاجتماعية، والتي جاءت المبادرة لمحاربتها وليس للحد منها فقط، عبر اعتماد دفتر تحملات نموذجي من أجل المساواة بين كل المنافسين المدنيين مع الحق في الحصول على المعلومة وتناسق مع التوجيه العمومي في تبسيط المساطر وربط الاستفادة من جديد بتحقيق النتائج والأهداف والمؤشرات المحددة وتحقيق الاقتداية بين البرامج الحكومية التي تتقاطع وأهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السي.

المستشار السيد لحسن نازهي:

السيد الوزير،

المجهودات المبذولة في إطار "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" لفائدة الشباب لأجل التغلب على آفة البطالة والتحفيز مع بلورة مشاريع واقتصادية واجتماعية مدرة للدخل تبقى مقبولة.

لكن، السيد الوزير، لا بد من بذل المزيد من تكثيفها للحد من الصعوبات التي تواجه هذه الشريحة من المجتمع، وهنا غنعتي بعض الاقتراحات المباشرة للتجويد وإدماج الشباب في "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية".

- أولا، العمل على استقبال الشباب من طرف متخصصين في مجالات أنشطتهم وتوجيههم نحو فرض التكاوين الملائمة والمستجيبة لطموحاتهم ومشاريعهم؛

- مواكبة الشباب في مشاريعهم من خلال تنظيم ورشات عمل للمساعدة على الولوج إلى فرص الشغل؛

- ودعم ريادة الأعمال؛

- وتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

مسألة الرخص والتراخيص والمساطر المتعلقة بمنصاتها، والتي ذكر، السيد الوزير، والتي تعطل وتفشل أحيانا مشاريع الشباب التي تدخل في البرنامج الثالث للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، خاصة في العالم القروي، والمطلب الأساسي لهؤلاء الشباب هوتسهيل وتيسير تلك المساطر والقيام باستثناءات تشجيع انخراط الشباب في البرنامج التالي.

ثم المسألة الثانية هي مسألة أساسية وكذلك تتعلق بمقرات إحداث المشاريع، والتي تعتبر عائقا حقيقيا في بلوغ الأهداف المتوخاة في برامج تحسين الدخل وإدماج اقتصادي للشباب.

ثم كذلك السيد الوزير، على غرار الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة فيما يخص الاستثمار الخاص بالشركات والمقاولات الكبرى والمتوسطة، وحتى الصغرى كذلك، بإحداث مناطق صناعية وتحفيزية متنوعة، أن تشمل كذلك هذه المقاولات الصغرى بإحداث مشاتل صناعية تحتوي على محلات وورشات بشراكة مع الجماعات الترابية، يستفيد منها حاملي المشاريع المدعومة من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لمدة سنتين لكل حامل مشروع، يلتزم بعدها بمغادرة المحل أو الورشة للانخراط في النسيج الاقتصادي وترك المجال للمقاولين الجدد

مؤشرات التنمية البشرية بالنسبة للفئات الفقيرة والمعوزة، لاسيما بالمناطق التي بها مؤشرات الهشاشة والفقير في أعلى مستوياته، وذلك من خلال برمجة ميزانيات ومشاريع هامة، بالنظر لحمولاتها الاجتماعية النبيلة، ومن خلال مخطط تنفيذي على مراحل يتم إخضاعها لتقييم عند نهاية كل مرحلة.

فالمرحلتين السابقتين، السيد الوزير، حققنا نتائج إيجابية ملموسة على مستوى العديد من مكونات التنمية البشرية، كأمل الحياة عند الولادة، المدة المتوسطة للدراسة، المدة المتوقعة للدراسة، والنتائج الداخلي الإجمالي الفردي.

ولنا اليقين أن المرحلة الثالثة ستمكن من التصدي لأوجه القصور والمعوقات الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على المؤشرات التنموية البشرية في بلادنا، أساسا في قطاعي التعليم والصحة. ورفع تحدي استدامة الإنجازات والمكتسبات التي تم تحقيقها كالحمد من التفاوتات الاجتماعية والترايبية حسب النوع الاجتماعي.

ومن أجل بلوغ الأهداف المسطرة في أحسن الظروف، نؤكد في فريق الاتحاد المغربي للشغل على ضرورة مضاعفة الجهود والتركيز أكثر على:

- أولا، تقييم أتربرامج التنمية البشرية التي يجري تفعيلها للوقوف على مواطن الضعف على قلبها وتعزيز مواطن القوة وإن كانت هي المهيمنة:

- ثانيا، رسم مخاطر خاصة لتفعيل الالتقائية وضمان التنسيق التام بين مكونات البرامج القطاعية وبرامج المبادرة.

وإننا في الاتحاد المغربي للشغل، المنظمة العريقة في الدفاع عن مصالح وحقوق ومكتسبات الطبقة العاملة، وإذ نعتز بهذه التجربة المتميزة والفعالة، تجدد استعدادها للاستمرار في المزيد من رفع وثيرة التضامن مع الطبقة العاملة المغربية التي تباشره بشكل يومي.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

التعقيب الموالي للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية.

تفضل.

المستشار السيد عبد القادر الكبحل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

هذه لحظة أساسية لمناقشة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بعد مراحل أساسية، مرحلتين تمت ومرحلة في طور الإنجاز، ومرحلة في طور الاستشراف.

الملتحقين.

المسألة الأخرى، السيد الوزير، تتعلق بسقف الدعم المخصص للمشاريع، ذلك أن 100.000 درهم لا يمكن أن تعطينا مقابله تنافسية قادرة على الاستمرار وإحداث طفرة في النسيج الاقتصادي الاجتماعي، خاصة مع ارتفاع الأسعار لمختلف مصادر الطاقة والتجهيزات والمواد الأولية، ونظن ونقترح أن 200.000 درهم كسقف للدعم، ستكون له آثار جد إيجابية اقتصادية واجتماعيا على حاملي مشاريع وعلى النسيج الاقتصادي المحلي، ويبلغ لا محال لتحقيق الأهداف المرجوة من البرنامج.

السيد الوزير،

في الأخير، نلاحظ أن بعض المستفيدين يراكمون استفادات من عدة مشاريع من مختلف المبادرات الحكومية، "مبادرة"، "أوراش"... إلخ.

لذلك، السيد الوزير، يتعين التفكير وضع آلية للحد من هاذ العملية للمراقبة.. وإلى آخره.

السيد الوزير،

إن برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية واجب الإسهام فيه باقتراحات لتجويد نتائجه ضرورة لا محيد عنها لتحقيق الأهداف.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التعقيب الموالي لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

بالفعل، إننا في الاتحاد المغربي للشغل نعتبر أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية شكلت إبداعا مغربيا متفردا ونموذجا يحتذى به في العديد من الدول، أبرز نجاحته وملاءمته للسياق الاجتماعي والسياسي الوطني بفضل هيكلة وحكامة تسييرها، حيث كان من أهم نتائجها أن خلقت دينامية تنموية على المستوى الترابي الوطني، وتطوير الهندسة الاجتماعية وتنشيط القطاع الاجتماعي.

لقد حقق هذا الورش الملكي الهام نسبة كبيرة من أهدافه، خاصة على مستوى تقليص وتدارك الخصائص في البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا، ومواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة وتحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب وتحسين

المستشار السيد محمد اياحنيبي:

شكرا السيد الرئيس.

نثمن عاليا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب جوابكم السيد الوزير، ونجدد اعتزازنا بالمنجزات التي تم تحقيقها في إطار "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، والتي تعد أحد أهم الأوراش الاجتماعية الكبرى التي تحظى بعناية ومتابعة مباشرة من جلالة الملك، حفظه الله ونصره.

وذلك، في إطار حرصه المتواصل على النهوض بالأوضاع الاجتماعية للمواطنين والمواطنات، وللاسيما الفئات الهشة والمهمشة، وإن الناظر في قرى ومداشر وحواضر جهات بلادنا سيقف على الأهمية والأدوار الاجتماعية، الثلاثية، التي لعبتها "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، التي ساهمت في إنجاز العديد من المشاريع والبرامج لصالح الساكنة، ومنها ما يتعلق بفك العزلة وشبكات الماء ودعم الجمعيات والتعاونيات وغيرها من المبادرات النوعية، التي مكنت العديد من النساء على وجه الخصوص من التوفر على دخل قار.

إن أحد ملامح الرؤية الملكية السديدة لمسار التنمية البشرية في بلادنا، هو ما يتعلق بالتوجهات الملكية السامية ذات الصلة بالشروع في المرحلة الثالثة من هذه المبادرة، والتي تضمنت برامج مهمة، وتتمثل فيما يلي:

- تدارك الخصائص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية والاجتماعية؛
- مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة؛
- تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب؛
- الدفع بالتنمية البشرية للأجيال الصاعدة.

وكذلك، لمسار التنمية البشرية في بلادنا في العشرين سنة الأخيرة، سيلمس هذا التطور وهذا المجهود الكبير، الذي بذلته الدولة المغربية بكل مؤسساتها، بقيادة جلالة الملك حفظه الله، لتوطيد ركائز الدولة الاجتماعية والنهوض بأوضاع الفئات الهشة والمعوزة، وهو مجهود وطني كبير لعل أحد أبرز محطات هذا المشروع الملكي التاريخي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، وذلك بحق ثورة اجتماعية يقودها بكل تبصروحنكة جلالة الملك حفظه الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في التفاعل مع تعقيبات السادة المستشارين.

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بدون منازع هو البرنامج الذي وصل إلى كل المداشر والقرى ديال المغرب، برنامج اللي تيعرفوه جميع المغاربة على خلاف العديد من البرامج الحكومية والبرامج العمومية، لأن هذا برنامج اللي استطع اليوم يلامس الحاجيات واليومي ديال المواطنين والمواطنات، وبالتالي الالتفاف حول هذا البرنامج يجب أن يكون بالمنطق اللي يجود الأداء ديالو ويعطينا واحد المؤشرات كذلك أساسية ومهمة، لأن المبادرة ما كانتش باش تبقى معزولة بوحدها في وسط برامج اجتماعية متفرقة، باش تكون وسيلة للالتقائية، وكاين إشكالية ديال الالتقائية في هذا الموضوع لأنه تتلقاو بعض المشاريع متقاربة في نفس المناطق، شي تديرو المبادرة، شي تديرو قطاعات عمومية أخرى، إذن موضوع الالتقائية هو موضوع أساسي وتيخصويكون حاضر، سواء مع الجماعات الترابية أو مع القطاعات العمومية.

موضوع الاستدامة، فعلا اليوم وصلت المبادرة لسن الرشد، 18 سنة تقريبا، إذن لابد ما نرجعوا لتقييم بعض المشاريع اللي هي قليلة ماشي كثيرة ما نجحاتشاي، وخصنا نعرفوا شنو هي الأسباب، الأسباب هي أنه كاين إشكالية في تدبير بعض المشاريع، وشكون هو ما الناس اللي توكلت لهم عملية ديال التدبير، وبالتالي تيمكن نمشيو إلى مشاريع جديدة، ولكن مع أنه نراجعو بعض المشاريع اللي تيخصها بعض النوع من الدعم باش يمكن لها كذلك تعاود تدير الإقلاع.

كذلك، وهذا الموضوع ديال الاستمرارية من المواضيع المهمة والأساسية، كذلك مواضيع جديدة أظن أنه في المرحلة الرابعة خصنا نمشيو لمجالات متعددة، اللي هي الجانب ديال الرقمنة، اللي هو جانب ديال صناعة المحتوى، لأن هذه المغاربة عندهم عليها إقبال، تدارت مشاريع ولكنها غير معممة على مستوى التراب الوطني، تيخصنا نمشيو فهاذ الاتجاه، لأنه ما تيطلبش إمكانيات كثيرة ولكن يتطلب نوع من المصاحبة والمواكبة والدعم.

بالإضافة لشيء أساسي، ما فيها باس كذلك المدن الكبرى راه حتى هي خصنا نعاودو نرجعولها، رغم أنه كاين في الأحزمة ديال البؤس اللي كاينة في هاذ المدن، حتى هي محتاجة كذلك في هاذ المرحلة الرابعة أنها تكون معنية أكثر ببرامج "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية".

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الكيحل.

الكلمة الأخيرة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد المستشار.

تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

إلى سمحتولي أنا ما غنقدمش أجوبة على التساؤلات اللي أثاروها السادة المستشارون، لكن غادي نتقاسم معكم، وإلى سمحتكم، بعض التحديات اللي كتواجهها المبادرة.

تتعرفو كاملين المبادرة هو مشروع ملكي، برنامج مغربي محض، يعني ما تمش النقل ديالو من شي منطقة أخرى، هو ابتكار مغربي لمواجهة تحديات مغربية، وهذا هو يعني الروح ديال المبادرة، هي هاذي، هذا هو سر النجاح ديال المبادرة، لأنها مبادرة مغربية، برنامج مغربي، داروه المغاربة من أجل المغاربة.

ولهذا غادي ينجح، إن شاء الله، والنجاح ديالو راه الجميع عارف بأنه برنامج ناجح، لكن هذا ما تيمعنش بأنه بين كل مرحلة من المراحل تيتم دراسة المرحلة السابقة وتيتم تقييم المرحلة السابقة، تنشوفو أوجه النجاح، أوجه النقص، أوجه النجاح من أجل نمشيو فيها وفيين كايين النقص باش يمكن يتدارك.

اليوم، فهذا البرنامج الثالث واللي غادي يوصل، إن شاء الله، للمرحلة الأخيرة ديالو السنة المقبلة 2023 واللي بدينا من الآن كايين واحد التقييم ديال المرحلة الثالثة، فهذا البرنامج اللي الآن العمر ديالو تقريبا 18 عام، يعني بلغ سن الرشد، واللي غيستمر بطبيعة الحال لأنه برنامج اللي جاء باش يجاوب على بعض الحاجيات ديال المواطنين، وكيقوم بالدور ديالو يعني بطريقة فعالة.

هناك بعض التحديات اللي هوما مطروحين اليوم، نعطيككم بعض الأمثلة منها: مثلا فيما يخص المساهمة ديال المبادرة في "برنامج تقليص الفوارق المجالية"، واللي هو يعني المحور الأول ديال المبادرة، اللي كتبلغ تقريبا 500 مليون درهم.

الإشكالية فهاذي هو أنه البرنامج ككل ديال البرنامج ديال الفوارق المجالية، وبرنامج 50 مليار درهم، المساهمة ديال المبادرة، ماشي مساهمة باش تاخذ مشاريع وديرها من أسميتو.. هي مساهمة فقط، لأن المشاريع اللي كيقوم بها البرنامج هي مساهمة اللي كتطلب مجهودات مالية كبيرة، فيما يتعلق بالمسالك، فيما يتعلق بالطرق، فيما يتعلق بالماء الصالح للشرب... إلى آخره.

إذن المساهمة ديال المبادرة كتجي فقط باش تساعد على الالتقائية، وتساعد يعني باش هاذ البرامج يكون عندها استهداف للمناطق اللي هي المبادرة خصها تدخل فيهم، وهاذي بالنسبة لينا، لأبد حتى هاذ البرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية اللي غيوصل النهاية ديالو السنة المقبلة حتى هو، واللي لازم أنه يكون برنامج آخر، المبادرة خصها تبقى ديما

طرف فهاذ النوع ديال البرامج.

الإشكالية الثانية اللي كتطرح، هي إشكالية ديال الالتقائية، الإشكالية ديال الالتقائية هي إشكالية كبيرة فيلادنا، لأن كايين متدخلين عديدين، وعادة يعني حيث كيكون إعداد برامج، فهاذ المرحلة ديال إعداد البرامج خصها تكون الالتقائية، لأن حيث كنوصلو لإنجاز البرامج كيكون الوقت فات، لهذا المبادرة الوطنية مع السادة.. بإشراف السادة الولاة والعمال مع المتدخلين الحكوميين على الصعيد المحلي، كيساهمو بطريقة مباشرة باش يكون واحد النوع ديال الالتقائية فالبرامج باش ما يكونش تبديد ديال المجهودات، اللي كتتمشي عادة وإذا ما كانتش هاذ الالتقائية كتتمشي وكتضيع.

النقطة الثالثة، اللي بغيت نشير لها، وهي من التحديات اللي كتواجهنا، مثلا: فهاذ البرنامج يعني المحور الرابع اللي هو الأجيال الصاعدة، هو مسألة ديال التعليم الأولي، فالبداية حيث بدينا هاذ، لأنه أساسي، لأنه اكتشفنا وكلشي كييعرف هاذ القضية، بأنه وإذا ما كانش التعليم الأولي كيساعد الدراري الصغار قبل ما يدخلو للمدرسة، باش يكون التحصيل ديالو مهم فالابتدائية.

إذن بالتنسيق مع وزارة التربية الوطنية، وزارة التربية الوطنية اخذات التعليم الأولي داخل المدن وداخل المراكز المحددة، المبادرة مشات للمناطق النائية والدواوير، البرنامج فيه ولا كان فيه 10 آلاف بناية و5000 ترميم وإصلاح، اكتشفنا أن اليوم وصلنا لـ 8000 بناية، اكتشفنا بأن فيما يخص الترميم والإصلاح ما لقيناش داخل الدواوير بنايات اللي يمكن لنا نستعملوها، ما كايينش، لأن يا إما كتلقاوا بنايات مهجورة اللي خصها تعاود البناء ديالها من جديد، واللي كتطلب عادة ميزانية أكبر من البناء، لهذا قررنا بأن إعادة إصلاح، حيدنا ومشينا فالبناء، وكايين واحد النوع ديال الالتقائية مع وزارة التعليم باش نمشيو فهاذ الاتجاه، لأن الهدف ديالنا هنا فالقريب العاجل إن شاء الله، جميع الدواوير، بطبيعة الحال ما كنهضروش على المدن، لأن المدن مكلفة بها وزارة التربية الوطنية، جميع الدواوير وجميع المناطق يكون فيها تعليم أولي من أجل الأطفال ما بين 4 و6 سنين، قبل ما يلتحقو بالتعليم الابتدائي.

وبطبيعة الحال، هذا كيتماشى مع مجموعة ديال.. ما نعرفش الأنشطة اللي كيتدارو اللي هوما مهمين بزاف، خاصة النقل المدرسي اللي تتعرفو بأن النقل المدرسي هو آلية مهمة بزاف اليوم لمحاربة الهدر، لأنه خاصة الفتيات في العالم القروي، لأن بطبيعة الحال بالموازاة مع دور الطالبة، لكن النقل المدرسي اللي كنعطيو لو واحد الأهمية كبيرة في هذا الميدان.

أخيرا، باش نكمل فيما يخص المحور الثالث اللي هو مشاريع مدرة للدخل اللي أشاروا بعض الإخوان بأنه مساهمة المبادرة ما كافياش، المبادرة ما جاتش باش تاخذ التحمل المالي ديال المشروع ما يمكنش، يعني

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم السيد الوزير المحترم حول مآل تنزيل إصلاح الجبايات المحلية وفق التوصيات المنبثقة عن المناظرة الوطنية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في نفس المحور السؤال الآني الثالث موضوعه "المواكبة المالية والتقنية للجماعات الترابية ودعمها في تنفيذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة ضدها".

الكلمة للأستاذ الدحماني، لأحد مستشاري مجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائل السيد الوزير المحترم عن المواكبة المالية والتقنية للجماعات الترابية ودعمها في تنفيذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة ضدها.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الرابع والأخير في نفس الموضوع للسادة المستشارين عن فريق التجمع الوطني للأحرار.
تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ايلبلا:

شكرا السيد الرئيس.

كنسولوا السيد الوزير المحترم عن مشكلة "الباقى استخلاصه" فيما يتعلق بضرائب ورسوم الجماعات المحلية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

خص يكون المشروع عندو وبعض التمويل، المبادرة تتجي باش تساعد لإنجاح المشروع، أما باش تاخذ هي التمويل التام راه ما يمكنش، لأن، وإذا اخذتها يمكن نحكمو على المشروع من الأساس بالفشل، وإذا ما كانش المساهم بصفة مباشرة واخذ على عاتقو وحدة المقدار على الأقل ديال المشروع.

فيما يخص البرامج الأخرى الحكومية، راه كايين تنسيق باش المشاريع ما تاخذش من الجميع، ما غياخذش من هذه ومن "أوراش" ومن هذا، ملي كياخذ مشروع كيمشي في اتجاه واحد، وما عندوش الحق ياخذ مساهمات من برامج مختلفة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نتنقل الآن إلى أسئلة المحور الثاني المتعلقة بموضوع "الجبايات والمالية المحلية"، وتجمعها هي كذلك وحدة الموضوع.

نبدأ مع سؤال الفريق الحركي، موضوعه الجبايات المحلية.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

تشكل الجبايات المحلية إحدى المرتكزات الأساسية للموارد الذاتية للجماعات الترابية، على هذا الأساس نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول "التدابير المتخذة لتطوير نظام الجبايات المحلية ومن خلالها مالية الجماعات الترابية".

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الآني الثاني في نفس الموضوع للسادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فيما يتعلق بالتدابير المتخذة لتطوير نظام الجبايات المحلية، فإن وزارة الداخلية تعتبر تطوير هذا النظام من أهم الرهانات التي ينبغي كسبها في إطار مسلسل الجهوية المتقدمة الذي انخرطت فيه بلادنا، وذلك بتمكين الجماعات الترابية من القيام بالمهام المنوطة بها قانونا.

حيث أن القانون رقم 07.20 المغير والمتمم للقانون رقم 47.06 المتعلق بجايات الجماعات الترابية الذي صادق عليه مجلسكم الموقر في دجنبر 2020 قد تضمن مقتضيات تروم تطوير نظام الجبايات المحلية تحقيقا لمسعى الرفع من مداخل الجماعات الترابية.

وفي هذا الإطار، فقد عملت وزارة الداخلية على اتخاذ عدة تدابير، من بينها:

- وضع إطار تنظيمي للإقرار والأداء الإلكترونيين للرسوم الترابية من خلال المرسوم رقم 2.22.176 الصادر بتاريخ 29 مارس 2022، والقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 733.22 الصادر بتاريخ فاتح أبريل 2022، وذلك تفعيلاً لمقتضيات المادة 168 مكررة والمادة 168 المكررة مرتين من القانون رقم 47.06 المتعلق بجايات الجماعات الترابية؛

- اعتماد نظام معلوماتي مندمج لتدبير مداخل جبايات الجماعات الترابية (GIR-CT) وذلك من أجل الرفع من القدرة التدييرية للجماعات الترابية، حيث يمكن هذا النظام شسيعي مداخل الجماعات الترابية ومجموعاتها من استخراج وصول ومصاريف الدفع بطريقة إلكترونية عند استيفائهم للمداخل؛

- إصدار تعليمية بتاريخ 5 ماي 2021 حول تطبيق القانون رقم 47.06 المتعلق بجايات الجماعات الترابية والتي تهدف إلى عرض التعديلات المدرجة بهذا القانون بالتفصيل وكذا تسهيل الإجراءات التطبيقية المتعلقة بها مع تبيان الإجراءات التي يجب اتخاذها من أجل تنفيذها.

هذا، وبشراكة مع مصالح الخزينة العامة للمملكة فإن مصالح وزارة الداخلية بصدد تطوير نظام (GIR-Reporting) خاص بالجماعات الترابية والذي من شأنه تمكين جميع المتدخلين، ولاسيما الأمرين بالصرف من تتبع عمليات تحصيل المداخل.

فيما يتعلق بالإجراءات التي يمكن اتخاذها لمعالجة مشكل عدم قدرة التجار على الوفاء بما تراكم من مستحقات مرتبطة بضرائب ورسوم الجماعات الترابية بفعل تداعيات جائحة كورونا، وتسوية "الباقى استخلاصه" فيما يتعلق بهذا النوع من الضرائب، فإن وزارة الداخلية بادرت إلى مواكبة الجماعات الترابية لمواجهة الآثار السلبية

المرتتبة عن حالة الطوارئ الصحية من خلال توجيه عدد من الدوريات إلى السيدات والسادة ولاة الجهات وعمال عمالات مقاطعات وأقاليم المملكة ورؤساء مجالس الجماعات الترابية همت على وجه الخصوص انعكاسات حالة الطوارئ الصحية على تطبيق الجزاءات المتعلقة بالموارد المالية المدبرة من طرف الجماعات الترابية، وإبداء الرأي حول تساؤلات بعض الأمرين بالصرف فيما يخص الجبايات المحلية، حيث عملت على إتاحة إمكانية ملاءمة الأجال القانونية لإيداع الإقرارات أو لأداء بعض الرسوم والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات، لاسيما الرسوم المفروضة على شغل الأملاك العمومية مؤقتا.

إمكانية تخفيض المبالغ المؤداة أو الواجب أدائها عن كراء المرافق العمومية الجماعية ولاسيما الأسواق الأسبوعية والمساح والمرابد من طرف المعنيين بالأمر.

والجدير بالذكر في هذا الإطار، أنه بموجب القانون رقم 27 المتعلق بجايات الجماعات الترابية، فقد استفاد الملمزون خلال سنة 2021، بما يلي:

- إلغاء الديون الجبائية المستحقة لفائدة الجماعات الموضوعية قيد التحصيل والتي يساوي أو يقل مبلغها عن 200 درهم أو التي يؤشر بشأنها تحصيل جزئي نتج عنه مبلغ غير مؤدى يساوي أو يقل عن 200 درهم، بالإضافة إلى إلغاء الغرامات والذعائر والزيادات وفوائد التأخير ومصاريف التحصيل المرتبطة بهذه الديون؛

- إلغاء الزيادات والغرامات والذعائر وصوائر التحصيل المتعلقة بالضرائب والرسوم والحقوق والمساهمة والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات الترابية والتي لم يتم استخلاصها قبل فاتح يناير 2020، شريطة قيام الملمزين المعنيين بتسديد أصل هذه الضرائب والرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى لأجل أقصاه 30 يونيو 2021.

فيما يتعلق بالتدابير المتخذة لإصلاح الجبايات المحلية، وجبت الإشارة إلى ما يلي:

- إصدار قانون رقم 27 بتغيير وتميم القانون رقم 47.06 المتعلق بجايات الجماعات الترابية، وذلك في إطار تنزيل توصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات المنعقدة ليوم 3 و4 ماي 2019 بالصخيرات؛

- إصدار تعليمات السيد وزير الداخلية بتاريخ 5 ماي 2021 حول تطبيق القانون رقم 47.06 المتعلق بجايات الجماعات الترابية كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 27؛

- وضع إطار تنظيمي لمسطرة الإقرار والأداء الإلكترونيين للرسوم الترابية والذي يمكن الملمزين من إيداع الإقرارات وأداء الرسوم بطريقة إلكترونية وفق الشروط والكيفيات المحددة بالمرسوم رقم 2.22.176 والقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير المالية رقم 733.22 السالفي الذكر؛

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحمان الديسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران.

إخواني المستشارين،

أخواتي المستشارات،

السيد الوزير، شكرا على الجواب المفصل، رغم الجهود السيد الوزير، أنتوما تبعتمو الجماعات والإشكاليات ديال الجماعات، كايين واحد المجهود كبير فالقوانين وفالتنزيل ديالهم، وكايين كذلك واحد المجهود فالتكوين ديال الأطر ديال الجماعات والتأطير ديالهم، إلا أنه كيبقى هاذ المشكل ديال العجز مشكل بنيوي، السيد الوزير أنتوما كتعرفو هاذ الشيء، ومجموعة ديال الجماعات كتعيش مشكل ديال عدم الموازنة، وكتعتمد فأغلب الأوقات على القضية ديال (TVA) اللي كتعطى لهم، والحصص ديال (TVA) وراه أعطيتو واحد الرقم اللي هو كبير حاليا.

السيد الوزير،

ربما أنه الإشكال اللي مطروح هو أنه كايين واحد التداخل، وأنتوما هضرتو عليه دابا حاليا ما بين الضريبة وما بين الخزينة وكذلك ما بين الجماعات.

إلا أنه السيد الوزير، بغيت نحط، نوضعكم فواحد الصورة، ديال لأنه واحد (régisseur) خدام ف (la perception) ياخذ واحد المنحة تحفيزية كل ثلاث أشهر، فحين هذالك (régisseur) ديال الجماعة كياخذ 300 درهم فالعام، وبالتالي لابد مراعاة هاذ القضية ديال التحفيزات، بخصوص هاذ الناس اللي كيستخلصو الضرائب والمالية ديال الجماعات، لأن هذا هو المحور الأساسي باش يمكن لنا نخدمو التنمية، مع الاعتبار أنه الجماعة وكيفما معروف هي المخاطب الأول ديال المواطنين، وبالتالي هذالك المساعدة ديالكم، السيد الوزير، للجماعات مهمة والتخفيف من مجموعة ديال المشاكل اللي كييعيشوها فالتراب الوطني.

كايين إشكال آخر ديال واحد المبلغ اللي ما خصش الجماعات يبقى عندهم أكثر من 5000 درهم فالصندوق ديالهم، السيد الوزير، هاذ القضية طلبنا بها عدة مرات، لأنه فيها صعوبة على الجماعات اللي بعيدة، باش كتنتقل كتولي تخلص أكثر من هذالك الفلوس اللي استخلصت.

وبالتالي، السيد الوزير، كنطلبو دائما وكنشكرو الإخوان فالمديرية ديال الجماعات المحلية على التتبع ديالهم للجماعات، ولكن كذلك

- إعداد مسودة مشروع قانون يتعلق بالأتاوى والأجور عن الخدمات المقدمة والغرامات المستحقة لفائدة الجماعات الترابية، وذلك من أجل تعويض القانون رقم 39.07 بسن أحكام انتقالية فيما يتعلق ببعض الرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات المحلية، وكذا تعويض القانون رقم 39.07 بسن أحكام انتقالية فيما يتعلق ببعض الرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات المحلية؛

- عقد جلسات عمل مع مختلف المهتمين بالشأن الجبائي المحلي ولاسيما المديرية العامة للضرائب والخزينة العامة للمملكة من أجل إصلاح جبائية الجماعة الترابية وفق التوجهات الواردة بالقانون الإطار رقم 69.19 المتعلقة بالإصلاح الجبائي.

أما فيما يتعلق بمواكبة الجماعات الترابية في أداء النفقات الإجبارية، لاسيما تنفيذ الأحكام القضائية، وجب التذكير بما يلي:

- حرص هذه الوزارة على مواكبة الجماعات الترابية من أجل تدبير أمثل لمالية هذه الجماعات، خصوصا في ظل الظروف الاقتصادية الاستثنائية التي تعرفها المملكة؛

- تذكير الجماعات الترابية من خلال دورية إعداد وتنفيذ الميزانية لسنة 2023 بضرورة عقلنة وترشيد نفقاتها والوفاء بالتزاماتها المالية، خصوصا الإجبارية منها والتي تتضمن تنفيذ الأحكام القضائية؛

- استجابة الوزارة لطلبات مجموعة من الجماعات الترابية من أجل منح حصص دعم لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه شركائها؛

- تقديم الدعم المالي خلال هذه السنة وذلك لتمويل النفقات الإجبارية وموازنة ميزانية الجماعة الترابية التي تعاني من عجز بمبالغ سنوية تتجاوز 800 مليون درهم، إذ بلغ هذه السنة عدد الجماعات المستفيدة حوالي 370 جماعة ترابية.

وتأسيسا على ما سبق ذكره، فالجماعات الترابية التي تعاني صعوبات مالية في تنفيذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة ضدها مدعوة للتوقيع مع الأطراف المعنية على الاتفاق بالتراضي من أجل تقسيم أداء هذه الأحكام على مجموعة من الأشطر.

وتبقى مصالح وزارة الداخلية رهن إشارة السادة الأمرين بالصرف من أجل مواكبتهم للتدبير الأمثل لمالية الجماعات الترابية.

والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة للفريق الحركي.

¹ Taxe sur la Valeur Ajoutée

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نقترح الإجراءات التالية للإصلاحات الجبائية المحلية:

1. استكمال الجهد المبذول لتقليل عدد الضرائب التي لا تزال مرتفعة من خلال إلغاء أو دمج الضرائب المفروضة على نفس القواعد أو ذات عائدات منخفضة جدا؛

2. إعادة النظر في نظام الرسم المهني؛

3. توحيد الضرائب المحلية في فئتين رئيسيتين وهي:

- أولا، الضريبة على النشاط الاقتصادي؛

- ثانيا، الضريبة على العقارات.

4. دمج الجبايات المحلية في كتاب منفصل في إطار مدونة عامة مستقبلية للضرائب الوطنية والمحلية أو مدونة عمل الضرائب في احترام الأمن القانوني لدفاعي الضرائب؛

5. تنفيذ عمليات نقل المداخل الضريبية إلى الجماعات الترابية كآلية من آليات التحفيز وتحمل هذه الجماعات لمسؤوليتها.

السيد الوزير المحترم،

في الأخير، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نأمل أن يتم التعجيل في تنزيل إصلاح الجبايات المحلية من أجل بلوغ نظام جبائي محلي يضمن أداءهم كرافعة للتنمية المجالية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التعقيب الموالي لمجموعة العدالة الاجتماعية.

السي الدحماني.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

شكرا على العناصر المتضمنة في جوابكم، والتي تمنح الأمل لمدبري الجماعات الترابية مما يفرض عليهم الاجتهاد أكثر لاستثمار كافة الفرص الممكنة لتعزيز تمويل مشاريع الجماعات الترابية، فالمال عصب التنمية المحلية كما يقال.

يعني المجموعة ديال العناصر اللي وردت، عناصر الجواب اللي وردت في الجواب ديالكم، السيد الوزير، أعتقد على أنها فعلا تعطي الأمل، لأن تمت إشكاليات يعني تتعلق بهذا الموضوع وتفرض هاذ المواكبة

كأين بعض المجالس الإقليمية وبعض الجماعات اللي ما تمكشوش أنهم فالميزانية ديالهم أنهم يخلصو حتى الموظفين ديالهم، كنهضر هنا على بعض المجالس الإقليمية، وبالتالي بغينا واحد الدفعة منكم السيد الوزير، وهذا بطلب من مجموعة ديال الإخوان رؤساء المجالس الإقليمية، على اعتبار أنهم كيغيشوا إشكالات كبيرة، وهو ما فالأول ديال المدفع.

وشكرا السيد الوزير على التعاون ديال الإخوان كلهم والتأطير ديالهم، ولكن مازال التأطير في المسألة ديال الأحكام القضائية، اللي ضروري يكون فيه (à l'amiable) اللي هضرتو عليها السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

دائما في إطار التعقيب، الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

أشكركم السيد الوزير على جوابكم وكذا على المجهودات المبذولة لإصلاح منظومة الجبايات المحلية، الذي يعتبر مكونا أساسيا في النظام الجبائي المغربي، ويعرف إشكاليات متعددة، وذلك بسبب طبعه المعقد وعدم انسجام مكوناته وضعف نجاعته وحكامته.

لذا، فإننا نعتبر بأن رهان الإصلاح الجبائي المحلي تمليه إكراهات، تتطلب بالأساس اعتماد تدابير من شأنها العمل في آن واحد:

أولا، على تحفيز النشاط الاقتصادي؛

ثانيا، الدفع بالنظام الجبائي ليصبح أكثر عدالة وإنصافا، وذلك من خلال تبسيط الجبايات المحلية وتقليص عددها وضمان إنقائيتها مع الجبايات الوطنية.

السيد الوزير المحترم،

نقترح العمل على تبني مقاربة مستجدة، تقوم على تحفيز الجهات على استقطاب المستثمرين ومواكبتهم من خلال ربط الضرائب داخل الجهة بالمداخل التي يمكن أن تحصلها هذه الجهات، وهو ما من شأنه أن يشجع جميع الجهات على تحسين مناخ الأعمال وخلق البنيات التحتية وتوفير الظروف اللازمة لتنامي المقاولات ولجذب المستثمرين.

كما يتعين مراجعة بعض الرسوم الجبائية بشكل يتناسب مع الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، حتى يكون الضغط الجبائي يتماشى مع القدرة الإنتاجية والاستثمار ببلادنا، وكذا لا بد من معالجة الإشكاليات التي يفرضها الرسم على الأراضي غير المبنية بالمجال الحضري، وخاصة بالنسبة للمقاولين.

التعقيب الأخير لفريق التجمع الوطني للأحرار.
تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ايليا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على المعطيات التي قدمتمو.

أنا غير بغيت نشير فهاذ المسألة ديال "الباقي استخلاصه" فيما يتعلق بضرائب ورسوم الجماعات المحلية، أولا هوراها بالملايير.

ثانيا، هو عبء على الجماعات المحلية وعبء على المواطنين التي ربما كي يعرفون بأن راه كاين هاذ الرسوم وهاذ الضرائب وهاذ المستحقات وربما ما كي عرفوشاي، ولكن اللي كي خصنا نعرفوه هو أنه واحد القسط مهم جدا من هاذ "الباقي استخلاصه" قد تقادم بفعل مرور الزمن القانوني، وهاذ الجزء، القسط المهم كيهم الضرائب، خاصة كيهم الضرائب الأساسية الثلاثة التي هي الضريبة المهنية وضريبة النظافة سابقا والضريبة الحضرية، وبالتالي الحل هو تطبيق القانون فيما يتعلق بهاذ المسألة ديال التقادم.

وبالتالي هاذ الإدارات المعنية بتدبير هاذ الضرائب الثلاثة التي هي المديرية العامة للضرائب والخزينة العامة للمملكة خصها تطبق القانون فيما يتعلق بتقادم هاذ المستحقات وبالتالي الإلغاء التلقائي لهاذ المستحقات، وبالتالي خص قباض والمحاسبين يزعموش شوية ويحيدو هاذ الضرائب وهاذ الموضوع ما كيحتاج لا قانون، لا دورية، لا حتى شي حاجة، هذا واحد.

ثانيا، احنا كنعتمدو بأن الموضوع ديال الجبايات والرسوم المحلية، هذا موضوع مهم وخص الجماعات يعرفو بأنه راه الرسوم والضرائب التي كتعنيهم راه هي واحد المورد مهم جدا بالنسبة لهم، وبالتالي احنا كنعتمدو بأن الإصلاح اللي خصو يكون خصو يكون على 3 ديال المستويات:

- المستوى الأول: هو أنه المنظومة ديال هاذ الضرائب وهاذ الرسوم خصها تنصب على 2 أنواع ديال الضرائب، الضرائب ديال المهنة والضرائب ديال العقار؛

- المحور الثاني: والمهم خصنا نفكرو ونعدلو القانون التنظيمي للمالية وندرجو هاذ الضرائب وهاذ الرسوم في إطار قانون المالية باش تكون عندنا واحد الفرصة باش ناقشوه كل عام؛

- المسألة الثالثة: هو خصنا نفكرو فخلق واحد الإدارة مهنية متخصصة في تدبير هاذ الجبايات، ولكن أيضا واحد الإدارة التي بعيدة على الاعتبارات السياسية، لأن الموضوع ديال الحكامة فيما يتعلق بتدبير هاذ الضرائب وهاذ الرسوم هو موضوع مهم جدا، خصها تكون فيها مهنيين على غرار ما كاينش فالضرائب الوطنية التي كتدبرها

المالية والتقنية للجماعات الترابية، يعني نتكلمو كثير على معضلة "الباقي استخلاصه"، معضلة العجز الموازنتي والمالي للجماعة الترابية الصغيرة والفقيرة والمتوسطة بالخصوص، نتكلم عن الحصيص من الدعم من القيمة المضافة، معضلة الأحكام القضائية كما تفضلتم، متعلقة بالتعويضات عن الضرر لصالح الخواص، توسيع المدار الحضري للجماعات الترابية، تعبئة أوعية عقارية لصالح الجماعات الترابية ذات الامتداد بالعقارات السلالية وأراضي الجموع، تأثير فوائد قروض التجهيز الجماعي (FEC²) على الميزانيات، دعم الميزانية الجماعية بحصص إضافية في إطار الدعم الإضافي، وتمت يعني مجموعة ديال المشاريع والحاجيات تستدعي هاذ المواكبة المالية والتقنية للجماعة الترابية من طرف مصالح وزارة الخارجية (المقصود وزارة الداخلية).

فيما يتعلق، السيد الوزير المحترم، بموضوع الدوريات، يعني لا يمكن لأي مطلع للشأن المحلي والإكراهات ديال تدبير الشأن المحلي، لا يمكنه إلا أن يثمن المجهود المقدر الذي تضطلع به وزارة الداخلية في مساندة ومواكبة الجماعات الترابية، خصوصا في المرحلة ديال ما بعد كوفيد، لأنه الموضوع ديال ترشيد الإنفاق وتحقيق النجاعة فيما يتعلق بضمان نجاعة الاستثمار ديال المشاريع ديال الجماعات، لا يمكن في الحقيقة إلا أن نضمن لها ذلك إلا من خلال المواكبة المستمرة لوزارة الداخلية من خلال هذه الدوريات.

لكن، السيد الوزير، أطر معكم الإشكالية التي تطرحها الدورية المتعلقة بالتقشف أو بترشيد النفقات فيما يتعلق بالجماعات، في بعض الحالات، السيد الوزير، ربما هاذ الدورية أنها تعيق مبدأ التدبير الحر، لأننا نجد أمامنا بعض الحالات، هناك مشاريع، التمويل يعني تيكون مرصود سلفا لبعض المجالات ديال التهيئة الحضرية، بمعنى كاين التمويل، كاين الدراسات، تيكون المشروع يعني جاهز، ولكن تيبقى الإشكال ديال إعلان الصفقة أنه مرهون بهاذ الدوريات.

ويعز علي في إطار اللقاء بكم السيد الوزير أنني ما نطرحش معكم المشكل ديال الأحياء "الحسنية 1" و"الحسنية 2" و"أم الربيع" في جماعة البروج، لأننا نعاني الأمرين يعني من عدم استطاعة الجماعة ديال البروج من إخراج هاذ الصفقة إلى حيز الوجود، والاستجابة لواحد المطالب المشروعة للساكنة.

فترجو منكم الحرص على يعني إعطاء مرونة أكثر لهذه الدوريات فيما يتعلق بالمشاريع التي عندها دعم خاص للجماعات.

وشكرا السيد الوزير.

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

² Fonds d'Equipeement Communal

والتي أعطت نتائج مهمة جدا، ولهذا خص جميع المجالس، وخاصة بعض المدن الكبرى، ومن بعد ندوزول للجماعات الأخرى، يتوفرو، يكونو تيتوفرو على إدارات جبائية لأن كتساعد وكتنهي المداخل.

النقطة الثالثة: والتي هي مهمة بزاف، هي ما يخص حصة الجماعات الترابية من الضريبة على القيمة المضافة، بطبيعة الحال عاودنا احنا الدراسة وعاودنا طريقة جديدة لتقسيم الحصة على القيمة المضافة بين الجماعات الترابية، وفق مجموعة من المؤشرات، يمكن يجي وقت أننا نتذاكرو فهم.

حين عاودنا هاذ التقسيم الجديد ديال الحصة على الضريبة على القيمة المضافة، أشنو أعطينا؟ أعطينا بأن حيث تناخذوهاذ المؤشرات الجداد وكنطبقوهم، بطبيعة الحال كايين مدن، كايين جماعات اللي خصنا ننميو ونطلعو من مقدار الحصة ديالها، وكايين مدن اللي تأخذ أفضل ملي عندها الحق خصنا نهبطو منو.

بطبيعة الحال صعيب علينا نجيو اليوم ونقولو لشي جماعات ترابية اسمحو لنا تناخذو بزاف غادي ننقصو لكم، وإلى ما زدناش ما تنقدروش ننقصو.

لهذا اخدينا واحد الطريق أنه اللي تياخذ أقل غادي يزيدو له بالتدرج، والتي تياخذ أكثر ما غنيزدولوش، لكن غادي نحبسوه حتى يوصل للمستوى ديالو، واحنا خدامين فهاذ القضية من أجل نوصلو..

بسرعة ما غنطولش بزاف، لأن جوج نقط:

فيما يخص الدوريات ديال ترشيد النفقات اللي كانت دارت فواحد الإطار خاص، اللي هو ما بعد الجائحة، مبدأ التدبير الحر، مبدأ دستوري حتى واحد ما يمكن يتناقش فيه، الإشكالية فين تتوقع؟ حيث تيكون مجلس الجماعة تتوفر الإمكانيات ديالها كلها وعندها إمكانيات، راه حتى واحد ما تهضر معها، الإشكال تيقوع حين ما تيكونش عندها الإمكانيات وباغي تدير مشاريع، راه كايين إشكال، كيفاش غدير أنت مشاريع حيث مبرمجين وفيين هو ما الفلوس باش تديرهم؟

نعطيكم مثل، السنة الماضية من بعد الجائحة أغلب المدن في بلادنا ما قدروش يخلصو شركات النظافة، واضطرت وزارة الداخلية أنها تسبق 3 المليار الدرهم للجماعات الترابية باش تخلص شركات النظافة، (si non) كان غيقوفو الشركات وغادي نبقا ونشوفو في بعضنا.

تم تسبيق 3 مليار ديال الدرهم على تقريبا جميع المدن الكبرى بالمملكة باش أنهم يمكن يخلصو الشركات، باش الشركات يستمرو في العمل ديالهم فيما يخص النظافة، فيما يخص الماء والضوء... إلى آخره.

بطبيعة الحال هاذ الفلوس غيتم الاقتطاع ديالهم من بعد، لكن كان لازم علينا أننا نسبقو الفلوس، ما يمكنش تسبق لهاذ الجهة ونمشيو

المديرية العامة للضرائب والخزينة العامة.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس،

ما عرفتش المرة الجاية فالجواب ما غنجاوبش حتى يبداو التعقيبات عاد نجواب، لأن اخذيت الوقت ديالي والإخوان عاد طرحو أسئلة اللي هي مهمة بزاف، والتي كنظن بأن 2 دقائق ما غتخلينيش نقدر نجواب على الأسئلة والتساؤلات اللي تطرحو كاملين.

اللي بغيت نقول، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أن هاذ المسألة ديال الجبايات المحلية، لكن كنهضو على المالية المحلية لأن هي الأساس، الجبايات هي طريقة لتحصيل المالية المحلية اللي بها السادة الأميين بالصرف والسادة رؤساء المجالس كيتوفرو على إمكانيات باش يخدمو.

النقطة الأولى: هو أنه أغلب الجماعات في بلادنا كتعاني من عجز بنيوي فالمداخل ديالها وفالميزانيات ديالها، بطبيعة الحال هاذ العجز البنيوي جاي من عدة أسباب، غنذكر منها ثلاثة (3):

- الأول هو العدالة الجبائية: وكاملين نتعرفو بيناتنا جميع المدن كايين اللي تتخلص وكايين اللي ما تتخلصش، كايين الناس اللي عمرهم ما خلصو وراكم تتعرفوهم الناس اللي عمرو ما خلص شي ضريبة بأي نوع من الأنواع، ساكن، الإنارة، جمع الأربال، إلى آخره، عمرو ما خلص، ماشي قلة هم أغلبية.

ملي كنعقول هاذ الهضرة، ما تنقولش بأن يعني خص المغاربة.. لا، خص تكون واحد العدالة جبائية بين المواطنين، يكون قليل، لو كان كلشي تخلص كان يكون المقدار قليل، اليوم كايين الناس تخلصو أكثر، حيث بزاف ما تخلصوش، كايين واحد النوع ديال عدم العدالة الجبائية فيما يخص الضرائب والرسوم المحلية، وخصه ضرائب السكن، النظافة... إلى آخره؛ هذا الإشكال الأول.

الإشكال الثاني: الجماعة الترابية ما كتوفرش على أطرو على إمكانيات باش تخدم وتدير أحسن خدمة في المجال الجبائي، هذا كان الآن، كايين واحد مجموعة الجماعات في بلادنا اللي دارو إدارة جبائية من الطراز العالي، والتي المداخل ديالوهم، ما غنذكرش باش ما نخلقش مشكلة، ما نذكرش أسماء المدن، لكن كايين مدن اللي خلقو إدارات جبائية

السيد وزير الداخلية:

إذا سمحتولي، السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

فيما يخص التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية، يمكن التدخل
ديال الحكومة في 3 ديال المحاور:

المحور الأول هو مؤسساتي، اليوم من أجل تدبير هذه الكوارث
والحد منها والمعالجة ديالها وواحد المجموعة أسميتو.. تم خلق إدارة
خاصة في وزارة الداخلية مكلفة بالكوارث الطبيعية، إدارة خاصة اللي
تتبع بطبيعة الحال الحد منها، تتبع العمل عليها... إلخ.

وبالتالي كاين إدارة خاصة لتدبير المخاطر اللي تخلقت في وزارة
الداخلية والعمل ديالها بتنسيق مع جميع المتدخلين الحكوميين من
أجل العمل على دراسة كل المشاكل اللي يمكن طرح آفات طبيعية في
المستقبل.

المحور الثاني: هو الاستثمار من أجل الوقاية من الكوارث الطبيعية،
وفي هذا الباب كاين صندوق ديال محاربة آثار الكوارث الطبيعية، اللي
لحد الآن تم الاستثمار ديال تقريبا 4.11 مليار درهم من أجل الحد من
الكوارث، خاصة فيما يخص الوديان، الآثار ديال الفيضانات... إلخ،
وساهم في هذا الصندوق بما مقداره 1.4 مليار درهم، يعني تقريبا الربع
جاء من هاذ الصندوق هذا، والهدف ديالو هو بطبيعة الحال الحد من
الكوارث الطبيعية بجميع الأشكال ديالها.

وأخيرا، المحور الثالث: واللي هو مهم بزاف واللي عاد بدا فيه اللي
تدار بموجب القانون ديال 110.14 وهو "صندوق التضامن ضد الوقائع
الكارثية"، واللي الهدف ديالو أنه يعوض ضد الكوارث الطبيعية واللي
هو إن شاء الله غادي يدخل لحيز التنفيذ، لأن لحد الآن مازال ما دخلش
لحيز التنفيذ، كان الصندوق كاين، لكن التركيبة ديالو باش يساهم
مازال ما كانش، اليوم كاينة.

إذن من أجل مواجهة الكوارث الطبيعية كاين هاذ 3 ديال المحاور
اللي خدامة عليهم الحكومة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار.

تفضل في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الوزير،

نديرو مشاريع أخرى اللي هي.. لأن المبدأ أشنوهو؟ هو أنه الأولويات راه
معروفين، الديون، النظافة، الماء والضوء، الموظفين... إلى آخره. هاذو
هو ما الأولويات، ومن بعد عاد تتعي مشاريع أخرى اللي هي خصها تدار
في المستقبل.

أخيرا، "الباقى استخلاصه"، هاذي المرة الرابعة أو لا الخامسة اللي
تنداكرو على هاذ النقطة في هاذ المجلس الموقر، راه إشكالية كبيرة ديال
"الباقى استخلاصه"، راه ما يمكنش المجلس ما عندوش الحق يحدد هاذ
الضرائب، راه تقريبا واحد 30 أو لا 40 مليار ديال الدرهم مسجلة على
الجماعات، وتيجي مجلس جديد تيقولك المجلس القديم ما داخلش في
سميتو كيمشي فحالو، كيبي الناس اللي من بعد كيقول لك هذا اللي
كان..

علما، بأن في هاذ 40 مليار، 90% راه ما غتدخلش، راه ما كايناش،
وعمرها ما غتدخل، لأنه لعدة أسباب ما عندنا لاش نذكروها، كاين اللي
منطقي، كاين اللي غير منطقي لعدة أسباب، أشنو العمل؟ العمل هاذ
"الباقى استخلاصه" خص يتم الحذف ديالو، يعني نمشيو مثلا ابتداء
من 2010، المهم خص المجلس الموقر مع مجلس النواب، المجالس
التشريعية خصهم يقرروا فهاذ القضية، لأن ما يمكنش يديرها شي
واحد، واش نجيبو قانون، احنا نجيبو قانون باش نحيدو هاذ "الباقى
استخلاصه"، خصنا نلقاو طريقة من الطرق لأنه كي عمر وكيعطي واحد
الصورة غير سليمة على المالية ديال الجماعات الترابية بلا فائدة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على التفسيرات اللي تقدمتم بها.

آخر سؤال موجه لقطاع الداخلية موضوعه "تدبير الكوارث
الطبيعية".

تفضل السيد منسق مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
لتقديم السؤال.

تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، ما هي الإجراءات المتخذة من طرف وزارتكم لتدبير
الكوارث الطبيعية؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

والحد من آثارها وتداعياتها.

دون أن ننسى، السيد الوزير، أن موضوع الكوارث وتدابيرها يرتبط بالمحيط العالمي للمغرب وبالتحولات المناخية العالمية، ولما لا الحديث عن دبلوماسية لتدبير الكوارث، لأن آثارها وأسبابها تتجاوز البعد الوطني.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

بضع ثواني السيد الوزير للتعقيب.

السيد وزير الداخلية:

إلى اسمحت السيد الرئيس ما غنطولش.

اللي بغيت نقول هو أنه السيد المستشار لك كامل الحق في إثارة هاذ الموضوع بهاذ الطريقة، لأنه التغيرات اللي تيعرفها العالم الآن كتنبأ بأن الكوارث الطبيعية غتمشي في تزايد مستمر، هذا يحتم على بلادنا أنها تكون متمكنة من آليات:

- أولا، للحد من هاذ الكوارث؛

- ثانيا، للتدخل في حالة الكوارث؛

- ثالثا، من أجل المساعدة للناس اللي يمكن أنهم يتضررو من هاذ الكوارث.

والحكومة راه خدامة فهاذ الإطار، كان الصندوق الأول ديال الحد من الكوارث الطبيعية اللي كان خدام وراه لحد الآن وغيستمر العمل به، الصندوق ديال المساعدة على أثار الكوارث حتى هوراه اليوم تم تمكن أنه يبدأ يخدم إن شاء الله.

هاذ المنظومة كاملة خصها تعزز من أجل مواجهة أثار الكوارث اللي غيعرفها العالم في المستقبل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نشكركم على مساهمتكم القيمة كما هو معتاد في أشغال هاته الجلسة.

وهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.

شكرا لكم جميعا.

رفعت الجلسة.

يعد المغرب من بين أكثر البلدان تعرضا للمخاطر المرتبطة بالظواهر الجيولوجية والمناخية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تذهب تقديرات البنك الدولي إلى أن الكوارث مثل الفيضانات والزلازل ونوبات الجفاف تتسبب في خسارة المغرب لأكثر من 575 مليون دولار كل عام.

علاوة على ذلك، يندرج التوسع العمراني السريع وتغيير المناخ بزيادة تواتر الظواهر المرتبطة بأحوال الطقس وشدتها، كما كشف تقرير للبنك الدولي أن مشروع الإدارة المتكاملة لمخاطر الكوارث ومجابهتها ساعد على تعزيز قدرة المغرب على الصمود في مواجهة الكوارث وتغيير المناخ بتعزيز جهود إعداد إستراتيجية وطنية لإدارة مخاطر الكوارث.

هذا المشروع الذي يهدف إلى تشجيع الإصلاحات المؤسسية وبناء القدرات وتعزيز الاستثمارات في الحد من مخاطر الكوارث ومساندة نظام مبتكر للتأمين ضد مخاطر الكوارث يغطي القطاعين العمومي والخاص، هذا المشروع الذي عزز قدرة المغرب على التكيف مع تغيير المناخ والصمود في وجه الكوارث الطبيعية. من خلال:

أولا: إعادة تصميم الصندوق المغربي لمكافحة أثار الكوارث الطبيعية من أداة الاستجابة في حالة الطوارئ إلى صندوق وطني لتعزيز القدرة على الصمود؛

ثانيا: اعتماد نظام مبتكر للتأمين ضد المخاطر في 2018 القانون رقم 110.14؛

ثالثا: إعداد الإستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية الأولى في المغرب لسنوات 2021-2031 تحت إشراف مديرية جديدة لإدارة مخاطر الكوارث في وزارة الداخلية.

وهنا، السيد الوزير، لن أفوت الفرصة دون التنويه بالعمل الجبار الذي تقومون به منذ تعيينكم على رأس وزارة الداخلية وحرصكم الدقيق على معالجة كافة مشاكل وانشغالات وهموم المواطن المغربي، فقد تم إحداث مديرية خاصة بتدبير المخاطر الطبيعية تناط بها مهمة المساهمة، بتنسيق مع القطاعات والهيئات المعنية، في وضع تنفيذ السياسة الحكومية المتعلقة بتدبير المخاطر الطبيعية والحد منها وإعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المرتبطة بها، وكذا المساهمة في وضع مخططات وطنية للوقاية من المخاطر الطبيعية وآليات المراقبة.

إلا أنه، السيد الوزير، وبمنظرة استشرافية وبنفس المقاربة نتمنى منكم العمل على استدامة التقدم والحفاظ على المكتسبات التي حققها البرنامج.

وفي هذا الصدد، نقترح عليكم، السيد الوزير، إحداث وكالة وطنية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري تضم في عضويتها القطاعات الحكومية المتدخلة في تدبير هذا الملف، وكذلك المؤسسات غير الحكومية وتسد رئاستها للسيد وزير الداخلية، حيث ستمكن هذه الوكالة من وضع سياسات استباقية واتخاذ تدابير دائمة لاستشعار واستباق الكوارث

محضر الجلسة رقم 074

التاريخ: الثلاثاء 11 جمادى الأولى 1444 هـ (6 ديسمبر 2022م).

الرئاسة: المستشار السيد أحمد اخشيشين، الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: سبع وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الواحدة والدقيقة الواحدة زوالاً.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

- 1- مشروع قانون رقم 18.18 يقضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية، طبعا معروض عليكم في إطار قراءة ثانية؛
- 2- مشروع قانون رقم 86.21 يتعلق بالأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها؛
- 3- مشروع قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية، هو كذلك معروض على أنظاركم في إطار قراءة ثانية؛
- 4- مشروع قانون رقم 19.22 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.

المستشار السيد أحمد اخشيشين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات،

يخصص المجلس هاته الجلسة التشريعية، كما استمعتم في بداية الجلسة السابقة، للدراسة والتصويت على أربع مشاريع:

1. مشروع قانون رقم 18.18 يقضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية، طبعا معروض عليكم في إطار قراءة ثانية؛

2. مشروع قانون رقم 86.21 يتعلق بالأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها؛

3. مشروع قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية، هو كذلك معروض على أنظاركم في إطار قراءة ثانية؛

4. وأخيرا، مشروع قانون رقم 19.22 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.

للإشارة، مشاريع القوانين الأربعة هي محالة على المجلس من مجلس

النواب.

وقبل الشروع في مناقشة مشاريع القوانين المدرجة في جدول الأعمال، أود أن أتقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل لكل من رئيس وأعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، وكذلك رئيس وأعضاء لجنة القطاعات الإنتاجية وللسيد وزير الداخلية والسيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وللسيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المجهودات التي بذلوها في سبيل الدراسة المعمقة لمشاريع القوانين المسجلة في جدول أعمال مجلسنا اليوم.

نستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على المشروع الأول: "مشروع قانون رقم 18.18 يقضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية".

الكلمة للحكومة، السيد الوزير.

تفضل السيد الوزير.

السيد عبد الوافي لفتيت وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتقدم اليوم من جديد أمام مجلسكم الموقر بعرض حول "مشروع القانون رقم 18.18 المتعلق بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية" بعدما صوتت عليه لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بالإجماع.

واسمحوا لي بداية أن أؤوه بما عكسته مداخلات السيدات والسادة المستشارين داخل اللجنة البرلمانية المذكورة من التفاعل الصادق والتجاوب الكامل مع التعديلات التي أدخلها مجلس النواب على مشروع هذا القانون.

كما أود الإعراب عن شكري الخالص للسيد رئيس مجلس البرلمان والسيدات والسادة النواب المستشارين الأفاضل كافة على التعاطي البناء مع مضامين مشروع هذا القانون، سعيا إلى إحاطة عمليات جمع التبرعات وتوزيع المساعدات بكافة الضمانات الكفيلة لحماية الجهات المانحة والمنظمة من جهة، وكذا المستفيدين من مساعدات من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار، لا بد من الإشارة بأن دراسة مشروع هذا القانون من طرف مجلس النواب أكدت على الصيغة المحالة من مجلس المستشارين مع بعض التعديلات التي مست جوانب كان لها الهدف منها تجويد النص القانوني وملاءمة مقتضياته.

وفي هذا الإطار، واستحضارا للبعد الإنساني لمشروع هذا القانون تم إدراج مصطلح "إنسانية" في المادة الأولى التي تحدد نطاق مشروع هذا

المدني بغية ضمان تحقيق الأهداف والمرامي المنشودة من هذه المبادرات ذات الطابع الإنساني والتضامني.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وأقر عينه بولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن وشد أزره بصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد وسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع الدعاء.

والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لمقرر لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية: وزع.

بالنسبة للمناقشة، طبعاً الفرق والمجموعات عندهم الاختيار ما بين التدخل أو تقديم المداخلات مكتوبة، إذن تم الاتفاق بأن تقدم مختلف التدخلات مكتوبة.

ننتقل إلى التصويت على مواد المشروع المعدلة من طرف مجلس النواب والمحالة على المجلس في إطار قراءة ثانية.

عنوان المشروع: كما أحيل من مجلس النواب:

الموافقون: إجماع.

المادة 1: كما أحيلت من مجلس النواب:

الموافقون: إجماع.

المادة 2: كما أحيلت من مجلس النواب:

الموافقون: إجماع.

المادة 3: كما أحيلت من مجلس النواب:

الموافقون: إجماع.

المادة 4: كما أحيلت من مجلس النواب:

الموافقون: إجماع.

المادة 6: كما أحيلت من مجلس النواب:

الموافقون: إجماع.

المادة 8: كما أحيلت من مجلس النواب:

الموافقون: إجماع.

المادة 9: كما أحيلت من مجلس النواب:

الموافقون: إجماع.

القانون، للتنصيص على أنه يحدد شروط وقواعد توزيع المساعدات لأغراض خيرية وإنسانية، وتمت تبعاً لذلك تمت إضافة هذا المصطلح إلى المواد ذات العلاقة.

ولأهمية البعد البيئي الذي أصبح في صلب اهتمام السياسات العمومية للدولة، فقد تم تعديل المادة الثانية من هذا النص لتوسيع الأهداف التي يمكن أن تسعى إليها دعوة العموم إلى التبرع وتوزيع المساعدات الخيرية والإنسانية، لتشمل أيضاً تمويل المشاريع ذات الطابع البيئي.

كما أنه حرصاً على تحقيق الانسجام بين مواد مشروع هذا القانون، فقد تم تعديل المادتين الثانية والثالثة، بإضافة عبارة "عند وقوع كوارث أو آفات أو حوادث ألحقت ضرراً" عند الحديث عن الأهداف التي يمكن أن تسعى إليها دعوة العموم إلى التبرع وكذا عن حالة الاستغاثة التي تبيح بصفة استثنائية دعوة العموم إلى التبرع من طرف الأشخاص الذاتيين، وذلك انسجاماً مع المادة 7 من المشروع التي تتضمن نفس المقتضى.

ومن جهة أخرى، تم إدخال تعديلات طفيفة على بعض المواد بغية تعزيز شفافية عمليات دعوة العموم إلى التبرع وجمع التبرعات.

وتماشياً مع الالتزامات الدولية للمملكة في مجال محاربة الاتجار بالبشر وتبييض الأموال، وعلى الخصوص المادة 8 بإضافة جرائم الاتجار بالبشر وتبييض الأموال وجريمة النصب إلى الجرائم التي يشترط ألا يصدر في حق الداعين إلى التبرع وجمع التبرعات مقرر قضائي مكتسب لقوة الشيء المقضي به من أجل ارتكابها.

المادة 9 بالتنصيص على نموذج طلب الترخيص لدعوة العموم إلى التبرع على الجهة أو العملية المراد التبرع من شأنها وطبيعة وأصناف التبرعات.

المادة 19 بتضمين التوكيل الإسمي الذي يحمله كل مشارك في جمع التبرعات الإشارة إلى رقم الحساب البنكي المخصص للعملية.

المادة 23 بالتنصيص على إرفاق التقرير الذي توجهه الجهة التي دعت إلى التبرع وجمع التبرعات إلى الإدارة بكشف الحساب المخصص لهذه العملية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

أجدد التأكيد على أن تعزيز قيم التبرع والتضامن واستمرارها في أداء مهامها النبيلة يقتضي انخراط الجميع من مواطنين وفعالين المجتمع المدني ومتبرعين وجهات حكومية للحيلولة دون الانحراف عن الأهداف النبيلة التي يسعى إليها الجميع.

لذلك، يتعين التأكيد من جديد على أهمية مشروع هذا القانون في تحسين أداء السلطات العمومية وباقي المتدخلين من مكونات المجتمع

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

سعيًا منها لتجاوز الإكراهات القانونية والتنظيمية المرتبطة بمجال الأسلحة النارية، عملت وزارة الداخلية على إعداد مشروع هذا القانون الذي يروم تحديث الإطار القانوني المنظم لهذا المجال، بعد أن تبين حصول هذا الإطار على الاستيعاب وتأطير مختلف استعمالات الأسلحة النارية وعدم القدرة على مواكبة التطور التكنولوجي وكذا تطور أشكال الجريمة النابذة عن تعدد التهديدات الأمنية.

كما أن مجموعة من المفاهيم التي يتضمنها ظهير 31 مارس 1937 المنظم لاستعمال الأسلحة النارية أصبحت متجاوزة، مما يتطلب إعادة صياغة شاملة لنص قانون جديد تأخذ فيه بعين الاعتبار المفاهيم المستحدثة.

كما يأتي هذا المشروع ليستجيب لرغبات مختلف الفاعلين المتدخلين في مجال استعمال الأسلحة النارية، والتي انصبت حول ضرورة مراجعة الإطار القانوني الحالي، حتى يستطيع مواكبة مختلف المستجدات الوطنية والدولية، ويستجيب كذلك لمتطلبات التنمية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

من أجل مواكبة أورش التحديث التي تعرفها بلادنا على كافة المستويات، ومن أجل تمكين المغرب من نص قانوني مسير لمختلف التحولات التكنولوجية والتقنية التي لحقت بهذا المجال، وكفيل بإحداث التوازن بين الالتزامات الدولية للمملكة والحفاظ على أمنها وحماية مصالحها الاقتصادية، تمت المبادرة إلى بلورة مشروع القانون هذا، الذي سيمكن إن شاء الله من استكمال الترسنة القانونية المنظمة للأسلحة النارية، وفق الالتزامات الدولية للمغرب في مجال مكافحة تصنيع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والإنتاج المشروع بها، وكذا تعزيز آليات مراقبة الأسلحة النارية والتصاريح المرتبطة بها ومراقبتها وتتبع المعطيات المتعلقة بها.

والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعتقد بأن تقرير اللجنة هو كذلك تم توزيعه.

هل هناك شي طلب للمناقشة من طرف الفرق أو المجموعات؟

إذن نمر مباشرة للتصويت على مواد المشروع:

بداً بالمادة الأولى:

الموافقون: الإجماع.

المادة 19: كما أحييت من مجلس النواب:

الموافقون: إجماع.

المادة 22: كما أحييت من مجلس النواب:

الموافقون: إجماع.

المادة 23: كما أحييت من مجلس النواب:

الموافقون: إجماع.

المادة 25: كما أحييت من مجلس النواب:

الموافقون: إجماع.

المادة 26: كما أحييت من مجلس النواب:

الموافقون: إجماع.

المادة 30: كما أحييت من مجلس النواب:

الموافقون: إجماع.

والمادة 39: كما أحييت من مجلس النواب:

الموافقون: إجماع.

أعرض إذن مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

تمت المصادقة على "مشروع قانون رقم 18.18 يقضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية" بإجماع السيدات والسادة أعضاء المجلس الحاضرين.

ننتقل للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 86.21 يتعلق بالأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها".

الكلمة للسيد الوزير لتقديم المشروع.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف اليوم بتقديم أمام مجلسكم الموقر، مشروع القانون رقم 86.21 المتعلق بالأسلحة النارية بعدما صوتت عليه لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بإجماع أعضائها.

وفي هذا الإطار، لأبى من التنويه بما عكسته مداخلات السيدات والسادة المستشارين داخل اللجنة المذكورة، من الحرص على التفاعل الإيجابي مع مشروع هذا القانون، نظرا لما يكتسبه من أهمية وراهنية كبيرتين.

المادة 2:	الموافقون: الإجماع.	المادة 17:	الموافقون: الإجماع.
المادة 3:	الموافقون: الإجماع.	المادة 18:	الموافقون: الإجماع.
المادة 4:	الموافقون: الإجماع.	المادة 19:	الموافقون: الإجماع.
المادة 5:	الموافقون: الإجماع.	المادة 20:	الموافقون: الإجماع.
المادة 6:	الموافقون: الإجماع.	المادة 21:	الموافقون: الإجماع.
المادة 7:	الموافقون: الإجماع.	المادة 22:	الموافقون: الإجماع.
المادة 8:	الموافقون: الإجماع.	المادة 23:	الموافقون: الإجماع.
المادة 9:	الموافقون: الإجماع.	المادة 24:	الموافقون: الإجماع.
المادة 10:	الموافقون: الإجماع.	المادة 25:	الموافقون: الإجماع.
المادة 11:	الموافقون: الإجماع.	المادة 26:	الموافقون: الإجماع.
المادة 12:	الموافقون: الإجماع.	المادة 27:	الموافقون: الإجماع.
المادة 13:	الموافقون: الإجماع.	المادة 28:	الموافقون: الإجماع.
المادة 14:	الموافقون: الإجماع.	المادة 29:	الموافقون: الإجماع.
المادة 15:	الموافقون: الإجماع.	المادة 30:	الموافقون: الإجماع.
المادة 16:	الموافقون: الإجماع.	المادة 31:	الموافقون: الإجماع.

المادة 47:	المادة 32:
الموافقون: الإجماع.	الموافقون: الإجماع.
المادة 48:	المادة 33:
الموافقون: الإجماع.	الموافقون: الإجماع.
المادة 49:	المادة 34:
الموافقون: الإجماع.	الموافقون: الإجماع.
المادة 50:	المادة 35:
الموافقون: الإجماع.	الموافقون: الإجماع.
المادة 51:	المادة 36:
الموافقون: الإجماع.	الموافقون: الإجماع.
المادة 52:	المادة 37:
الموافقون: الإجماع.	الموافقون: الإجماع.
المادة 53:	المادة 38:
الموافقون: الإجماع.	الموافقون: الإجماع.
المادة 54:	المادة 39:
الموافقون: الإجماع.	الموافقون: الإجماع.
المادة 55:	المادة 40:
الموافقون: الإجماع.	الموافقون: الإجماع.
المادة 56:	المادة 41:
الموافقون: الإجماع.	الموافقون: الإجماع.
المادة 57:	المادة 42:
الموافقون: الإجماع.	الموافقون: الإجماع.
المادة 58:	المادة 43:
الموافقون: الإجماع.	الموافقون: الإجماع.
المادة 59:	المادة 44:
الموافقون: الإجماع.	الموافقون: الإجماع.
المادة 60:	المادة 45:
الموافقون: الإجماع.	الموافقون: الإجماع.
المادة 61:	المادة 46:
الموافقون: الإجماع.	الموافقون: الإجماع.

المادة 62:	الموافقون: الإجماع.
المادة 63:	الموافقون: الإجماع.
المادة 64:	الموافقون: الإجماع.
المادة 65:	الموافقون: الإجماع.
المادة 66:	الموافقون: الإجماع.
المادة 67:	الموافقون: الإجماع.
المادة 68:	الموافقون: الإجماع.
المادة 69:	الموافقون: الإجماع.
المادة 70:	الموافقون: الإجماع.
المادة 71:	الموافقون: الإجماع.
المادة 72:	الموافقون: الإجماع.
المادة 73:	الموافقون: الإجماع.
المادة 74:	الموافقون: الإجماع.
المادة 75:	الموافقون: الإجماع.
المادة 76:	الموافقون: الإجماع.
المادة 77:	الموافقون: الإجماع.
المادة 78:	الموافقون: الإجماع.
المادة 79:	الموافقون: الإجماع.
المادة 80:	الموافقون: الإجماع.
المادة 81:	الموافقون: الإجماع.
المادة 82:	الموافقون: الإجماع.
المادة 83:	الموافقون: الإجماع.
المادة 84:	الموافقون: الإجماع.
المادة 85:	الموافقون: الإجماع.
المادة 86:	الموافقون: الإجماع.
المادة 87:	الموافقون: الإجماع.
المادة 88:	الموافقون: الإجماع.
المادة 89:	الموافقون: الإجماع.
المادة 90:	الموافقون: الإجماع.
المادة 91:	الموافقون: الإجماع.

المادة 92:	الموافقون: الإجماع.
المادة 93:	الموافقون: الإجماع.
المادة 94:	الموافقون: الإجماع.
المادة 95:	الموافقون: الإجماع.
المادة 96:	الموافقون: الإجماع.
المادة 97:	الموافقون: الإجماع.
المادة 98:	الموافقون: الإجماع.
المادة 99:	الموافقون: الإجماع.
المادة 100:	الموافقون: الإجماع.
المادة 101:	الموافقون: الإجماع.
المادة 102:	الموافقون: الإجماع.
المادة 103:	الموافقون: الإجماع.
المادة 104:	الموافقون: الإجماع.
المادة 105:	الموافقون: الإجماع.
المادة 106:	الموافقون: الإجماع.
المادة 107:	الموافقون: الإجماع.
المادة 108:	الموافقون: الإجماع.
وأخيرا المادة 109:	الموافقون: الإجماع.
أعرض الآن مشروع القانون برمته للتصويت:	
الموافقون: الإجماع.	
إذن، وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 86.21 يتعلق بالأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها" بإجماع السيدات والسادة أعضاء المجلس الحاضرين.	
نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هذه الجلسة، وبالتوفيق، إن شاء الله.	
ننتقل الآن للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية".	
والكلمة للسيد الوزير لتقديم المشروع.	
<u>السيد مصطفى بابتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:</u>	
شكرا السيد الرئيس المحترم.	
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،	
يسعدني أن أقدم نيابة عن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، أمام مجلسكم الموقر "مشروع قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية" في قراءة ثانية.	
هذا القانون يحظى بأهمية كبيرة لقطاع تنمية تربية الأحياء البحرية المائية، الذي يعد مكونا أساسيا للاقتصاد الأزرق ورافعة للتدبير المستدام للنظم الإيكولوجية البحرية والموارد المرتبطة بها، ويشكل حلا للحد من الاستغلال المفرط للصيد السمكي.	
فمشروع هذا القانون الذي سبق لمجلسكم الموقر أن صادق عليه بتاريخ 25 أكتوبر 2022، عرف عند تدارسه والمصادقة عليه في قراءة ثانية من طرف اللجنة المختصة لمجلس النواب تعديلا في المادة 55، هم استبدال مصطلح "عاديا" بمصطلح "ورقيا"، هذا التعديل تمت المصادقة عليه بالإجماع من طرف لجنة القطاعات الإنتاجية، التي أود أن أشكر رئيسها وأعضاءها لتعاطفهم الإيجابي مرة أخرى مع هذا	

فكما تعلمون من بين أهم المقترحات التي نص عليها القانون رقم 05.12 السالف الذكر تحديد مدة سنتين كمرحلة انتقالية يتم خلالها تسوية وضعية الأشخاص الذين يتوفرون على كفاءات ميدانية دون شرط التكوين المنصوص عليه في القانون.

في هذا الإطار، نظمت الوزارة امتحان مهني مكن من تسليم 1108 اعتماد مزاولة مهنة مرشد سياحي، 905 مرشد بالمدن والمدارات السياحية و203 مرشد للفضاءات الطبيعية وذلك خلال الفترة الانتقالية التي استوفت أجلها بتاريخ 7 مارس 2018.

وقد تم تمديد هذه الفترة الانتقالية بموجب القانون رقم 93.18 من سنتين إلى 6 سنوات أي إلى تاريخ 7 مارس 2022 لتنظيم امتحان ثاني قصد تسوية وضعية الأشخاص الذين لم يحالفهم الحظ في الامتحان الأول.

غير أن الظرفية الوبائية لتفشي جائحة كورونا "كوفيد-19" حالت دون توفر الظروف الملائمة من أجل تنظيم هذا الامتحان.

وبناء على ذلك، فإن التعديل المقترح في مشروع القانون سيمكن من تمديد الفترة الانتقالية السالفة الذكر من 6 سنوات إلى 8 سنوات، أي إلى غاية شهر مارس 2024، مما سيمكننا من تنظيم الامتحان المهني في أحسن الظروف لتسوية وضعية الأشخاص الذين يتوفرون على كفاءات ميدانية.

وفي الختام، أود أن أشكر السيدات والسادة المستشارين أعضاء لجنة القطاعات الإنتاجية على تفاعلهم الإيجابي مع هذا المشروع وموافقته عليه بالإجماع.

وأتمنى أن يحظى بموافقة مجلسكم الموقر.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هنا كذلك تم تعميم التقرير المعد من طرف اللجنة حول المشروع.

هل هناك تدخل من طرف أحد السيدات والسادة؟

تفضل الأستاذ حداد.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الرئيس.

أحنا في الفريق الاستقلالي نثمن هاذ التعديل لأنه تعديل مهم جدا بالنسبة لقانون الإرشاد السياحي، وهو تعديل مهم واحد البند اللي هو المرحلة الانتقالية ديال دمج المرشدين السياحيين اللي هوما غير مهيكلين، اللي هوما تيمارسو الإرشاد لمدة سنوات ولكن ما كانش

المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هنا كذلك تقرير اللجنة تم توزيعه.

هل هناك طلب تدخل لمناقشة المشروع من طرف أحد الإخوة والأخوات المستشارين؟

إذن ننتقل للتصويت على المادة 55 من المشروع المعدلة من طرف مجلس النواب، والمحالة على المجلس في إطار قراءة ثانية.

إذن أعرض للتصويت المادة 55 كما أحييت من مجلس النواب:

الموافقون: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية" بالإجماع.

ننتقل الآن إلى دراسة المشروع الأخير ويتعلق الأمر بـ "مشروع قانون رقم 19.22 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي".

الكلمة لكم مرة ثانية السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة، الموقر نيابة عن السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض أمام مجلسكم الموقر نيابة عن السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مشروع قانون رقم 19.22 مادة فريدة بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي كما وافق عليه مجلس النواب.

حيث جاء هذا المشروع في إطار متابعة الإصلاح التنظيمي المتعلق بمهنة الإرشاد السياحي، وتفعيلا للتوجهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، من أجل خلق فرص شغل للشباب، ومنح الأشخاص الذين يتوفرون على تجربة في القطاع غير المهيكل، فرصة للاندماج في القطاع المهيكل عبر تلمين خبراتهم ومهاراتهم.

عندهم الصفة الرسمية.

إذن لهذا أنه القانون ديال 2012 كان وضع واحد الفترة انتقالية باش يمكن لهم أنهم ياخذو الامتحانات ويمكن لهم يدخلو للإرشاد السياحي، تقريبا واحد 1000 ولا 1500، ولكن كانت واحد الفترة انتقالية ديال 6 سنوات، حالت كورونا دون أنه يتم هاذيك الامتحانات، إذن الآن تم التمديد ديالها، هاذي مسألة أساسية لأنه هاذ المرشدين هوما تيمارسو وعندهم خبرات وموجودين، يعني على مستوى الواقع ما يمكنك لك تقول لهم، راهم.. لهذا القانون يتوخى باش الدمج ديالهم والتكوين ديالهم وكذلك أنه التجاوب مع واحد التطلعات اجتماعية ديال واحد الشريحة معينة اللي هي مهمة واللي هي تقدم خدمة ولكن تقدمها بشكل غير مهيكلي.

إذن الآن غادي نعطيوا واحد المتسع من الوقت للوزارة باش يمكن لها تنظم هاذ المسألة هاذي وبعدها ستكون الصرامة في إطار الإرشاد السياحي.

إذن، نحن نثمن هاذ التعديل اللي جابتو الوزارة واللي جابتو الحكومة وهو يصب في إطار إعادة الهيكلة ديال المهنة ديال الإرشاد السياحي، وكذلك التجاوب مع التطلعات الاجتماعية ديال واحد الشرائح معينة من المرشدين.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذ حداد.

هل هناك من تدخل آخر حول هاذ الموضوع؟

شي تعليق إضافي من السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالفعل هذا هو المقصد من هاذ المشروع هذا، هو تسوية وضعية مجموعة من العاملين في هذا المجال هذا، لاسيما أن كيف ما قلت في التقديم أن الظرفية من أجل أننا نسويو وضعيات الملفات العالقة كانت هي المرحلة ديال كوفيد.

فهذه شريحة مهمة جدا تقوم بأدوار طلائعية، وهذا مدخل إن شاء الله نحو بداية إعطائها الوضع الاعتباري ديالها الكامل في إطار تجويد الخدمات السياحية في أفق ما نطمح إليه جميعا من الرفع من القدرات الاستيعابية ديال بلادنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إذن للتصويت على المادة الفريدة:

أعرض المادة الفريدة للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على "مشروع القانون رقم 19.22 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي" بالإجماع.

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم.

شكرا للجميع.

وحظ سعيد للمنتخب الوطني إن شاء الله.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

1- فريق الأصالة والمعاصرة:

1) مشروع قانون رقم 18.18 يقضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية (في إطار قراءة ثانية)

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة، باسم فريق الأصالة والمعاصرة، في هذه الجلسة التشريعية العامة المخصصة للمناقشة والمصادقة على مشروع القانون رقم 18.18 يقضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية. (في إطار قراءة ثانية) وهو المشروع الذي نعتبره إضافة تشريعية نوعية من شأنها أن تضع الحد لما يعرفه هذا المجال من استغلال من طرف البعض.

ولا شك أن ما راكمته بلادنا من قيم التضامن والتكافل والتأزر المتأصلة في المجتمع والنابعة من موروثنا الثقافي والحضاري والديني، يضعنا جميعا أمام مسؤولية الحفاظ عليه حتى يظل سلوكا اجتماعيا خالصا وألا ينحرف عن مقاصده النبيلة وألا يتحول إلى طرق بئيسة لاستغلال بعض الفئات الهشة في مجتمعتنا استغلالا سياسويا وانتخابيا من خلال الحملات الانتخابية لاستمالة المواطنين والمواطنات، بشكل

أو الرماية الرياضية، ومراعاة الالتزامات الدولية للمغرب في مجال مكافحة تصنيع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار غير المشروع بها، مع الحفاظ على صورة المغرب كدولة تكافح مظاهر الحيازة غير المشروعة للأسلحة النارية.

كما يهدف إلى إيجاد حلول قانونية لكل حالات استيراد الأسلحة النارية وإدخالها وإخراجها من التراب الوطني وحيازتها وتخزينها ونقلها والاتجار بها والتي غفل عنها الإطار القانوني الجاري به العمل حاليا، وإحداث قواعد معطيات تضمن التتبع المستمر للمعلومات والمعطيات المتعلقة بالأسلحة النارية.

وإذ نثمن هذا التحديث القانوني الذي يأتي لمعالجة وضع متسم بتهديد قدرة الإدارة على ضبط المخاطر الأمنية المرتبطة بالاستخدام غير المشروع للأسلحة النارية، فالفترة التي ظهر فيها الظهير الذي ينظم الأسلحة النارية لم تكن تعرف ظهور أنشطة استثمارية واقتصادية خاصة في ميدان سياحة القنص؛ وهو ما يضيّع على الاقتصاد الوطني فرصا تنموية وأرباحا مهمة.

السيد الرئيس المحترم،

في الختام، والمناسبة شرط، لا بد من أن نوجه عبركم كل التحية والتقدير لحملة السلاح من رجال الأمن والقوات المسلحة الملكية ورجال الدرك المدافعين عن حوزة الوطن وعن أمنه وأمانه تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله، ولأيد من التنويه والإشادة بالعمل الوطني والجداد الذي يقومون به في ظل تحولات مجتمعية وتطورات إقليمية متسارعة، فكل الشكر لكم السيد الوزير وعبركم لهم.

وشكرا.

(3) مشروع قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية (في إطار قراءة ثانية):

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة مشروع قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية في إطار قراءة ثانية. وهي فرصة للتأكيد على تفاعلنا الإيجابي منذ البداية مع هذا المشروع قانون، والذي توج بتصويتنا بالإيجاب لصالحه.

يشكل هذا المشروع قانون أول نص قانوني منظم لقطاع تربية الأحياء المائية البحرية بالرغم من مرور 12 سنة على إحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية، حيث يعتبر لبننة مهمة وأساسية في تحصين الأمن والسيادة الغذائية للمغاربة، كما أنها مناسبة لوضع الأسس الأولى للترسانة القانونية المتعلقة بمجال تربية الأحياء البحرية.

مُهمين وغير مشروع، يضرب بعمق التجربة الديمقراطية ببلادنا ويلطخ صورة المغرب على الصعيد الدولي.

كلنا شهدنا من زمن طويل وقائع وقضايا اتخذت من الإحسان مطية للاستغلال، بل ووصلت إلى حد استغلال المساعدات الخيرية في تمويل الفكر المتطرف وفي قضايا ذات صلة بقضايا إرهابية أو بالجريمة المنظمة.

لذا، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نثمن الرؤية المتجددة لوزارةكم والتي ترمي إلى تشجيع العمل الخيري وجعله أكثر مردودية وفعالية، بعيدا عن كل ما يمكن أن يشوبه من خروقات وذلك من خلال تبني قواعد الحكامة الجيدة وكذا عبر تفعيل وسائل الدولة في التتبع والمراقبة، كما ندعوكم بهذه المناسبة إلى مواكبة التطورات المجتمعية والتكنولوجية الحديثة في هذا المجال.

كل ذلك، من شأنه أن يحافظ على البعد الإنساني في جمع التبرعات وتوزيع المساعدات، وهذا ما يطرح بقوة، ضرورة فتح نقاش حول إعادة النظر في المنظومة القانونية المنظمة للعمل الجمعي وجعلها أكثر فاعلية وأكثر شفافية حتى تلعب دورها الرئيسي كشريك وفاعل مجتمعي.

بناء على ما سبق، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت على مشروع قانون رقم 18.18 يقضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية (في إطار قراءة ثانية) بالإيجاب.

(2) مشروع قانون رقم 86.21 يتعلق بالأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم حزب الأصالة والمعاصرة لمناقشة مشروع قانون 86.21 يتعلق بالأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها.

وهي مناسبة للتأكيد على الأهمية القصوى التي يحظى بها مجال تحديث الترسانة القانونية المتعلقة بالأسلحة النارية مواكبة للتطورات التي يشهدها الميدان، خاصة وأن التحولات المتسارعة للمجتمع وتطور التكنولوجيا جعل الاهتمام بهذه الأسلحة يتطور مع تطورها وبدأت تظهر بعض الحالات وإن كانت نادرة لاستعمال هذه الأسلحة بمنطق تغيب عنه المشروعية القانونية التي خصصت لها مثل القنص والرماية.

من هذا المنطلق يأتي مشروع قانون هذا الذي نرى بفريق الأصالة والمعاصرة أنه سيمكن من ربط حيازة الأسلحة النارية بممارسة القنص

دون شرط التكوين المنصوص عليه في القانون من سنتين إلى ثمان سنوات، المحددة أجلها في 7 مارس 2024، بدل التعديل الأول الذي نص على ست سنوات المنتهية في 7 مارس 2022، والتي تم خلالها تنظيم امتحان مهني مكن من تسليم 1108 اعتماد لمزاولة مهنة مرشد سياحي، بالرغم من الظرفية الوبائية التي مرت منها بلادنا والتي أثرت بشكل مباشر وقوي على قطاع السياحة.

لكل هذه الاعتبارات، ولأن المشروع قانون يهدف إلى تنظيم عملية تسوية وضعية الأشخاص المعنيين، التي لم يتم تسوية وضعيتهم داخل الفترة الانتقالية الأولى، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة سنصوت على مشروع قانون رقم 19.22 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي بالإيجاب.

وشكرا.

II- الفريق الحركي:

1) مشروع القانون رقم 86.21 يتعلق بالأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود أن أتدخل باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة مشروع القانون رقم 86.21 والذي يتعلق بالأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها.

وفي البداية، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير على عرضه القيم والمفصل حول مرتكزات هذا المشروع وأهدافه، والشكر موصول أيضا إلى السادة الأطر المرافقة للسيد الوزير ولأطر المجلس الموقر وكذا لجميع الحضور الكريم.

السيد الرئيس،

ونحن نندرس هذا المشروع الهام، فإنه لا يسعنا إلا أن نسجل كامل إيجابياته من حيث ما يتوخاه من تحديث وتجويد للترسانة القانونية المتعلقة بالأسلحة النارية، حتى تكون قادرة على مواكبة مختلف التحولات والتطورات القانونية والاجرائية والتكنولوجية الحديثة، وكذا رفع التحديات الأمنية، خاصة مع التطور الملحوظ الذي عرفه ميدان صناعة هذه الأسلحة واستيرادها وتصديرها والمتاجرة بها وحيازتها.

كما نسجل أهمية هذا المشروع من حيث ما يرمي إليه من سد لثغرات الترسنة القانونية الحالية التي أضحت عاجزة على تأطير جميع التصرفات والوقائع المرتبطة باستخدام الأسلحة النارية مع اعتمادها عقوبات غير رادعة بالشكل المطلوب، واستعمالها لمصطلحات متجاوزة

ويستمد المشروع القانون 84.21 المتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية أهميته من كونه مساهما أساسيا في التقائية مجموعة من البرامج الهادفة لتحسين الأمن والسيادة الغذائية للمغاربة وتحسين مناخ الأعمال كأرضية لتشجيع واستقطاب الاستثمارات الداخلية والخارجية.

مشروع قانون رقم 84.21 المتعلق بالأحياء المائية البحرية يعد من بين أهم مشاريع إستراتيجية "أيووتيس"، خاصة فيما يتعلق بأنشطة الاستزراع البحري، الذي سيساهم في خلق فرص شغل كثيرة ومتنوعة، وسيكون لتنظيمها وقع إيجابي على تشجيع الاستثمار في الاقتصاد الأزرق.

وانسجاما مع موقفنا على مستوى اللجنة وفي إطار الاستمرارية، وانطلاقا من موقعنا في الأغلبية، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت على مشروع قانون رقم 21.84 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية في إطار القراءة الثانية بالإيجاب.

4) مشروع قانون رقم 19.22 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة مشروع قانون رقم 19.22 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.

في البداية، نثمن المجهودات التي تقوم بها الحكومة في سبيل إدماج القطاع غير المهيكل، تماشيا مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وهي الفلسفة التي يدخل هذا المشروع قانون في إطارها.

كما يأتي هذا المشروع ضمن سياسة حكومية إرادية في مجال التشغيل من خلال فتح المجال أمام الشباب الذين يتوفرون على الخبرة والتجربة في مجال ممارسة الإرشاد السياحي، وهو توجه سيمكن في نظرنا من الاندماج في المهنة بصفة قانونية وتنظيمية، وذلك حتى يتم تسوية وضعية الأشخاص الذين لا يستوفون شرط التكوين ولهم من الخبرة والمهارة ما يمكنهم من ممارسة مهنة الإرشاد السياحي.

كما يمكن وزارة السياحة من حصر المرشدين السياحيين وتمكينهم من الحقوق الإدارية والتنظيمية واثمين خبراتهم ومهاراتهم.

إن هذا المشروع قانون يهدف إلى نسخ أحكام الفقرة الثانية من المادة 31 من القانون 05.12، لكي تتم تمديد الفترة الانتقالية التي تتم خلالها تسوية وضعية الأشخاص الذين يتوفرون على كفاءات ميدانية

إلى جانب قصورها عن احتواء وتأطير التطورات والمعطيات الحديثة الموسومة بتنامي التهديدات الأمنية.

كما نسجل هذا المشروع الذي جاء من أجل ملاءمة مقتضياته مع بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، إضافة إلى تعزيز آليات مراقبة الأسلحة النارية والتصاريح المرتبطة بها ومراقبتها، وكذا الحفاظ على امتياز ممارسة الصيد والرياسة للمواطنين من خلال إرساء الحقوق والالتزامات الكفيلة بضمان حيازة سليمة للأسلحة النارية وتحيين العقوبات الجزرية للجرائم المتعلقة بهذه الأسلحة، مؤكداً على الأخذ بعين الاعتبار الإشكالات الناتجة عن استعمال الأسلحة التقليدية في عدد من مناطق المملكة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي هذه الإشكالات والمخاطر، وإخراج هذا النص القانوني الهام إلى حيز الوجود في أقرب الآجال، أملى في الفريق الحركي أن تساهم مقتضيات هذا المشروع الهام في تحسين مؤشرات محاربة مظاهر الجريمة وتحقيق الأمن ببلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) مشروع قانون رقم 84.21 المتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي مرة أخرى للمساهمة في مناقشة مشروع قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية في إطار قراءة ثانية.

السيد الرئيس المحترم،

لا يمكننا في الفريق الحركي إلا أن نؤكد على أهمية هذا النص التشريعي وما له من أهداف تروم النهوض بتربية الأحياء المائية البحرية، وتحيين الترسانة القانونية ذات الصلة بها.

إننا في الفريق الحركي نعي الصعوبة التي يمر منها قطاع الصيد البحري بصفة عامة، وكذا صعوبة المرحلة والظرفية الاقتصادية في سياقها الدولي والوطني وكذا ارتفاع أسعار المواد الأولية والبتروولية وغيرها في السوق الدولية، وكذا تداعيات الأزمات والانتكاسات على الوضع الاقتصادي، ونتفهم صعوبة الأمر على القطاع الوصي على مواجهتها، ولابد من انخراط الحكومة ومهنيي القطاع وكل المتدخلين والمستثمرين من أجل تجاوز الصعوبات وتثمين المنتوج البحري وتوفيره للمستهلك بأثمنة معقولة، فبلدنا حباها الله بواجبتين بحريتين مهمتين، ولكن في المقابل نجد غلاء الأسماك بكل أصنافها في السوق الداخلية،

مما زاد من معاناة المواطنين في هذا الشأن.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إننا في الفريق الحركي نتطلع إلى ضرورة حرص الحكومة وكل الفاعلين والمتدخلين والمستثمرين في قطاع الصيد البحري على اعتماد منهجية تشاركية في وضع برامج ومخططات واستراتيجيات القطاع، وكذا تقييم المتوفر منها في سبيل تحسين الخدمات وتوفير المنتوجات البحرية في السوق الداخلية مع احترام الراحة البيولوجية لمختلف الثروات السمكية، مع الحرص على تحسين الوضعية الاجتماعية لمهنيي قطاع الصيد البحري، بما فهم البحارة في الصيد الساحلي والصيد بأعلي البحار والصيد التقليدي وغيرها من المهن المرتبطة بالصيد البحري، والحرص على تعميم التغطية الصحية والحماية الاجتماعية لهم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إننا في الفريق الحركي نأمل أن تتم مواكبة وتحيين الترسانة القانونية لقطاع الصيد البحري، مؤكداً على ضرورة إخراج مدونة للصيد البحري، كما نؤكد على ضرورة إشراك كل الفاعلين والمتدخلين في قطاع الصيد البحري في بلورة أي برنامج أو استراتيجية أو تقييمها.

وفقنا الله جميعاً لما فيه خير الوطن والمواطنين تحت القيادة الملكية الحكيمة لجلالة الملك حفظه الله.

3) مشروع قانون رقم 19.22 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة مشروع قانون رقم 19.22 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.

في البداية، نود أن نسجل بإيجاب مضامين العرض المفصل الذي تقدمت به السيدة الوزيرة أمام السيدات والسادة المستشارين داخل لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، كما أحيل من مجلس النواب.

ويندرج هذا المشروع في إطار متابعة الإصلاح التنظيمي المتعلق بمهنة الإرشاد السياحي، تفعيلًا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله من أجل خلق فرص شغل للشباب ومنح الأشخاص الذين يتوفرون على تجربة في القطاع غير المهيكل فرصة للاندماج في القطاع المهيكل، عبر تثمين خبراتهم وتطوير مهاراتهم.

الملكية، وأجهزة الأمن الوطنية بمختلف تشكيلاتها، على الجهود والتضحيات التي تقدمها، وتجندها الدائم، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله ورعاها، للدفاع عن الوحدة الترابية للوطن وصيانة أمنه واستقراره.

السيد الرئيس،

فكما هو مبين، فمشروع هذا القانون يرمي في أهدافه إلى:

- استكمال الترسانة القانونية المنظمة للأسلحة النارية، خاصة بعد اعتماد القانون 10.20 المتعلق بعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة؛

- مراعاة الالتزامات الدولية للمغرب في مجال مكافحة تصنيع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار غير المشروع بها، مع الحفاظ على صورة المغرب كدولة تكافح مظاهر الحيازة غير المشروعة للأسلحة النارية؛

- إيجاد حلول قانونية لكل حالات استيراد الأسلحة النارية وإدخالها إلى التراب الوطني وحيازتها وتخزينها ونقلها والاتجار بها، والتي غفل عنها الإطار القانوني الجاري به العمل حاليا؛

- تعزيز آليات مراقبة الأسلحة النارية والتصاريح المرتبطة بها ومراقبتها؛

- إحداث قواعد معطيات تضمن التتبع المستمر للمعلومات والمعطيات المتعلقة بالأسلحة النارية وبحائزها؛

- تعزيز وتحسين العقوبات الجزية للجرائم المتعلقة بالأسلحة النارية.

وهي أهداف ومضامين لا يمكن لنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب إلا أن نثمنها وننخرط في تنزيلها، سيما تلك المتعلقة بتحديد نطاق تطبيق مشروع القانون بجعل أحكامه تسري على مجموعة من الأسلحة التي كان استعمالها غير مقنن بما فيه الكفاية، وهو ما سيسمح بضبط استعمال هذه الأسلحة.

والسجل الوطني الإلكتروني للأسلحة النارية المتعلق بمعالجة المعطيات المتعلقة بعمليات استيراد ودخول وخروج وحجز الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها، والتي تنسجم مع السياسة الوطنية المتعلقة بمسك السجلات الوطنية بمختلف القطاعات بشكل رقمي.

وبناء على ذلك، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب سنصوت على مشروع القانون رقم 86.21 يتعلق بالأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها بالموافقة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الحركي ننوه بهذا المشروع الذي يستهدف تمديد الفترة الانتقالية المحددة سلفا من سنتين إلى ست سنوات بموجب قانون رقم 93.18 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي إلى فترة انتقالية من سنتين إلى ثمان سنوات والتي تستوفي أجلها في 7 مارس 2024، مما يمكن من تسوية وضعية الأشخاص الذين لا يستوفون شرط التكوين، لكن يتوفرون على كفاءات ميدانية، وذلك من خلال تمكين الإدارة من أجل إضافي حتى يتسنى لها تنظيم الامتحان المهني في أحسن الظروف، مع مراعاة الرهانات المتعلقة بالمهنة والعودة تدريجيا للنشاط السياحي ببلادنا الذي تأثر بتفشي جائحة "كوفيد-19".

واستحضارا لأهمية المرشد السياحي في المنظومة السياحية، وانسجاما مع روح هذا المشروع، نعتبر في الفريق الحركي أنه رغم كون هذا المشروع جاء بالعديد من الإجراءات الطموحة، إلا أنه لا بد من توخي الحذر في منح بطائق المرشدين السياحيين، مع التأكيد على ضرورة اعتماد مرشدين سياحيين يقدمون خدمات تنافسية من أجل إرضاء السياح وتلبية احتياجاتهم.

السيد الرئيس المحترم،

لكل هذه الاعتبارات، سنصوت في الفريق الحركي بالإيجاب على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

III- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

1) مشروع القانون رقم 86.21 يتعلق بالأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذا الاجتماع المخصص لدراسة ومناقشة مشروع القانون رقم 86.21 يتعلق بالأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها، والذي يأتي بهدف تحديث وتجويد الترسانة القانونية المتعلقة بالأسلحة النارية لتكون قادرة على مواكبة مختلف التحولات والتطورات القانونية والإجرائية والتكنولوجية الحديثة، وعلى رفع التحديات الأمنية، خاصة مع التطور الملحوظ الذي عرفه ميدان صناعة هذه الأسلحة واستيرادها وتصديرها والمتاجرة بها وحيازتها.

وبهذه المناسبة، أود أن أتوجه برسالة تقدير وشكر لقواتنا المسلحة

يتوفرون على تجربة القطاع غير المهيكل فرصة للإدماج في القطاع المهيكل عبر تثمين خبراتهم ومهارتهم. وأيضا في سياق متابعة الإصلاح التنظيمي المتعلق بمهنة الإرشاد السياحي.

وحيث إن مشروع هذا القانون يتضمن مادة فريدة تنص تمديد الفترة الانتقالية من سنتين إلى ثمان سنوات، والتي ستستوفي أجلها في 07 مارس 2024، لتسوية وضعية الأشخاص الذين يتوفرون على كفاءات ميدانية دون شرط التكوين المنصوص عليه في القانون، وذلك من خلال تمكين الإدارة من أجل إضافي حتى يتسنى لها تنظيم الامتحان المعني في أحسن الظروف مع مراعاة الرهانات المتعلقة بالمهنة والعودة التدريجية للنشاط السياحي ببلادنا.

ولأجل ذلك، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نصوت بالموافقة على مشروع القانون رقم 19.22 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي. والسلام عليكم ورحمة الله.

(2) مشروع قانون رقم 19.22 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذا الاجتماع المخصص لدراسة ومناقشة مشروع القانون رقم 19.22 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.

وكما هو مبين، فإن مشروع هذا القانون يأتي تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده الرامية إلى خلق فرص الشغل للشباب ومنح الأشخاص الذين

محضر الجلسة رقم 075

التاريخ: الثلاثاء 18 جمادى الأولى 1444 هـ (13 ديسمبر 2022م).

الرئاسة: المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وخمس وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثامنة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية

المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

الأخوات المستشارات المحترمات،

الإخوان المستشارون المحترمون.

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، وطبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، تخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وبداية، لا بد أن نحمد الله وأن نثني عليه أن نصرنا وثبت أقدامنا فوق أرضية ملاعب قطر ومكن فريقنا حتى اكتمل به.. شكرا.

يالا، النشيد الوطني:

مشرق الأنوار

منبت الأحرار

منتدى الأسود وحماه

دمت منتداه

وحماه

للعلا عنوان

عشت في الأوطان

ذكرى كل لسان

ملء كل جنان

بالجسد

بالروح

هب فتاك

لبى نذاك

في فمي وفي دمي

هواك ثار نور ونار

للعلا سعيا

إخوتي هيا

أن هنا نحيا

نشهد الدنيا

بشعار

الله

الملك

الوطن

إذن الحمد لله الذي مكن منتخبنا العملاق فاكتمل به عقد المربع الذهبي لنهائيات كأس العالم.

وفي وسط زحام هذه المشاعر الوطنية الصادقة والنبيلة لا يسع مجلس المستشارين وهولسان حال الأمة إلا أن يقف وقفة إكبار وإجلال لهذا المنتخب ولهؤلاء الأبطال الأشاوس المجالدين التي أثبتت التجربة بأنهم من طراز فريد، استطاعوا بدعم من الله سبحانه وتعالى وتوفيقه أن يتجاوزوا كل حجوبات التردد والإبهام وأن يصنعوا النصر تلو النصر والفوز تلو النصر مجسدين الحلم العربي والإفريقي حقا وصدقا.

إذن هذا إنجاز رائع واستثنائي يضاف إلى قائمة الإنجازات الاستثنائية للمملكة المغربية تحت القيادة الرشيدة والمستنيرة والحكيمة المتبصرة لمولانا صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وحظ سعيد للفريق الوطني فيما تبقى من المباريات، النصف النهائي والنهائي بإذن الله تعالى.

وإليكم الآن كلمة السيد رئيس المجلس:

إذن قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال وبمناسبة الإنجاز الباهر الذي حققه المنتخب الوطني لكرة القدم، في نهائيات كأس العالم، المقامة حاليا بدولة قطر الشقيقة، بتأهله لدور النصف النهائي وضمان مكانه ضمن المربع الذهبي عن جدارة واستحقاق، كأول منتخب عربي وإفريقي يصل لهذا الدور، والذي سيظل محفورا في ذاكرة الرياضة الوطنية والدولية.

يتشرف رئيس مجلس المستشارين، أصالة عن نفسه ونيابة عن السيدات والسادة أعضاء المجلس، أن يتقدم بأحر التهاني لصاحب الجلالة مولانا الملك محمد السادس نصره الله وأيده وأدام عزه وتمكينه، ولكافة أفراد المنتخب الوطني، لاعبين وإدارة تقنية ومسؤولين، وعلى رأسهم رئيس الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، السيد فوزي لقجع، والإطار الوطني السيد وليد الركراكي.

وهي مناسبة كذلك، لنشد على أيدي الجماهير المغربية داخل الوطن وفي جميع بقاع العالم، التي ما فتئت تضحي بمزيد من الفخر والاعتزاز بالغالي والنفيس، لمؤازرة أسود الأطلس وتشجيعهم أينما حلوا، مقدمة بذلك أحسن صورة، جعلت منها مثال عن التزام وتشجيع المغاربة، نساء ورجالا، بمختلف القيم الحضارية، وتلاحمهم في رفع التحديات بكل ثقة وعزيمة بما يعبر عن الكبرياء والروح الوطنية العالية للمغاربة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا جزيلا السيد أمين الجلسة.

ونسنتل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الأول الموجه لقطاع الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة وموضوعه "تدابير تحرير الطاقة متوسطة التوتور للشركات المغربية الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين القدرة التنافسية وإعدادها لضريبة الكربون في عام 2023".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب.

تفضل السي محمد رضى.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون،

نسائلكم، السيدة الوزيرة، حول التدابير التي تعتمزم وزارتكم اتخاذها قصد تحرير الطاقات متوسطة التوتور للشركات المغربية الصغيرة والمتوسطة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة ليلى بنعلي وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وأشكركم السيد المستشار المحترم من فريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب بطرحكم لهذا السؤال اللي هو جد هام وجد أني.

فالولوج للطاقة الكهربائية من مصادر متجددة سيمكن عموم الشركات بما فيها شركات الخواص من تحسين الفاتورة الطاقية ديالها، كما سيسمح لهذه الشركات بتوفير منتوجات تستجيب للمعايير التي تصنفها كمنتوجات خضراء لا تطبق عليها ضريبة الكربون المزمع تطبيقها.

ففي هذا الإطار، عملت الحكومة منذ أكتوبر 2021 على تسريع الانتقال الطاقى وتطوير الطاقات المتجددة وذلك تماشيا مع التوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وكذا

وفي خضم هذه الأفراح والمسرات التي يصنعها المنتخب الوطني، لا ننسى كذلك المساندة غير المشروطة لجماهير عريضة من الدول العربية والإفريقية الشقيقة والصديقة، التي تتطلع اليوم إلى أن يسجل المنتخب المغربي مزيدا من صفحات المجد والشموخ في تاريخ كرة القدم، لما قدمه ويقدمه من إنجازات مفعنة في التألق والإبهار.

ونسأل الله تعالى أن يوفق منتخبنا الوطني في مبارياته الحاسمة للنصف النهائي ليوم غد، على أن تحقق آمال الجماهير العربية والإفريقية العريضة في بلوغه نهائي كأس العالم.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من واردات ومراسلات.

تفضل السيد الأمين المحترم.

المستشار السيد ميلود معصيد، أمين الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس من مجلس النواب بمشروع قانون تنظيمي رقم 48.22 يقضي بتغيير وتمميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة السيد الوزير المنتدب لدى لرئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس، أن السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة، ستتولى الإجابة بالنيابة عن الأسئلة الموجهة لقطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات.

وكذلك، بمراسلة من رئيس الفريق الاشتراكي، يطلب من خلالها تأجيل سؤال الفريق الموجه لقطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، حول "دعم المهنيين بقطاع الصيد البحري" إلى جلسة لاحقة.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة من 7 دجنبر 2022 إلى تاريخه، فهي كالتالي:

- الأسئلة الشفهية: 21 سؤالاً؛

- الأسئلة الكتابية: 4 أسئلة؛

- الأجوبة الكتابية: 8 أجوبة.

شكرا السيد الرئيس.

وبالتالي الحد من تنافسية المقاولات والاقتصاد الوطني، وقد سطر النموذج التنموي الجديد من بين أهدافه جعل المغرب رائدا إقليميا في الطاقة ذات المستوى المنخفض لانبعاثات الكربون، وتحديد تكلفة الطاقة الكهربائية في حدود 0.5 درهم للكيلووات في الساعة بالنسبة للصناعات المستهلكة للطاقة بكثافة وذلك بحلول سنة 2035.

لذا، فقد أصبح من اللازم تسريع إصلاح القطاع والعمل على تحريره التدريجي من خلال دمج الشبكات الكهربائية ذات الجهد المتوسط في المحيط المحرر وإنشاء هيئة تقنين تضمن مصداقية التكاليف وجودة الفاعلين.

بالإضافة إلى ذلك، فإننا ندعو إلى تحرير الإمكانيات الكاملة للامركزية الإنتاج، خاصة فيما يتعلق بضخ فائض الطاقة وإعطاء فرص الاستثمار لفائدة أطراف أخرى قادرة على بيع الكهرباء الموجه للاستهلاك الذاتي.

السيدة الوزيرة.

إن تحرير إمكانيات تطوير الطاقات المتجددة على نطاق واسع أمر ممكن وبتكاليف معقولة من خلال استراتيجية مناسبة تستند أساسا إلى:

✓ الإسراع في تطوير الطاقات المتجددة باعتماد نصيحتها في مزيج استهلاك الكهرباء كمؤشر رئيسي من أجل الوصول إلى تعميم شبه كامل للطاقات المتجددة بحلول سنة 2050؛

✓ توليد الطاقات المتجددة للامركزية؛

✓ وضع رافعات تكنولوجية وتسعيرية لتنظيم الانتقال إلى الطاقات المتجددة؛

✓ الرفع من القدرة التخزينية؛

✓ تشجيع وترتيب أولويات المبادرات والاستثمار الخاص.

نرى اليوم أن الشركات المتصلة بشبكات التوتر العالي والتوتر العالي جدا (la haute tension) التي تتمتع بإمكانيات الوصول إلى الكهرباء الأخضر المقدم بموجب قانون 13.09، العمل على تعميم هذا الإجراء سيؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية للشركات المغربية وزيادة استخدام الطاقة المتجددة بين هذه الشركات، وبالتالي تقليل بصمتها الكربونية مما يسمح بخفض تكلفة الكهرباء للشركات، تحسين قدرتها التنافسية، زيادة استعمال الطاقات المتجددة بين هذه الشركات، وأيضا تقليل بصمتها الكربونية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن إمكانية الحصول على الطاقة الخضراء ستمكن من جلب المزيد من المستثمرين.

تلکم، السيدة الوزيرة، رؤيتنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب من موقعنا كفاعلين في هذا المجال، والتي نأمل منكم أخذها بعين الاعتبار بهدف تخفيض كلفتها الطاقية من جهة وتعزيز الانتقال الطاقى التي

تعليماته السامية خلال جلسة العمل يوم الثلاثاء 22 نوفمبر 2022 من خلال مجموعة من الإجراءات، غنذكر البعض منها:

أولا، تم إصدار بعض النصوص التنظيمية التي طال انتظارها منذ 1 من 2011 والثاني منذ 2015، فتم إصدار قرار اللي هو مشترك ليمكن الصناعيين والمقاولات من الولوج للطاقات المتجددة عبر الشبكة الكهربائية ذات الجهد المتوسط وذلك في إطار القانون المتعلق بالطاقات المتجددة، وبالإضافة إلى إصدار القرار المحدد لمناطق استقبال مشاريع الطاقة الشمسية الذي سيمكن من منح تراخيص إدارية لتطوير مشاريع من الحجم المتوسط والصغير، وبالتالي سيتم تفعيل هاذ الفرص الاستثمارية الجديدة في هذا القطاع ولاسيما في الطاقة الشمسية، فهاذ القرارين كان جد مهم أننا نصدرهم.

لتوفير المناخ والإطار الملائمين لتشجيع المستثمرين الخواص قامت الوزارة بمبادرات تشريعية جديدة شملت مشاريع قوانين قيد المصادقة في المؤسسة التشريعية والتي نأمل من مجلسكم الموقر الدعم وتسريع المصادقة عليها، كإين المشروع ديال القانون 40.19 اللي هو مغير ومتمم للقانون 13.09 ديال الطاقات المتجددة ومشروع القانون رقم 82.21 اللي متعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية.

وكما تعلمون، احنا نعمل ولأول مرة في التاريخ ديال المغرب على وضع واحد النظام ديال شهادة الأصل للكهرباء اللي هي منتجة انطلاقا من مصادر ديال الطاقات المتجددة وذلك لتمكين المستهلكين الصناعيين والمقاولات والنسيج المقاولاتي من إثبات مصدر الطاقات التي يستعملونها في سلسلة الإنتاج لديهم، وبالتالي إن شاء الله تفادي أي ضريبة الكربون المستقبلية.

وإضافة إلى ذلك، تم مؤخرا التوقيع على اتفاقية بين الحكومة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة من أجل تزويد الصناعة بالكهرباء انطلاقا من مصادر الطاقة المتجددة، وكيف ما تتعرفو كتههدف الاتفاقية إلى توفير واحد الطاقة اللي هي تنافسية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة وشكرا على احترام الوقت.

الكلمة في إطار التعقيب للفريق المحترم، السيد محمد رضى تفضل.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة كنشكروكم على الجواب ديالكم.

تعتبر الطاقة من بين العوامل الرئيسية في ارتفاع تكلفة الإنتاج

المنظومة الطاقية لبلادنا لم تسجل أي خلل في التزويد ديال الطاقة، تمت تلبية حاجة السوق الوطنية كلها، علما أن المادة الطاقية الوحيدة الذي حصل فيها خلل في التزويد هاذ العام هو الغاز الطبيعي، وكما تعلمون تم حل المسألة رغم الأزمة العالمية غير المسبوقة في وقت جد وجيز.

فملف شركة "لاسامير" هو ملف استثماري مهم يجب التعاطي معه بشكل معقلن مع ضرورة بلورة تصور واضح في تديبره مع مراعاة مصالح الدولة المغربية كمستثمر ومصالح اليد العاملة لشركة "لاسامير"، ومصالح سكان مدينة المحمدية.

فالوزارة كما تعلمون تدرس مختلف السيناريوهات التقنية والاقتصادية لإيجاد الحلول المناسبة أخذا بعين الاعتبار مصالح هاذ الفئات الثلاثة وسيتم الإعلان على هذه الحلول في الوقت المناسب.

كما أود أن أشير إلى التوصية التي وردت في رأي مجلس المنافسة الصادر في 31 غشت 2022، حيث أنه من أجل التوفر على المعطيات الاقتصادية الدقيقة والمحيطة بشأن صناعة التكرير على الصعيد العالمي وإجراء التحكيم الضروري بشأن الحفاظ وتطوير محتملين لنشاط التكرير بالمغرب، أوصى المجلس بإجراء دراسة اقتصادية وتقنية معمقة من شأنها توفير عناصر إجابة مضبوطة عن طريق إدماج التطورات التي يشهدها نشاط التكرير على الصعيد العالمي.

فالوزارة تتفاعل طبعا مع هذه التوصية في إطار شراكتها مع المستثمرين الخواص الذين قد يبدو اهتماما ولو كان ضعيفا بنشاط التكرير بالمغرب. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

الكلمة للمجموعة المحترمة في إطار التعقيب على رد السيدة الوزيرة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

السيدة الوزيرة الملف ديال الشركة ديال "لاسامير" أصبح قضية وطنية وإعادة التشغيل ديالها أصبح مطلب شعبي آني.

السيدة الوزيرة، الشعب المغربي اكتوى بلهب ديال الأسعار واحترق بالارتفاع المهول لأثمانه المحروقات والتي انعكست سلبا على أسعار جميع المواد الأساسية، حيث اتخذت الحكومة موقف المتفرج إزاء هذا الوضع المتردي الذي أصبحت تعيشه فئات عريضة من المجتمع المغربي.

السيدة الوزيرة، قانون المالية لسنة 2023 اللي مررت الأغلبية ديالكم العديدة بمجلسي البرلمان بعد أن أعدته بطريقة انفرادية وخارج

انخرطت بلادنا فيه، طبقا للتوجهات الملكية السامية. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر الآن إلى السؤال الثاني موضوعه "إنقاذ المصفاة المغربية للبترول "سامير"."

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال، الأستاذة فاطمة تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

أيوز السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

نسائلكن عن الإجراءات المتخذة لإنقاذ مصفاة "لاسامير"؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة في إطار الرد للسيدة الوزيرة المحترمة، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

والسيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فأود في البداية أن أشكر السيدة المستشارة المحترمة عن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على تفضلكم لطرح هذا السؤال حول شركة "لاسامير".

فكما تعلمون ملف مصفاة "لاسامير" يتسم بالتعقيد غير المسبوق ونتيجة تراكم لأكثر من 20 سنة للمشاكل وتراكم أكثر من 20 سنة للديون، ومشاكل بين المستثمر والدولة المغربية، فالشيء الذي نتج عنه توقف المصفاة وإحالة الملف على القضاء وقضت المحكمة التجارة بالدار البيضاء بالتصفية القضائية للشركة مع استمرار نشاطها تحت إشراف سانديك وقاضي منتدب، وهو الحكم الذي تم تأييده في الاستئناف.

ففيما يخص نشاط التكرير، لأبد من التذكير أن المغرب بلد غير منتج للنفط لكي يكون نشاط التكرير ركيزة في استراتيجيته الوطنية الطاقية، وهذا ما ورد في الاستراتيجية الطاقية لسنة 2009.

وكما تعلمون نحن في صدد تحيين هاذ الاستراتيجية الطاقية، إن

لذا يتعين عليكن، السيدة الوزيرة، الإنصات لصوت الحكمة وتفعلوا المطلب الشعبي..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا انتهى الوقت.

الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار ما تبقى من الوقت بإيجاز وتركيز.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

بإيجاز وتركيز، أنا موافقة أنه هذا ملف استثماري ليس له علاقة بالمزايدات، ولا يجب أن يستعمل للمزايدات السياسية أو التقنية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

نمر للسؤال الثالث موضوعه "التدابير المزمع اتخاذها للرفع من نسبة الطاقات المتجددة في الباقة الطاقية الوطنية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السي خليد.

المستشار السيد خليد البرنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم السيدة الوزيرة، حول التدابير التي اتخذتها وزارتك للرفع من نسبة الطاقة المتجددة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للحكومة.

السيدة الوزيرة، تفضلي.

السؤال الثالث.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فأولا، أود أن أشكر، السيد الرئيس، السيد المستشار المحترم من فريق الأصالة والمعاصرة، لتفضلكم بطرح هاذ السؤال، اللي كيمس

كل مقاربة تشاركية لم يأت بأي جديد، وتنكر لشعار الدولة الاجتماعية اللي رفعت هاذ الحكومة، ولم يتضمن أية إجراءات لحماية القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات في ظل الارتفاع الغير مسبوق لنسب التضخم.

كما أن الحكومة رفضت مقترحي قانونين تقدمت بهم مجموعة (CDT) بمجلس المستشارين:

الأول يتعلق بتأميم الشركة المغربية لصناعة التكرير "سامير" التي توجد في طور التصفية القضائية إلى تفويت جميع الأصول والممتلكات والعقارات والرخص وبراءات الاختراع المملوكة لها مطهرة من الديون والرهون والضمانات لحساب الدولة المغربية.

أما الثاني فيهم تسقيف أسعار المحروقات.

السيدة الوزيرة، إن العودة إلى تكرير البترول بمصفاة "لاسامير" بالمحمدية أصبحت مطلب شعبي ووطني وباتت ضرورة أساسية من أجل تعزيز الأمن الطاقى بالمغرب، فهي قادرة على توفير 67% من حاجيات المغرب من المواد النفطية مع فائض للتصدير من المنتجات النصف مصنعة، وكذا المساهمة في تخفيض أسعار المحروقات، ما يعني أن ثمن الكازوال غادي ينقص بـ 4 دراهم على الأقل.

لذلك، أضحى من غير المستساغ تلكأ الحكومة في إيجاد حل كامل بالخروج بشركة "سامير" من مخاطر الإفلاس واتخاذ موقف سلبي من مطلب إعادة تشغيل هذه الجوهرة الصناعية للمساهمة في تجاوز التداعيات الخطيرة للأزمة الطاقية العالمية والحفاظ على آلاف مناصب الشغل المباشرة والغير مباشرة.

السيدة الوزيرة،

متى ستتجاوز الحكومة في شخصكن منطق التصريحات المعبرة عن مجرد نوايا لما تسمونه تدارس مختلف السيناريوهات التقنية والاقتصادية لإيجاد حلول مناسبة لملف شركة "سامير" الذي ترى أنه يتسم بتعقيد غير مسبوق لتتفاعل بشكل إيجابي مع مقترحي القانونين المقدمين من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أو على الأقل الإدلاء بتعليق لموقفكم الرافض لهذه المبادرة التشريعية.

كما أنه يتعين عليكم فتح حوار جاد ومسؤول مع المعنيين المباشرين بوضعية هذه الشركة على أرضية الاقتراحات العملية التي تقدموا بها لأجل إعادة تشغيل المصفاة واللي كتوصل ديون الدولة المغربية عليها تقريبا 70%، ملف "لاسامير" ليس للمزايدة، بل هو ملف أمة ومصير الآلاف ديال العمال.

بغينا تقولي للمغاربة الحقيقة وتجاوبوهم بكل صراحة على هاذ الملف هذا، لأن الأدوار الاستراتيجية لهذه المصفاة تندرج ضمن المقومات الأساسية للسيادة الطاقية والمصلحة الوطنية.

¹ Confédération Démocratique du Travail

بالبطاقات المتجددة.

فكما سبقت الإشارة إليه، الحكومة حريصة على تسريع تطوير البطاقات المتجددة، حيث تتم مواصلة الجهودات لتعزيز المنظومة القانونية والتنظيمية، بهدف توفير المناخ والإطار الملائم لتشجيع المستثمرين الخواص، من خلال إصدارها ذات القرارين اللذين أشرت لهما، اللذين طال انتظارهما منذ 2011-2015، تقريبا بحال "لاسامير"، وكذا تسريع إخراج نصوص قانونية قيد المناقشة حاليا بمجلسي البرلمان.

فالوزارة منكبة على تسريع إنجاز المشاريع التي توجد قيد التطوير، بقدرة إجمالية تناهز 4.6 جيجاواط، وللإشارة تم أيضا الترخيص لمشاريع من البطاقات المتجددة لفائدة المكتب الشريف للفوسفات، من أجل إزالة الكربون في مختلف أنشطته الصناعية.

وقامت الوزارة بإطلاق برامج ومبادرات لتطوير مشاريع البطاقات المتجددة، ستمكن من رفع حصة هاذ البطاقات.

أولا، غنعتي المثال ديال الشروع في إنجاز برنامج مهم قدرة إجمالية تبلغ 400 ميغاواط من الطاقة الشمسية الفوتوضوئية، بهدف دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، تم انتقاء أربعة ديال الشركات من أجل إنجاز هاذ المشاريع بسبعة مواقع.

اشتغلنا أيضا على إنجاز برنامج تزويد المناطق الصناعية بطاقة كهربائية نظيفة كما أشرت لهما من قبل، وكندشتغلو الآن على العمل على تطوير الطاقة الهيدروجينية نظرا لتوفر المغرب على موارد طاقة متجددة وفيرة وعلى خبرة كبيرة في ميدان البطاقات المتجددة.

ونحن على إثر إعداد وبلورة خارطة طريق وطنية للتمكين الطاقى للكتلة الحيوية بما فيها النفايات المنزلية والنفايات الفلاحية والغابوية وكذا المياه العادمة، والقيام بالدراسة ديال تقييم ديال مكامن الطاقة البحرية والشروع في بلورة خارطة الطريق لتطويرها.

وأيضا فيه تزويد محطات تحلية مياه البحر بالطاقات المتجددة، خاصة طبعا بالطاقات الريحية والشمسية، وتم، كما تعلمون، الترخيص لأول مشروع، والذي يوجد قيد التطوير بمنطقة الداخلة.

فكما أشرنا ليه في يومنا الدراسي في هذا الصباح، الإصلاحات التشريعية المؤسساتية والبرامج التي تم إطلاقها انسجاما مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ستساهم في إعطاء واحد الدفعة جديدة.

أولا، لهاد الإطار التشريعي والمؤسساتي.

وثانيا، كل المشاريع ديال البطاقات المتجددة، من أجل تحقيق هاذ الهدف ديال 52% في الكم والكيف بالنسبة للطاقات المتجددة، بل في أفق 2030.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

تفضل السي خمار، السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة.

السيد الوزير المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما تعلمون تعد البطاقات المتجددة من أهم القطاعات الإستراتيجية للحفاظ على الاقتصاد الوطني وتقويته، فالجميع يعلم بأن الاعتماد الحصري على الوقود الأحفوري المستورد من شأنه أن يؤدي إلى إخضاع أي دولة للأهداف الاقتصادية والسياسية للدول الموردة.

أما البطاقات المتجددة بالنظر إلى تواجدها في ريع أنحاء العالم وليس في مناطق محددة، كما هو الحال بالنسبة للوقود الأحفوري، فإن الاعتماد عليها يقلل من الحاجة للوقود ويساهم في محاربة تغيير المناخ، هذا دون أن ننسى أن أهمية المزايا التي يمكن أن تنتج عن الاستثمار في البطاقات المتجددة، من قبيل فرص العمل التي قد توفرها بشكل أكبر مقارنة مع قد تحدثه مصادر الطاقات الأخرى.

السيدة الوزيرة المحترمة.

في إطار تنوع مصادر الطاقة، لا مناص اليوم من المضي قدما في دراسة إمكانية استعمال الطاقة النووية خاصة في مجال تحلية مياه البحر وتقديم جواب علمي وإستراتيجي على مشكلة ندرة المياه، حيث يمكن للطاقة النووية زيادة على وليس تعويضها على استعمال البطاقات المتجددة، أن تساهم بطريقة فعالة في مجال الأمن الطاقى والأمن المائي والأمن الغذائي، وتضمن مجابهة عدد من التحديات التي ستواجهها الأجيال الحالية والمقبلة.

السيدة الوزيرة المحترمة.

هناك تجارب دولية ناجحة في هذا المجال، كما أن للمملكة المغربية بنية تحتية، كما تعلمون، بشرية وقانونية بموجب القانون 142.12 المتعلق بالأمن والسلامة في المجال النووي والإشعاعي، وهناك أكثر من 50 نص تنظيمي لتنزيل هذا القانون، زيادة على عدد مهم من الأطر المكونة في هذا الميدان، إلى جانب ذلك فإن استعمال المفاعلات النووية ذات الوحدات الصغيرة والمتوسطة القدرة لها أسعار منافسة وزمن بنائها معقول، مقارنة مع محطات الطاقات الأخرى التي تعمل بالوقود الأحفوري كالغاز والنفط، كما أن تكلفة تشغيل المفاعلات النووية ملائمة في المدى المتوسط والطويل من تشغيل محطات الفحم أو الغاز

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكرا الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا أريد أن أشكر السيد المستشار المحترم عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية على طرح هذا السؤال اللي كيتعلق بالأعمدة الكهربائية، ولكن هو في طبيعة الحال هو سؤال جوهري، لأنه كيمس واحد السؤال اللي هو الشبكة كيفاش نصينو الشبكة الكهربائية، اللي هو العمود الفقري ديال القطاع الطاقى في المملكة المغربية.

فترجعو للسبب ديال التلاشي ديال الأعمدة الكهربائية والسقوط ديالها، فهذا، كيف ما كتعرفو، تيرجع في معظم الأحيان إلى واحد الظروف اللي هي طبيعية مناخية، استثنائية، مثلا الفيضانات وانجراف التربة، التي تعرفها بعض المناطق، هذا من جهة.

من جهة أخرى تيرجع إلى تسوس الأعمدة بالمناطق الجبلية بسبب بعض الحشرات، كالنمل الأبيض والفطريات.

فلتصدي لهذه المشكلة، كيعمل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب على استبدال، بطريقة منتظمة هاذ الأعمدة اللي هي متساقطة، من خلال التدخل ديال الفرق، اللي هي متخصصة لإصلاح وتبديل هذه الأعمدة، والقيام بمجموعة من التدابير والإجراءات، أذكر منها:

أولا إحصاء الأعمدة الكهربائية اللي متضررة؛

وثانيا، تحسين نوعية الخشب، نوعية الأعمدة الخشبية اللي تستعمل، من خلال أولا تحديث وتحسين المواصفات التقنية فيما يخص إنتاج الأعمدة الخشبية، ووضع معايير تقنية جديدة خاصة بالتزود بهذه الأعمدة الخشبية مع مسطرة ديال المراقبة ديالها، لأنه في بعض الأحيان تيكون الغش، والشروع في استعمال أصناف جديدة من الأعمدة اللي فولاذية، ودراسة استعمال أبراج معدنية من فئة الضغط المنخفض.

وقد تم استبدال أكثر من 230.000 عمود خشبي ما بين 2010 حتى لشتنبر 2022، وكانت واحد التكلفة إجمالية تتفوق 400 مليون ديال الدرهم، ورصد واحد المبلغ ديال 276 مليون ديال الدرهم من أجل إنجاز أشغال استبدال الأعمدة المتلاشية وصيانة الشبكة المعنية خلال السنوات ما بين 2022-2024.

وختاما، هو طبعا المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب مستمر في تعبئة الإمكانيات المادية والبشرية لتقديم هذه الخدمات اللي كترضي الزبناء، ولكن السؤال الجوهري هو أنه أقل من 15% ديال ميزانية الاستثمار وميزانية الصناعة ديال المكتب هي تدخل في الشبكة ديال النقل، فخصنا نعاود نشوفو هذه الحصة ديال الاستثمار والصيانة في الميزانية ديال المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والكهرباء.

الطبيعي، إذا أخذنا كذلك الاعتبارات بما فيها الاعتبارات المناخية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لنا كلنا اليقين بأن الحكومة المغربية اتخذت المسار الصحيح بتركيزها على تفعيل المخططات الإستراتيجية، التي تنهجها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، من أجل تمكين بلادنا من القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة النظيفة والقليلة الكربون، وتحقيق كذلك المخزون الضروري لتصديره نحو الخارج في أفق بلوغ درجات التميز في هذا المجال على المستوى العالمي، وذلك من أجل التمتع في الاقتصاد الخالي أو القليل من الكربون في العقود القادمة، كما جاء توضيح ذلك في بيان الديوان الملكي بشأن الجلسة العامة، التي خصصت لتطوير الطاقات المتجددة والآفاق الجديدة في هذا المجال، والتي دعا فيها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، إلى تسريع وتيرة تطوير الطاقة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة لقد استهلكتكم حقكم كاملا في هذا السؤال.

وبالتالي نمر إلى السؤال الرابع وموضوعه "الأعمدة الكهربائية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل أستاذ سي محمد حي.

المستشار السيد محمد حلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

الإخوان والأخوات المستشارين والمستشارات المحترمين،

ما هي إستراتيجية المكتب الوطني للكهرباء من أجل صيانة الأعمدة الكهربائية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيدة الوزيرة المحترمة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

تعقيب الفريق المحترم.

السي محمد حلبي تفضل.

المستشار السيد محمد حلبي:

شكرا السيدة الوزيرة على ما تقدمت به، في الحقيقة هو في صلب الموضوع.

ولكن، السيدة الوزيرة، في إحدى حدائق العمومية بأحد المدن المغربية، هناك مصرع طفل ليلة الخميس 3 سبتمبر 2022 بسبب صعقة كهربائية من عمود إنارة عمومية.

أريد، السيدة الوزيرة، أن أتقاسم معكم، السيدة الوزيرة، هذا الحادث الذي ليس الأول ولن يكون الأخير، لأبرهن لكم إلى أن عدم صيانة الأعمدة الكهربائية والأسلاك المتواجدة خارج وداخل كل طريق خطرا متزايدا على المارة بمختلف أعمارهم، مما يفرض تنسيقا متزايدا بين المجالس الترابية والوكالات الوطنية للكهرباء أو من يقوم مقامها من أجل العمل على تفادي مثل هذه المخاطر بالصيانة الدورية والأولية، فهنا نتحدث عن سلامة المواطن كأولوية.

كما أن الوضعية الخطيرة التي توجد عليها بعض هذه الأعمدة، خصوصا في بعض المدن، يترك أثر من السؤال ويتحكم في الجهات المعنية التدخل العاجل والمزيد من التدقيق في حالة مخالفة القانون، وخصوصا نحن نعيش على أخبار الحادث المميت الذي تعرض له المارة في الشارع العام، السيدة الوزيرة، ومستعملي الطريق تارة في غياب الصيانة وتارة أخرى من ضعف الجودة.

وهنا نتساءل: لماذا يتم وضع المحولات الكهربائية أسفل هذه الأعمدة لتكون في متناول الأطفال أو المختلين عقليا، ولهذا أتوجه عبركم للمكتب الوطني للكهرباء لأدعوه إلى مزيد من العمل وتفعيل الشراكات مع الجماعات الترابية، وهي المناسبة لأفتح قوس، السيدة الوزيرة، وأنبه إلى أن بعض الوكالات، وكالات المكتب الوطني للكهرباء بمدينة وزان ومدينة شفشاون نموذجا تقوم باستخلاص مساهمة الساكنة في مشاريع تكلفت بها الجماعة الترابية والمجلس الإقليمي، وبتأدية هذا الحال جماعة سيدي رضوان حيث وجدت 230 أسرة من الساكنة نفسها ملزمة بأداء 2500 درهم للمكتب الوطني للكهرباء، زيادة على تكاليف الربط، المؤكد أن هذا المكتب يعرف استخلاص مداخل مهمة، لذلك عليه أن يترجمها على أرض الواقع أو يقوم...

شكرا السيد الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت.

شكرا جزيلاً السيد المستشار المحترم.

السيدة الوزيرة هل من رد على التعقيب في حدود بعض الثواني؟

تفضلوا.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس.

هذا طبعا خبر مأساوي، ولما تكون السلامة ديال المواطنين ممسة، وخصوص إذا كان طفل فهذا طبعا خبر سيء جدا.

هي طبعا السلامة، هذا تيطرح السؤال ديال المسؤولية في مجال التوزيع ديال الكهرباء والإنارة العمومية اللي هو غيتفعل ويتعطى أكثر وأكثر للشركات الجهوية اللي هي غتمكن بهاذ المسؤولية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

ونمر إلى السؤال الخامس والأخير في قطاع الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة.

موضوع السؤال: "استراتيجية الحكومة للنهوض بقطاع المعادن".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل أمولاي عبد الرحمان.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ايليا:

شكرا السيد الرئيس.

راه قلت السؤال إستراتيجية الحكومة للنهوض بقطاع المعادن؟

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

التعقيب للفريق المحترم، الكلمة لكم مولاي عبد الرحمان.

تفضلو.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ايليا:

شكرا السيدة الوزيرة.

هاذ المعطيات الرقمية اللي قدمت، السيدة الوزيرة، هي اللي خلاتنا نوضعوهاذ السؤال ونتسائلو أشنوهي إستراتيجية الحكومة فهاذ الإطار واللي على كل حال هي استراتيجية مهمة كتوازي هاذ الأهمية.

غير احنا تنقولو كايين بعض الأمور أساسية خصها المعالجة فيما يتعلق بهذا القطاع.

أولا، الأمر الأول هو أنه بلادنا باقي ما مستكشفة بالقدر المعلوم ولا المطلوب، احنا ما تنعرفوش الحقيقة أشنوهوما المعادن اللي عندنا وما كنعرفوش أشنوهوما الاحتياطات ديالنا فهاذ المعادن كما وكيفا.

ثانيا، كيبان لي وكيبان لواحد المجموعة ديال المتبعين بأن الأغلبية، واحد النسبة كبيرة من المقاولات اللي كتشتغل فهاذ الميدان كتشتغل بشكل عشوائي، ويمكن لنا نقولوكاع كتتهب الثروات المعدنية ديال بلادنا دون قيمة مضافة ودون صناعة تحويلية، دون التشغيل المطلوب، حيث أن هاذ المقاولات تشتري ولا كتستخرج المعدن خاما وكتصدرو خاما ويمكن لنا كاع نهضرو ونوصفو هاذ العملية باقتصاد الريع.

في حين المطلوب هو أنه المقاولات ديالنا خصها اللي كتشتغل فهاذ الميدان خصها تكون عندنا استثمار حقيقي، خصها تكون عندنا صناعة تحويلية بحال اللي كايين عند (OCP²)، وفالحقيقة احنا ما كنعطالوش بأنه هاذ المقاولات أنه هاذيك الكمية اللي تستخرجها تحولها بشكل كلي، ولكن على الأقل تحول واحد القدر مهم منها، بحال في بعض الدول مثلا الصين كتفرض أنه 60% في المية ديال المعدن المستخرج يتحول والباقي يمكن يتصدر خام.

هاذ الأمر يمكن لنا نتداركه فالقانون يمكن لنا نتداركه في دفتر التحملات مع هاذ المقاولات.

السيدة الوزيرة.

أنا غنتحدث أيضا على ذيك المؤسسة العمومية الي تذاكرتو عليها اللي هي (CADETAF³) هاذ المؤسسة مهمة جدا اللي كتقوم في تافيلالت واللي كتشتغل على تافيلالت وعلى فكيك، واستبشرنا خيرا بأنه هاذ

أولا الشكر للسيد المستشار المحترم عن فريق التجمع الوطني للأحرار على طرحه هذا السؤال اللي هو هام اللي كيتعلق بالإستراتيجية ديال الحكومة للنهوض بقطاع المعادن اللي هو قطاع أفقي وجد مهم فيما يخص التشاركية مع الجماعات الترابية.

فهو واحد القطاع اللي عندو واحد الدور رئيسي في التنمية الاقتصادية والتنمية المحلية والتنمية الاجتماعية على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي.

هاذ القطاع تيتعتبر بما في ذلك الفوسفاط من الركائز الأساسية في الاقتصاد الوطني، وما فيها باس نعطيكم بعض المعطيات بالمساهمة والاستثمارات اللي كاينة في هاذ القطاع.

فالمساهمة في قيمة الصادرات الوطنية عندها 26% في سنة 2021، 86 مليار ديال الدرهم، رقم المعاملات تيقارب 100 مليار ديال الدرهم في سنة 2021، حجم الإنتاج الإجمالي للمواد المعدنية 41 مليون طن في 2021، 838 مليون طن منها من الفوسفاط، والاستثمارات المعدنية كتفوق 13 مليار ديال الدرهم في سنة 2021، ولكن 12 مليار ديال الدرهم خاصة بالفوسفاط، فكتشوف واحد توازن ما بين عدة معادن.

البحث عن المعادن على الفوسفاط كيتطلب استثمارات ضخمة وجد مهمة، والملاحظ أن الاستثمارات المخصصة للاستكشاف والبحث من قبل الفاعلين المنجمين بالقطاع المعدني عدا الفوسفاط 1 مليار ديال الدرهم برسم سنة 2021، لا ترقى إلى المستوى المطلوب لتقييم هاذ الثروات ديال باطن الأرض المغربية التي تظل لحد الآن غير مستكشفة بما فيه الكفاية.

بناء على هذا المميزات والإكراهات اللي مرتبطة بالاستثمار في قطاع المعادن عدا الفوسفاط، فإن الوزارة كتسعى إلى دعم وتشجيع البحث والتنقيب على المعادن الذي يعتبر مرحلة أولية لتحديد جدوى الاستغلال المنجمي.

للتذكير، احنا نواصل تنزيل مجموعة من الإجراءات والإصلاحات للنهوض بقطاع المعادن وجعله رافعة للتنمية على الصعيد الجهوي والمحلي، فكان المصادقة على مشروع ديال المرسوم المتعلق بالمنطقة المنجمية لتافيلالت وفكيك، الذي سيمكن من عقد أول اجتماع للمجلس الإداري لهاذ المركزية ديال الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفكيك والذي لم ينعقد منذ سنة 2016، حتى هاذي زيدها على "لاسامير"، بما سيمكن من تفعيل آليات الحكامة للمركزية والقيام بالمهام المنوطة بها وتفعيل مجموعة من الوصايات، تحديث وتجويد الإطار القانوني للمناجم حيث تعمل الوزارة على إعداد مشروع قانون المتعلق بتغيير القانون 33.13 اللي كيتعلق بالمناجم والنهوض بالقطاع المعدني وإعطائه دينامية جديدة بتحيين المخطط المغربي "المغرب المعدني 2021-2030".

وشكرا.

² Office Chérifien de Phosphates

³ Centrale d'Achat et de Développement de la région Minière du Tafilalet et de Figuig

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

الأخوات والإخوة،

ما هي الإجراءات التي تقوم بها الحكومة لمواكبة اليد العاملة بالخارج؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤالين معا.

تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة نيابة عن السيد وزير الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس المحترم والسيدات والسادة المستشارون المحترمون.

أود في البداية أن أشكركم على طرح هذين السؤالين الهامين، المتمحورين حول الإجراءات المتخذة لمواكبة حركية اليد العاملة.

ويعتبر هذا التطوير ديال التشغيل على المستوى الدولي توجهها استراتيجيا لتعزيز قدرات الرأسمال البشري والانفتاح على منافذ إضافية لإدماج الباحثين عن الشغل في الحياة المهنية.

وفي هذا الإطار، تسهر وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات بتدقيق مع القطاعات الوزارية المعنية على تتبع القضايا المتعلقة بالبحث عن فرص التشغيل بالخارج وعلى إعداد اتفاقيات اليد العاملة وتتبع تطبيقها، فهذه الوزارة تربطها اتفاقيات في مجال اليد العاملة مع مجموعة من الدول الأوروبية والعربية، 12 اتفاقية تهدف كلها بالأساس إلى تنظيم ومواكبة الهجرة المغربية إلى الخارج، كما أن الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات بالإضافة إلى خدماتها في تسيير الإدماج المهني على المستوى الوطني، تقوم أيضا بالوساطة في مجال التشغيل الدولي، إذ تتكفل بدراسة وتديير عروض العمل الصادرة من الخارج والبحث عن فرص الشغل لفائدة العمال والأطر المغاربة والمرشحين للهجرة.

وفي هذا الصدد، تم وضع عرض خدماتي موجه للمشغلين الأجانب وللمغاربة الراغبين في الهجرة من أجل العمل إلى جانب إحداث آليات ومساطر لتديير هذه الخدمات، خصوصا كل ما يتعلق بمعالجة عروض

المجلس الإداري اللي كترأسو غادي ينعقد.

ولكن احنا كنبالو أيضا أنه ضرورة تدعيم وتعزيز هاذ المؤسسة بالموارد البشرية والتقنية اللازمة وأيضا ضرورة توسيع مجال اختصاصها ليشمل مناطق أخرى، حتى نتمكن من محاربة هاذ الاستغلال العشوائي للثروات ديالنا.

أخيرا، السيدة الوزيرة، احنا من المناسب أيضا الارتقاء بأوضاع الصناع التعدينيين من أجل تقليص هاذ المسألة ديال البطالة وأيضا وهذا هو المهم أيضا إشراك الشباب وأبناء المناطق اللي كيتوجدو فيها هاذ الشركات ديال الاستغلال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الرئيس، شكرا جزيلًا.

إذن نمر الآن للسؤالين المولين الموجهين لقطاع الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات، والتي سنتولى الإجابة عنهما مع باقي الأسئلة الموجهة لهذا القطاع بالنيابة مشكورة السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة كما أشار لذلك السيد الأمين.

السؤالان تجمعهما وحدة الموضوع لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

وبالبدية مع سؤال فريق الأصالة والمعاصرة، وموضوعه "الإجراءات التي اتخذتها وزارة التشغيل لمواكبة حركية اليد العاملة المغربية بالخارج".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

السي لحسن الحسناوي، تفضل.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن الإجراءات التي اتخذتها وزارة التشغيل لمواكبة حركية اليد العاملة المغربية بالخارج.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثاني في نفس الموضوع للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السي عبد السلام، السيد الرئيس المحترم تفضلوا.

المشغل في ذلك؛

- المواكبة الإدارية للمرشحين ومساعدتهم في القيام بكل الإجراءات اللازمة للهجرة وتنشيط ورشات إخبارية حول ظروف العيش والعمل بالدول المستقبلية لفائدة العمال المرشحين للهجرة؛

- مواكبة المرشحين أثناء عمليات التسفير بالمعايير الحدودية، وتتبع الأفواج المهاجرة وإبقاء الاتصال مفتوحا مع المشغلين وتنظيم زيارات ميدانية لبعض الضيعات الفلاحية بالأقاليم الإسبانية المعنية؛

- مواكبة عودة العاملات الموسميات إلى أرض الوطن مع انتهاء الموسم الفلاحي، ومواكبة بعض العاملات الموسميات لإحداث مشاريع للدخول بالمغرب.

وتجدر الإشارة إلى الجانب التسويقي لخدمات التشغيل بالخارج مرتبط بإكراهات مادية وتنافسية قوية من لدن مكاتب الاستخدام الخاصة ومن بعض مصالح التشغيل بالدول التي تعتمد على هجرة اليد العاملة، ولاسيما منها الآسيوية.

ورغم هذه الصعوبات، فإن الوكالة مع وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات تعمل على ربط شركات مع عدد من الفاعلين وكذا استكشاف فرصا للعمل لفائدة الكفاءات المغربية، وتبقى شبكة السفارات المغربية طبعاً مفتوحة، فمن أجل تقوية تموقع المغرب للاستفادة من فرص التشغيل المتاحة على الصعيد الدولي، تعمل الوزارة حالياً على بلورة إستراتيجية وطنية للحركة المهنية..

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، انتهى الوقت معذرة.

شكراً.

في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة، أعطي الكلمة لفريق الأوصال والمعاصرة.

السي لحسن تفضل.

المستشار السيد لحسن الحسنوي:

طبعاً في البداية بغيت نهنئكم، السيدة الوزيرة، على جوابكم القيم، وبنفس المناسبة بغيت كذلك..

أود كذلك بالمناسبة أن أشير إلى أن حركة اليد العاملة المغربية بالخارج تعد آلية مهمة تساعد على توفير مناصب للشغل بالنسبة للعديد من المواطنين والمواطنات، ومن المؤكد كذلك أن وزارة التشغيل في ظل التوجهات الملكية السامية، تعمل بكل ما في وسعها لتوفير الظروف المناسبة والملائمة لتمكين هذه الفئة من الحصول على عمل يليق بكرامتها الإنسانية واعتبارها الواجب، سيما ونحن نعلم

الشغل، ضماناً لشفافية التدبير وحماية لتكافؤ الفرص لدى المرشحين للهجرة.

بخصوص الحصيلة في مجال التشغيل على المستوى الدولي برسم سنة 2022 إلى حدود متم شهر شتنبر، تم تشغيل ما مجموعه 26.627 عامل بالخارج، تم تكثيف علاقات الشراكة مع عدد من المقاولات الخليجية الرائدة بكل من قطر والإمارات العربية المتحدة التي تعمل سنوياً على توظيف كفاءات مغربية متوسطة وعالية التكوين في عدة ميادين اقتصادية.

وفي هذا الصدد، تم تعيين مستشارين ملحقين بسفارتي المملكة المغربية بكل من دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، تتجلى مهامهما في التنقيب عن فرص الشغل المتاحة بسوق العمل القطري والإماراتي وكذا السهر على تتبع العمال والأطر المغربية الملتحقين بهذين البلدين، في إطار عروض العمل التي تتم تلبيتها تحت إشراف الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، وتم السعي إلى إبرام اتفاقيات جديدة مع بلدان ذات أسواق شغل واعدة، إذ تم مؤخراً اقتراح مشروع اتفاقية في شأن استخدام العمال والأطر المغربية بالمملكة العربية السعودية، وتمت إحالتها إلى الجانب السعودي عبر القنوات الدبلوماسية في أفق التفاوض بشأنها والانفتاح على أسواق عمل جديدة من خلال توطيد الشراكة مع السفارة الكندية بالمغرب، نظراً للحاجيات المهمة من الكفاءات التي تعرفها مختلف الأقاليم الكندية في مجالات متعددة.

وتم الانفتاح على أقاليم جديدة بإسبانيا في إطار العمل الموسمي في المجال الفلاحي، مع دراسة إمكانية الولوج إلى مجالات أخرى كالنقل البحري والفندقة والأطعمة، وعقد لقاءات مع الاتحاد الفرنسي لمهن الصناعات الفندقية وكذا مع ممثلين عن النقابات الفلاحية لـ 3 جهات بفرنسا، من أجل استقطاب يد عاملة مغربية بالديار الفرنسية، ودراسة إمكانية الاستفادة من فرص الشغل بهولندا المبرع عنها من قبل الجهات المشغلة، سواء منها الموسمية أو القارة أو من خلال مشروع اتفاق مرتقب بين البلدين في مجال تبادل المهنيين الشباب، وتم إعادة عمليات جديدة مع الجانب الألماني في إطار التكوين بالتناوب في مجالات الفندقة والأطعمة والبناء، والانفتاح على سوق الشغل البرتغالي من خلال عقد لقاءات مع ممثلي قطاع الفلاحة والفندقة في إطار تنفيذ مقتضيات الاتفاق الثنائي المبرم بين البلدين.

أما فيما يتعلق بمواكبة العمال المغربية المرشحين للهجرة، فإن الوزارة من خلال الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، سطرت برنامجاً للمواكبة يمكن تلخيصه كالاتي:

- أولاً، الدعم اللوجستيكي من أجل إجراء عمليات الانتقاء النهائي للمرشحين بحضور الجهات المشغلة وإجراء التكوينات التكميلية في المجال التقني واللغوي لفائدة المرشحين المنتقنين نهائياً، إذا ما رغب

وتنسمعو، مشكورة السيدة الوزيرة، 26.600 منصب شغل، هذا خصنا نفتخرو به، سيما وحنا عاد قطعنا واحد الأثم الكبير اللي كان عندنا في كورونا، ولقيننا اليد العاملة الأجنبية، العمال فالخارج اللي دارو واحد الدعم كبير وكبير جدا لبلدهم المغرب، هذا شيء يثلج الصدر ونفتخر به.

غير احنايا للتوضيح، جاء جوابكم، السيدة الوزيرة، توضيحا مهما وهذا هو الهدف من هذا السؤال، لأننا نسمع الكثير على المعاناة الكبيرة التي تطل العائلات، خصوصا العائلات في إسبانيا، وما سمعنا شيء لا يشرف المغرب والمغاربة بصفة عامة.

اليوم، السيدة الوزيرة، بفضل الجهود التي تبذلها حكومتنا وبفضل التوجهات السامية لجلالة الملك، نحن منكبون اليوم على تطوير اليد العاملة، على تحسين القدرة ديال اليد العاملة لتصبح يد عاملة مؤهلة، ماشي كيف كنا كنسميوها يد عاملة بأرخص ثمن، هاذ المفهوم ما بقاش، اليوم عندنا كفاءات اللي إن شاء الله غنبقاو نخدموهم فبلادنا إن شاء الله، بفضل هاذ المشاريع الإنتاجية اللي كاينة واللي احنا منكبين عليها، ولكن حتى فالخارج كنتمنى إلى بغينا نجرو أونديو العمال ديالنا للخارج ننتموا أيضا للمناطق النائية، المناطق النائية باش نختارو اليد العاملة، سيما وهاذ الظروف ديال الجفاف اللي كييعاني منها المغرب شأننا شأن معظم دول العالم، خصنا نهتمو بالمناطق النائية باش نمتصو البطالة، اليد العاملة ما أحوجنا إلى تشغيلها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس، انتهى الوقت.

شكرا على الإسهام ديالكم.

إذن نمر الآن إلى السؤال الثالث، موضوعه "تحسين ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة للتمويل".

لكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

الأستاذة شيماء تفضلي.

المستشارة السيدة شيماء الزمزامي:

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هي سياستكم المعتمدة في تيسير سبل ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة للتمويل؟

شكرا.

بأن استثمار المغرب في الرأسمال البشري لم يعد مجرد رقم في معادلة اقتصادية، وإنما يعد، وبكل يقين، خيارا إستراتيجيا، نروم من ورائه المضي قدما نحو تعزيز المكانة الحضارية، التي يستحقها المغاربة في المجتمع الدولي، وإبراز القيم المغربية التي نفتخر بها جميعا، بالنظر لما تحمله من سمات إنسانية، قل ما نجد لها نظيرا في مجتمعات أخرى.

وبناء عليه، السيدة الوزيرة المحترمة، فإنه يجب التركيز إلى جانب المجهودات الجبارة والمحمودة، التي تقوم بها وزارة التشغيل والحكومة بكل مكوناتها، على القيام بما يلزم لمواكبة اليد العاملة المغربية بالخارج، لمساعدتها ودعمها لحل المشاكل التي قد تعترضها.

ونظرا لضيق الوقت، سأذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- أولا، رداءة ظروف العمل والمشاكل الكبيرة المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية؛

- ثانيا، انتشار التمييز، خاصة ضد العمال المنزليين، لعدم اعتبارهم عمالا في العديد من القوانين الدولية التي يشتغل فيها عمالنا؛

- ثالثا، محدودية إمكانية اللجوء إلى القضاء؛

- رابعا، محدودية الحرية النقابية أو انعدامها وعجز العمال المهاجرين عن التفاوض جماعيا.

وأخيرا، لنا الثقة الكاملة، السيدة الوزيرة، في وزارة التشغيل وفي الحكومة بكاملها لمعالجة هذه القضايا، من أجل الحفاظ على كرامة مواطنينا بالخارج.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الحسنواي.

وشكرا لاحترام الوقت.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية.

تفضلوا السي عبد السلام، السيد الرئيس في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام الليار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

بدوري وباسم الفريق الاستقلالي، لابد أن أنوه بالمجهودات التي تبذلها الوزارة في هذا الإطار.

إن الحكومة الحالية نراها تجتهد لضمان ظروف ملائمة بما يسمى في مدونة التشغيل "العمل اللائق" في الخارج، واحنا ننشوفو اليوم

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيدة الوزيرة، تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة نيابة عن
السيد وزير الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل
والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس المحترم والسيدة المستشارة المحترمة.

جوابا عن هذا السؤال:

أولا، غنبدنا ببعض المعطيات، عندنا عدد المقاولات الصغيرة جدا
كتشكل 93% من مجموع المقاولات المتوسطة والصغرى والصغيرة
جدا:

ثانيا، ثلثين منهم أشخاص ذاتيون؛

ثالثا، حوالي 73% من الوظائف الناشطة؛

ورابعا، المقاولات المتناهية الصغرى التي لا يتجاوز رقم معاملاتها
السني 3 مليون دبال الدرهم، كتشكل تقريبا 90% من مجموع
المقاولات المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا.

فأود الإشارة إلى أن الميثاق الجديد للاستثمار يتضمن نظاما عاما
لدعم الاستثمار، كما يتضمن أيضا نظاما محددا لدعم الاستدامة
وتنمية المشاريع المتناهية الصغرى والمتوسطة.

ووعيا بأهمية التمويل في تشجيع المبادرة الفردية وإحداث مقاولات
من أجل تيسير سبل الولوج للتمويل، تم وضع مجموعة من الآليات
التمويلية نذكر منه: برنامج "انطلاق" الذي يهدف إلى إعطاء دفعة قوية
للتمول البنكي للمقاولات الصغيرة والصغرى والمتوسطة، وذلك على
شكل آليات التمويل متطورة وملائمة.

ويهدف هاذ البرنامج إلى تسهيل الولوج إلى التمويل بنسبة للشباب
حاملي المشاريع والمقاولين الذاتيين والمقاولات الصغيرة جدا وكذا تلك
العاملة في القطاع غير المهيكل بالمجالين الحضري والقروي على حد
السواء.

ولإعطاء دفعة قوية لهذا البرنامج، حرصت الوزارة من خلال الوكالة
الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات بعقد شراكات مع بعض الأبنك
من أجل تحسين مرحلة تمويل المشاريع ولتحديد الإطار العام للمشاركة
بين الأطراف المتعاقدة وشروط الأحكام ومجالات التعاون فيما بينها
من أجل تعزيز روح المبادرة وتوفير الدعم اللازم لإنشاء واستدامة هاذ
المشاريع ليس الصغيرة وتسهيل الوصول إلى التمويل، ومواصلة العمل
بالبرامج والمبادرات الهادفة إلى دعم تمويل هاذ المقاولات الصغيرة
جدا والأنشطة المدرة للدخل مع تعزيزها وتجويدها، ويتعلق الأمر

بالخصوص:

- برامج مواكبة وتمويل الأنشطة المدرة للدخل لفائدة الأشخاص
في وضعية إعاقة من خلال صندوق التماسك الاجتماعي في حدود 60
ألف درهم؛

- وتعزيز الإجراءات الجهوية الهادفة إلى دعم التشغيل الذاتي
المتخذة في إطار الاتفاقيات مع الجهات؛

- ودعم البرامج الجهوية للإدماج الاقتصادي للشباب في إطار
التعاون الدولي؛

- والدور الكبير الذي تلعبه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في
تمويل الأنشطة المدرة للدخل بجميع ربوع المملكة.

وتم إعداد مشاريع عروض خدمات جديدة لفائدة المقاولات
الصغرى، منها العرض المتعلق باستدامة وتنافسية من هذا النوع من
المقاولات، وهاذ الأخير يهدف إلى دعم المقاولة الصغيرة جدا، التي تتوفر
على إمكانات نمو واعدة، من خلال تقديم دعم مالي لتنفيذ مشروعها
الاستثماري، وكما تعمل الوزارة بتنسيق مع الوزارة المنتدبة المكلفة
بالاستثمار على مشروع مرسوم يتضمن عدد من تدابير المواكبة التقنية
والتمولية وتوجد حاليا في طور الإعداد حلول للدعم ستكون..

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

التعقيب للفريق المحترم.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة شيماء الزمزامي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن هذا القطاع يعتبر ركيزة من ركائز الاقتصاد، منوهين بمختلف
الإجراءات التي اتخذتها الحكومة فيما يتعلق بالمقاولات الكبرى
والمتوسطة والصغرى والصغيرة جدا، بما في ذلك تلك التي تروم من
خلالها تحسين مناخ الأعمال وخلق انتعاشة اقتصادية في ظل الظرفية
الصعبة التي عاشتها بلادنا جراء أزمة كورونا، منوهين بالاتفاقية التي
وقعت في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي للمبادلات التجارية والتنافسية،
والتي ستساهم في تعزيز إمكانية حصول المقاولات الصغرى والمتوسطة
على التمويل، في إطار تحسين القدرة التنافسية للمقاولات المغربية
الصغرى والمتوسطة، ولاسيما في القطاعات الأربعة الرئيسية في
التصدير، وهي السيارات والنسيج والصناعة الغذائية والفلاحة.

كما ستسهل إمكانية حصول المقاولات الصغرى والمتوسطة على

السيدة الوزيرة،
السيد الوزير،

في الحقيقة، أولاً، نشكر كثيرا السيدة الوزيرة على تحملها جسامة العناء باش تجاوز بديلا، طبقا للقانون بطبيعة الحال على وزير من الحكومة، ونتفهم كذلك كثيرا غياب السيد الوزير لمهام أن الغياب نتاعو لمهام منوطة به، ولأن كما أشرت إلى ذلك بأن الملف يتعلق بأوضاع معنوية ومادية جد مزرية للعاملين بشركات المناولة والتشغيل المؤقت والي تبتعدو بعشرات الآلاف، أوضاعهم خاصة.

من جهتنا نلتمس من رئاسة الجلسة ومن الإخوان في المكتب أننا نرجعو لطرح السؤال ديالنا، وهذا ما عندو أي حاجة ضد السيدة الوزيرة.

نتفهم ونشكر ونحبي السيدة الوزيرة، ونتفهم غياب السيد الوزير، ولكن نظرا لأهمية الملف والمعاناة القوية ديال هذه الفئة، نلتمس منكم السيد الرئيس تأجيل طرح هذا السؤال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

انتوما تتعرفو بأنه الوزراء ينفذون السياسة الحكومية، كل داخل القطاع المكلف به، ولكن في إطار شي حاجة سميتها "التضامن الحكومي"، هذا الفصل 93 من دستور المملكة أسمى تعبير عن إرادة الأمة، المادة 3 من الباب الثاني من القانون التنظيمي 065.13 المتعلق بتسيير وتنظيم أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها يضيف إلى عبارة "التضامن الحكومي" عبارة "التكامل في المبادرة"، والمادة 292 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر كما تتيح للوزير إمكانية إنابة زميل أو زميلة - وحسنا يفعلون حتى لا يجرمون المجلس من طرح الأسئلة وبسطها - تتيح أو تخبركم، السيد نور الدين، في التشبث بالسؤال أو إرجائه إلى جلسة آتية استقبالا، ولن نطبق في حقكم الفقرة الثانية من المادة 290.

شكرا جزيلا.

إذن نمر إلى السؤال الخامس، موضوعه "احترام الحرية النقابية". الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

السيد عبد اللطيف، السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

عن احترام الحريات النقابية، نسائلكم السيدة الوزيرة.

تمويل مستدام، بتحسين قدراتها التنافسية التصديرية عن طريق استثمارات التحديث وإزالة الكربون وتمويل توسيع القدرات الإنتاجية أو تلبية متطلبات الرأسمال العام مع استفادة المقاولات المختارة من الخبرة التقنية المجانية من أجل تعزيز قدراتها ومواكبة تطوير مهاراتها في الشؤون المتعلقة بالتصدير، كما يتمكن من توفير دعم ملموس لتعزيز قدرات المقاولات المغربية الصغرى والمتوسطة على التنافسية والابتكار.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لاشك أن دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من الولوج لفرص التمويل وخاصة القروض البنكية، سيسكلان قاعدة أساسية لتنزيل هذا الثالوث، لأنه الحل الوحيد لدعم التشغيل في القطاع الخاص، والذي يعد أولوية كبيرة لدى عموم المغاربة، نظرا لنسب البطالة المرتفعة وخاصة في صفوف الشباب والتدابير التي اتخذتها الوزارة ترمي إلى تحسين وولوج المقاولات للتمويل، حيث ستشكل فرصة لتقليص نسبة البطالة عبر خلق فرص قارة للشغل، مما سيمكن من تعزيز حظوظ الباحثين عن العمل من شباب ونساء في الاستفادة من البرامج التي خصصتها الحكومة لخلق مناصب الشغل من قبيل برامج انطلاقة وبرنامج فرصة وبرنامج أوراش، على اعتبار أن قطاع التشغيل يحظى بمتابعة يومية ودقيقة لرئيس الحكومة، لأنها أحد أبرز الإجراءات التي أعلن عنها.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن فريق التجمع الوطني للأحرار واع بحجم الاكراهات المرتبطة بالأنشطة المقاولاتية، وخاصة في ظل ما يعيشه المغرب من ظرفيات صعبة، وإذ نسجل للحكومة اهتماما كبيرا في دعم المقاولات، وخاصة الصغيرة منها والمتوسطة، وسعينا الحثيث لضمان وولوج مصادر التمويل ودعم قراراتها التنافسية..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشار.

انتهى الوقت.

نمر الآن إلى السؤال الرابع، موضوعه "الأوضاع المعنوية والمادية المزرية للعاملين بشركات المناولة والتشغيل المؤقت".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

نقطة نظام السيد نور الدين؟

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك:

شكرا السيد الرئيس.

والتشاور مع الشركاء الاجتماعيين بشأن مختلف القضايا التي تهم مجالات الشغل والتشغيل، تكريسا لمبدأ الثلاثية والتركيز من خلال زيارات التفتيش على حث المشغلين على احترام المقتضيات القانونية ذات الصلة بحق تنظيم وتوفير شروط ممارسة الحرية النقابية وحث المشغلين على إحداث وتفعيل المؤسسات التمثيلية للأجراء وتوجيه الملاحظات وتحرير محاضر المخالفات والجرح ضد المشغلين المخالفين لهذ المقتضيات، وإصدار دليل حول الحقوق الأساسية في العمل، والتي من بينها الحق النقابي وتنظيم دورات تكوينية في هذا الشأن ووضع برنامج وطني للنهوض بالمفاوضة الجماعية، وقد حرصنا منذ تحملنا هذ المسؤولية على إرساء قواعد مؤسسة للحوار الاجتماعي، ونحن بصدد مواصلة تنزيل مخرجات الاتفاق الاجتماعي ديال 30 أبريل 2022، والتي من بينها ورش استكمال تشريعات العمل بجدولة زمنية محددة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

انتهى الوقت.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

السي عبد اللطيف.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

من خلال مداخلتنا في الجلسة الشهرية لمساءلة السيد رئيس الحكومة تفهمنا موقف الحكومة من عدم الزيادة في الأجور، نظرا للطرفية الاقتصادية العالمية، وطالبنا بالزيادة في كرامة الطبقة الشغيلة، عن طريق احترام الحريات النقابية، عن طريق وقف الطرد التعسفي، عن طريق الحفاظ على مناصب الشغل.

للأسف، هناك عدة ملفات لم تتم حللتها لحد الآن بل تزايدت، س أبسط أمامكم، السيدة الوزيرة، بعضا منها وهو ليس إلا غيضا من فيض:

- مشكل مستخدم ومستخدمات شركة "فيداسو" بجهة فاس، قامت الشركة بطرد 300 مستخدم ومستخدمة بعد أن قضوا 26 سنة في العمل، ووراء هاذ 300 مستخدم ومستخدمة 300 عائلة، فهل هذا في عهد حكومة تنادي وننادي معها بالعدالة الاجتماعية شيء معقول؟

- هناك مشكل فندق (MERCURE) بالناظور، تم طرد أعضاء المكتب النقابي وبعده جميع المستخدمين، ولم يتخذ أي إجراء لحد الآن رغم محاولات الصلح التي تمت؛

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة تفضلو.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة نيابة عن السيد وزير الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

وحتى هاذ سؤال جد مهم، فنحاولو نجابو عليه.

طبعا أشكركم، السيد المستشار المحترم، على هذا السؤال.

وأود في البداية التأكيد على أن البلاد ديالنا قد اتخذت منذ بداية الاستقلال عدة إجراءات من أجل حماية حق تنظيم وضمان الممارسة الفعلية للحرية النقابية بالقطاعين العام والخاص، فعلى المستوى القانوني كيفما تتعرفو تم تكريس مبدأ الحرية النقابية، من خلال التصديق على الاتفاقيات ذات الصلة، من بينها الاتفاقية رقم 98، ونصت مختلف دساتير المملكة على مبدأ التعددية النقابية وعلى الأدوار التي تضطلع بها النقابات، وتم وضع أول نص قانوني خاص بالنقابات المهنية من خلال إصدار الظهير ديال 16 يوليوز 1957، الذي لازالت أحكامه تسري على القطاع العام.

بالنسبة للقطاع الخاص، فقد خصص المشرع في هذا الباب عدة مقتضيات في مدونة الشغل، كما أقرت مدونة الشغل عقوبات زجرية عن مخالفة الأحكام المتعلقة بممارسة الحق النقابي، تتراوح الغرامة بين 15.000 حتى لـ 30.000 درهم، وهي الغرامة التي تتضاعف في حالة العود.

ونظرا لأهمية انتخابات مندوبي الأجراء في تعزيز الديمقراطية التشاركية، باعتبارها أيضا محطة أساسية لممارسة الحق النقابي، فقد خصصت لها مدونة الشغل، التي على أساسها يتم تحديد النقابات الأكثر تمثيلية على مستوى المؤسسة على الصعيد الوطني تشكيل وتفعيل المؤسسة التمثيلية داخل المؤسسات الإنتاجية وكذا المجالس الاستشارية الثلاثية التركيب، مجلس المفاوضة الجماعية والمجلس الأعلى لإنعاش التشغيل واللجنة الثلاثية التركيب المكلفة بالتطبيق السليم للأحكام المتعلقة بمقاولات التشغيل المؤقت ومجلس طب الشغل والوقاية من الأخطار المهنية.

ومن أجل حماية الحق النقابي وتعزيز ممارسة الحريات النقابية في القطاع الخاص، عملت هذه الوزارة على اتخاذ مجموعة من التدابير العملية غادي نذكر منها:

أولا، احترام انتظامية انعقاد اجتماعات الهيئات الاستشارية الثلاثية التركيب، باعتبارها فضاء لممارسة الحرية النقابية والحوار

برامج التكوين مع مستجدات سوق الشغل، وأنا أسطر على "ملاءمة".
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الآن الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام
لمقاومات المغرب لتقديم السؤال.
السي محمد رضى تفضل.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون،

نسائلكم حول إستراتيجية الوزارة لمعالجة مشاكل منظومة التكوين
المهني وأفاق تطويرها.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على السؤالين معا في حدود 6 دقائق.

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة نيابة عن السيد وزير الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فالسيدان المستشاران المحترمان، نشكركم على هذا السؤال اللي
هو هام، واللي تفضلتم بطرحه.

فأود بداية التأكيد على أنه من أجل ملاءمة عرض التكوين المهني
مع متطلبات سوق الشغل، عملت الوزارة على فتح عدة أورش ترمي
إلى تمكين الشباب من المؤهلات والمهارات الضرورية لتسهيل عملية
إدماجهم في سوق الشغل وتحسين قابلية تشغيلهم ومساهماتهم في تلبية
الحاجيات المعبر عنها من طرف مختلف القطاعات الاقتصادية فيما
يخص اليد العاملة المؤهلة والقادرة على رفع من تنافسية المقاومات.

وتتمثل التدابير المتخذة لتنزيل هاذا الأورش في:

- هناك شركة (NEWREST)، طرد الكاتب العام للنقابة وعدم
الاعتراف بالمكتب النقابي؛

- هناك معمل "بلفيديا" بأيت ملول، وهو مختص بالمصبرات، وقد
تم طرد جميع العاملات وهن نساء، قضين 10 سنوات دون سبب إلا
من أجل انتمائهن النقابي؛

- هناك كذلك فندق الصحراء بأكادير، حيث منع عمال مجموعة
فنادق الصحراء من الولوج لعملهم، وقد تم تثبيت ذلك في محضر
مفوض قضائي، لكن للأسف لازال هؤلاء العمال عرضة للتمييز
وعرضة للبطالة؛

- هناك المجازر البلدية بالدار البيضاء، تم طرد 37 عاملا بسبب
انتمائهم النقابي.

السيدة الوزيرة،

إن طرحنا لهذه الحالات ليس تبخيسا للعمل الحكومي، بل إننا لا
زلنا على عهدنا ووعدنا للحكومة بأننا ندعمها ونثمن عملها، ولكن إننا
خوفا على السلم الاجتماعي نريد طرح هذه المشاكل.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

إذن نمر إلى السؤال السادس موضوعه "ملاءمة برامج التكوين
المهني مع مستجدات سوق الشغل".

غير تبيان لي بأن هذا السؤال السادس والسابع تجمعهما وحدة
الموضوع، من خلال قراءة سريعة للعناوين، والسيدة الوزيرة تفضلو
نطرحوهم دفعة واحدة إلى ما كانش الفريقين المعنيين عندهم مانع؟ ما
عندكم مانع يتقدمو دفعة واحدة؟

الإخوان في مجموعة العدالة الاجتماعية، وفي الاتحاد العام
لمقاومات المغرب، ما عندكم مانع؟

إذن السؤال السادس والسابع تجمعهما وحدة الموضوع، "ملاءمة
برامج التكوين المهني مع مستجدات سوق الشغل وأفاق التطوير".

غادي نعطي الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السي سعيد.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

كنساء لكم على الإجراءات والتدابير المزمع القيام بها من أجل ملاءمة

المحددة ضمن برامج التكوين.

كما أن الوزارة كتولي واحد الأهمية خاصة لجهوية المبادرات ديال التشغيل والتكوين والمقاولة، حيث سيتم إطلاق برامج مع كل الجهات، انطلاقا من الأشهر القليلة المقبلة، من أجل توحيد التدخل وفق رؤية محلية وبحكمة جديدة في إطار التعاقد مع الجهات.

وغنرجع لخارطة الطريق اللي تقدمت بين يدي صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بتاريخ 4 أبريل 2019، فكانت عملت الوزارة على تنزيل المضامين ديال هاذ خارطة الطريق اللي كتمحور حول خمسة محاور اللي هي مهيكلة، والوزارة كتساهم، كتكمل الاشتغال عليها.

فأولا، قامت بإحداث 12 مدينة للمهن والكفاءات على مستوى مختلف جهات المملكة، وانطلق التكوين بثلاث مدن ابتداء من موسم التكوين الحالي 2022-2023، وكتهم جهات سوس - ماسة والشرق والعيون والساقية الحمراء، وتشكل المدن الثلاث 26% من العرض التكويني الإجمالي، وفي حين ثلاث مدن في طور الانتهاء من أشغال البناء، طنجة - تطوان - الحسيمة، الرباط - سلا - القنيطرة وبنو ملال - خنيفرة، و6 مدن أخرى في طور الإنجاز عندنا درعة - تافيلالت، فاس - مكناس، مراكش - أسفي والدار البيضاء - سطات وكلميم - واد نون والداخلية - واد الذهب..

وتم تأهيل وإعادة هيكلة عرض التكوين المهني، حيث تمت مراجعة كل عرض تكويني، عبر إعادة النظر بشكل شامل في تخصصات التكوين المهني، مع تحيين الشعب التي تتطلب ذلك، وحذف بعض الشعب التي لا تتماشى وحاجيات المهنيين، وتضمن هاذ العرض التكويني الجديد 335 شعبة تكوينية، 138 هي 41% منها شعبة جديدة و147 شعبة محينة و51% ديال الشعب تم الاحتفاظ بها، في حين تم حذف 108 ديال الشعب أصبحت متجاوزة أو مكررة ولا ضعف عليها الطلب.

فيما يخص مراجعة نظام التقييم والامتحانات، باشرت الوزارة هاذ الورش ديال الإصلاح، رفعت من جودة المنظومة ديال التكوين بشكل عام، وأضفت واحد الصبغة ديال المصدقية والشفافية على الديبلومات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

في إطار التعقيب، أعطي الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

السي سعيد تفضلو.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

- أولا، موصلة تنزيل محاور خارطة الطريق الجديدة لتطوير التكوين المهني، الذي تم تقديمها أمام النظر السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، من خلال، أولا، تأهيل العرض التكويني لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل على المستوى الوطني وتطويره؛

- تهئ الشباب لولوج سوق الشغل والاندماج المهني، فقد شرعنا في تنزيل العرض التكويني الجديد، الذي تم تحديده بمشاركة مع الوزارات والقطاعات المكونة المعنية وممثلي الجهات الترابية والاتحاد العام لمقاولات المغرب والفيديريالات والجمعيات المهنية، ابتداء من الموسم التكويني ديال 2022؛

- 72% من العرض التكويني من الموسم الحالي يضم شعبا جديدة وأخرى تمت إعادة هيكلتها، عندنا ما يفوق 142.700 متدرب يتابعون تكوينهم وفقا لهاذ العرض الجديد، أي ما يمثل 43% من مجموع المتدربين، وقد تم في هذا الصدد إلى حدود اليوم إحداث 154 شعبة جديدة وإعادة هيكلة 142 أخرى تهم مختلف القطاعات؛

- هذا، إضافة إلى استفادة 4200 متدرب بالسنة الأولى بمدن المهن والكفاءات الثلاث التي انطلق بها التكوين هذه السنة من برامج تكوينية، كلها جديدة؛

- وتم إنجاز أيضا دراسات قطاعية تعتمد على بحوث ميدانية من أجل تحديد هاذ الحاجيات القطاعية من الكفاءات وإرساء آليات مهيكلة لعقلنة تدير سوق الشغل والتكوين، تتمثل في إنجاز دلائل المهن والحرف ومرجعيات المهن والكفاءات؛

- وتم اعتماد سياسة تعاقدية مع المهنيين، تركز على إحداث مجموعة من المعاهد المتخصصة لبعض القطاعات وتفويض تديرها إلى المهنيين، وذلك في إطار اتفاقيات للتدبير المفوض، وتعد هذه المعاهد نموذجا لترسيخ التكوين في الوسط المهني وإشراك المهنيين في توجيه وتدبير التكوين المهني وفقا لحاجياتهم من الكفاءات، وقد تم في هذا الإطار إحداث 10 معاهد؛

- وتطوير النموذج البيداغوجي من خلال تعزيز المقاربة بالكفاءات في التكوين المهني واعتمادها كاختيار إستراتيجي لإعادة الهندسة ديال التكوين المهني من أجل الاستجابة لضمان أفضل لحاجيات المقاولات من المؤهلات وإشراكها في تحديد هاذ الحاجيات؛

- وتم الرفع أيضا من احترافية المكونين، قصد تحسين جودة أداء هاذ الفئة بالخصوص ومنظومة التكوين المهني بشكل عام من خلال إحداث معهد وطني لتكوين المكونين؛

- مراجعة نظام التقييم والامتحانات والإشهاد، اعتبارا لأهمية عملية تقييم مكتسبات المتدربين، وحتى فالحقيقة المتدربين، والدور الأساسي الذي تلعبه في تحديد مقدار ما تحقق من الأهداف التكوينية

السيدة الوزيرة المحترمة،

عندنا واحد الإحصائيات ديال (HCP⁴) اللي كتقول بأن نسبة الساكنة النشيطة كتعدى 65% وكتقول بأن نسبة البطالة حاليا تعدت 11.4%، وكتقول بأن هاذ حملة الشواهد التكوين المهني النسبة ديالهم فالساكنة ديال البطاليون والعاطلون عن العمل تعدت 26% وكتقول بأن فصفوفهم هوما كاينة واحد 20% ديال البطالة.

نعطي واحد المثال مبسط، يعني 100 شخص عاطل كنصيبو فيه 26 حاملي شهادة التكوين المهني، وكنصيبو فوسطهم نيت كايين واحد 20 شخص، إذن لكم أن تتخيلوا الرقم شحال غادي يكون إلى ضربنا وصلنا 40 مليون نسمة شنو العدد اللي غادي يكون؟

من هنا كنستخلصو بأن عدد العاطلين من هاذ (statistique) هاذي كنستخلصو بأن العدد يفوق 60 ألف شخص عاطل عن العمل، العملية الحسابية سهلة، كناخدو 40 مليون نسمة كنضربها ف 65% كنضربها 11.4%، كنضربها ف 20%، العدد غادي كيتضاعف، العدد يعني (statistique) غادية (il s'aggrave) علاش؟ لأن الملاءمة غايبة ما بين برامج التكوين المهني وما بين مستجدات سوق الشغل، لأن كذلك ذاك (le taux de croissance) كلما نزل، إلى نزلنا غير بـ 1% ف (le taux de croissance) نسبة النمو كتنزّل منها واحد 300 ألف اللي كيتزاد عاطل عن العمل، إلى نقصنا بـ 2% العدد كيرتفع لـ 60 ألف.

لكم أن تتخيلوا، السيدة الوزيرة المحترمة، أن العدد غيتزاد كل عام بـ 12 ألف، إذن حامل شهادة التكوين المهني كل عام غيتزاد علينا بـ 12 ألف.

إذن أشنو هي الإجراءات اللي ممكن تقوموها واللي تضاعفو من المجهود ديالكم فيها باش نقصو من هاذ العدد؟

السيدة الوزيرة المحترمة،

القطاعات الحساسة هي مثلا: الصناعة الإستراتيجية، الصناعة التحويلية، قطاع المياه، الغابات، إلى قلنا صناعة السيارات، صناعة الطائرات، القطاع ديال البناء والأشغال العمومية، هاذ القطاعات ولا هاذ القطاعات الحساسة كيفما قولتي اللي فيها سوق الشغل، يعني الوفرة ديال سوق الشغل ولكن التأهيل دون المستوى.

السيدة الوزيرة المحترمة،

كنطالو فمجموعة العدالة الاجتماعية بتسجيل وبناء مراكز التكوين بجميع الجهات، وكل جهة عندها الخصوصية ديالها مثلا: جهة تاونات معروفة بالسياحة الجبلية، معروفة بالقنب الهندي، معروفة بالنباتات العطرية، النباتات الطبية.

إذن كنطالو كل جهة عندها الخصوصيات ديالها، يتدارو مراكز

التكوين والتدريب، تكون كتوازي..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي سعيد.

انتهى الوقت، شكرا.

إذن دائما في إطار التعقيب، أعطي الكلمة للفريق المحترم الإتحاد العام لمقاولات المغرب.

السي محمد رضى تفضل.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

السيد الرئيس،

أشكركم، السيدة الوزيرة، على جوابكم.

لا شك أن ضعف تكوين الرأسمال البشري وعدم ملاءمته مع احتياجات المقاولات كيشكل إحدى الإكراهات الرئيسية التي يتعين معالجتها لتحقيق النمو والحد من البطالة والفوارق الاجتماعية، بحيث كيعاني التكوين المهني فبلادنا من العديد من الأعطاب والاختلالات البنوية، نذكر منها على الخصوص:

- نموذج مبني على أسس التراكم وتداخل عدة مقاربات للتكوين، الأمر الذي ينتج عنه ضعف التنسيق بين الأطراف المعنية بعمليات التكوين المهني؛

- غياب التلاؤم بين التكوينات المقدمة مع متطلبات سوق الشغل. وحتى تتمكن منظومة التكوين المهني من لعب دورها كاملا، يجب توفير الشروط الضرورية من خلال:

- اعتماد أساليب عصرية في التدبير والتمويل؛

- تميم التكوين المهني من خلال اقتراح سلسلة من التدابير على غرار نظام التكوين المفوض المعتمد من طرف بعض القطاعات (les instituts à gestion déléguée) واللي كان ناجح والفعالية ديالو بانث فعدد كبير من القطاعات؛

- إبراز مدى أهمية الاعتماد على المقاولات ومؤهلاتها وإمكاناتها لتطوير هذا القطاع، ومن تم جعل عرضه يساير السياسات العامة في مجال التشغيل.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لابد من العمل على تعزيز الشراكة مع الوسط الاقتصادي، التي تتيح إمكانية حقيقية، حيث تظل غير مستغلة بشكل أمثل، رغم انخراط كل الفيدراليات القطاعية في برامج التكوين المهني على جميع المستويات، والتي أسهمت إسهاما حقيقيا في تطور منظومة التكوين المهني، وبذلك،

⁴ Haut Commissariat au Plan

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة نيابة عن السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال. وجوبا على هذا السؤال الذي تفضلتم بطرحه أود بداية التأكيد على أن الوزارة منكبة على تقييم الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015-2030 للوقوف على كل الصعوبات وتحديد الخطوط العريضة ديال سياسة التشغيل، خصوصا السياسة ديال التشغيل ديال الشباب الحامل للشواهد العليا، فهذه الاستراتيجية الجديدة تركز على رؤية شاملة، تتناول جميع الجوانب ديال الإشكالية ديال التشغيل من بينها إشكالية موضوع سؤالكم.

رؤية الاستراتيجية هذه مبنية على 4 مداخل أساسية:

- المدخل الأول يهتم بحكمة سوق الشغل والالتقائية بين السياسات العمومية والقطاعات الإنتاجية بشكل منتظم، للوقوف على حالة التشغيل ببلادنا، ونحن نشغل من أجل أن تكون سنة 2023 سنة تفعيل حكمة سوق الشغل، لإعطاء الشكل المؤسساتي المطلوب لهذه الحكامة ببوصلة واضحة؛

- المدخل الثاني يتعلق بجهوية مبادرات التشغيل والتكوين والمقاولة: حيث سيتم إطلاق برامج مع كل الجهات، انطلاقا من الأشهر القليلة المقبلة، مع العمل على توحيد التدخل وفق رؤية محلية في إطار برامج عملية جهوية بحكمة جديدة على أرضية التعاقد مع الجهات فيما يتعلق بالاختصاصات المشتركة، من بينها التشغيل والتكوين ودعم المقاولة الصغرى من أجل بلوغ هدف الإدماج الاقتصادي؛

- المدخل الثالث هو تعبئة الشركاء وإعادة النظر في سلة التمويلات والاستثمار الناجع لجاذبية المغرب لشركاء دوليين، لاسيما على مستوى القطاعات الواعدة ذات القيمة المضافة العالية على مستوى خلق فرص الشغل؛

- والمدخل الرابع والأخير هو ثورة على المستوى ثقافة العمل بكل مكوناتها من مبادرة خاصة وإدماج جميع الفئات وإشراك مختلف الطاقات في سوق الشغل، فتم إرساء هيكلية جديدة لعروض خدمات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، عبر المخطط الاستراتيجي للتنمية ديال الفترة 2022-2026، على أساس واحد النموذج ديال أعمال اللي هو محسن مع أهداف محددة تهم دمج 715.000 شخص في سوق الشغل، تحسين قابلية التشغيل ديال 153.000 مستفيد في مختلف التكوينات، ودعم 37.000 من قادة المشاريع و20.000 مقاولات صغيرة جدا.

من جهة أخرى، تبذل الحكومة جهودا كبيرة في إطار التقائية

فإننا نرى في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، أنه حان الوقت إلى تسجيل انتقال نوعي نحو مرحلة أكثر تقدما في هذا التعاون.

وفي هذا الإطار، فإن النموذج الإصلاحي المقترح يعطي للمقاولة مكانة بارزة في قيادة وسير التكوين وتتبعه وتقييمه من خلال العمل بطريقة منهجية لتطوير العلاقة بين المقاولة ومنظومة التكوين المهني، بالإضافة إلى ضرورة اعتماد إجراءات تحفيزية تشريعية ومالية ذات صلة بالدعم التقني واللوجستيكي، تروم تبوء المقاولة المكانة التي تستحقها داخل منظومة التكوين المهني.

وفي الأخير، فإننا نعبر عن انخراطنا واستعدادنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، للتعاون معكم بهدف تطوير التكوين المهني، الذي نعول عليه لتوفير الكفاءات الضرورية، والتي تحتاجها المقاولة الوطنية لتقوية تنافسيتها واستدامتها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر الآن إلى السؤال الثامن والأخير من المحور الثاني، وموضوعه "السياسة الحكومية المتبعة في تشغيل الشباب العاطل الحامل للشواهد العليا"، للفريق الحركي المحترم.

الكلمة مولاي عبد الرحمان.

تفضل.

المستشار السيد عبد الرحمان الدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

أخواتي المستشارات،

في ظل عدم قدرة البرامج القطاعية الموجهة للتشغيل على استيعاب آلاف الخريجين سنويا من مؤسسات الجامعية، وفي ظل محدودية العرض العمومي للتوظيف والتشغيل، نساءلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، حول التدابير المتخذة لمعالجة هذه الإشكاليات؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على هذا السؤال.

البطالة، ولكن خص تكون استراتيجية، خص تكون عندكم تصور لهاذ الناس هاذو، غادي تحولنا معضلة كبيرة كبيرة جدا، وأنتوما عارفين (la richesse) ديال هاذ المنطقة هاذي بهاذ القضية ديال المعادن، وكتمشي غير، كتمشي (brut) كتمشي بدون تصنيع.

وبالتالي إلى أنتوما، السيدة الوزيرة، في إطار التضامن ديال الحكومة، رجعتو شوية البوصلة لهاذ المناطق غادي نلقاو حلول لهاذ الشباب.

غادي نعطيك حل آخر، لأن ما بغيناش غير نبقاو نساثلكم، بغينا كذلك نقول لكم بأن كاين حلول، ولكن خصكم تحلو العينين ليها، المنطقة ديال الجنوب الشرقي اللي أنا كنعترز أني منها، هو أنه المشكل دابا حاليا عندنا ديال السياحة، هاهوما (les hôtels) كيسدو، والحكومة (OUI) ما كايناش، والأغلبية ديال العمال كلهم برا، وبالتالي إلى ما كاينش مجهود، أش كنتنظرو؟ أش كنتنظرو احنا منكم؟ حتى احنا غادي نهزو الحويجات ديالنا وغادي نجيو حداكم هنا للرباط، ولطنجة ولهاذ البلايص فين كتفرقو هاذ الاستثمارات الكبرى، وغادي نبقاو كلنا كنعيشو فواحد المنطقة بوحدها.

وبالتالي، السيدة الوزيرة، كنتمنى على الأقل، على الوزارة اللي أنت كتقومي على المعادن، أنك تخلقي لنا بعض المناصب ديال الشغل، وأنت عارفة كيفاش غادي تخلقيهم، واحنا كذلك عندنا كيفاش نتعاونو معاكم، وكنتمنى أننا الجهة مدات يديها ديال درعة - تافيلالت، أنك تمد يديك معنا ونحلو هاذ الإشكالية ديال الشباب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا، السيدة الوزيرة، على الردود، وشكرا على الإسهام ديالكم القيم في المحور الأول والثاني من هذه الجلسة.

وننتقل الآن للسؤال الأول الموجه لقطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وموضوعه "دعم وتثمين وتسويق منتجات الصيد البحري".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، لتقديم السؤال.

السي كمال تفضل.

ومرحبا بالسيد الوزير.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا للسيد الرئيس.

السيد الوزير،

البرامج من أجل السهر على إدماج الشباب في المشاريع التنموية، من خلال مجموعة من الآليات، أهمها المخططات الفلاحية الجهوية، برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومبادرة الدعم ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وأخيرا أنشطة وكالة التنمية الاجتماعية التي تساهم في إنجاز مشاريع وبرامج متعددة.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

الكلمة لمولاي عبد الرحمن في إطار التعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس مرة أخرى.

السيدة الوزيرة،

كنا كنتمنناو أن تبقى تخلي السيدة الوزيرة واحد الشوية للتعقيب باش يمكن لها تجاوب على .. ولكن ما فيها باس.

السيدة الوزيرة،

كيفما تتعرف في المغاربة كيمشيوبالنية والحمد لله قالها السي الريراكي مشينا بالنية، والحمد لله غادي بينا مزيان، كنتمنناو النية باش مشاو معكم الساكنة والمواطنين المغاربة أنه ما تتخلاوش على هاذ الشباب اللي حاملو الشواهد، على اعتبار أنه مجموعة ديال الإشكالات اللي كنعلاو حاليا هو أنه تيتخرجو مجموعة ديال الطلبة وكيلقاو الإشكال في أنهم يولجولسوق الشغل، بالخصوص في المناطق النائية وفالقروية.

السيدة الوزيرة،

إلى كنا البوصلة كانت دائما فواحد المنطقة معروفة ومحدودة، وبقينا خالين الجهات والمناطق الأخرى اللي هي بعيدة فهذا إشكال، كنتمنى هاذك التراكمات اللي وقعات مع الحكومات السابقة ما تمشيوش في هاذك الاتجاه، تكون واحد العدالة مجالية لهاذ المناطق، (Si non) غادي نوليو أننا كنعديرو تراكمات أخرى ديال مشاكل أخرى لهاذ الطلبة اللي كيقراو وكيرجعو للمدن ديالهم والقرى ديالهم، فالتالي كيوليو كيعيشو إشكالات كبرى، أنهم دوزو سنوات ديال القرية وديال.. باش يتخرجو، وبالتالي كيتصدمو بواحد الواقع مر.

السيدة الوزيرة،

غادي نمشي لك للوزارة اللي أنتوما مقيمين عليها غير ديال المعادن، أنتوما كتعرفو الجنوب الشرقي، (c'est le paradis de géologues) إلى درتو معنا غير مجهود غير أنتما كوزارة ديالكم فهديك المنطقة ديال الجنوب الشرقي من فكك حتى لكيمم، غادي ما يبقاوش عندنا

السيدة الوزيرة،

الإخوة المستشارين،

السيد الوزير، نسائلكم حول الإجراءات التي ستتخذونها لدعم
تثمين وتسويق منتجات الصيد البحري؟

السيد رئيس الجلسة:

رد السيد الوزير على السؤال، تفضلوا.

السيد محمد صديقي، وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية
القروية والمياه والغابات:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فإستراتيجية "أليوتيس" شكلت منعطفا حقيقي في تدبير قطاع ديال
الصيد البحري، وتم تحقيق إنجازات اقتصادية واجتماعية جد هامة،
ساهمت في ضخ دينامية جديدة على مستوى مختلف الأنشطة، وكان
لها واحد الوقع جد إيجابي على ثلاثة ديال الأبعاد:

1. أولا، المحافظة على الثروات البحرية والاستدامة ديالها؛

2. التسويق وما يرتبط به من بنيات تحتية وخدمات؛

3. التثمين وتطوير صناعات الصيد البحري والرقع من التنافسية
ديالها.

ففي مجال تثمين المنتجات البحرية، كتوفر بلادنا على واحد النسيج
صناعي يتكون من 500 وحدة صناعية لتثمين المنتجات البحرية المفرغة
بالموانئ الوطنية، وعرف الاستثمار فهاذ المجال تطورا ملحوظا، حيث
انتقل من 250 مليون ديال الدرهم سنة 2010 حتى تقريبا مليار ديال
الدرهم سنة 2021، أي بواحد المتوسط النمو ديال 13%، ونعمل حاليا
على تشجيع توسيع وتحسين القدرات الإنتاجية لوحداث التثمين عبر:

أولا، ضمان توفير المواد الأولية لهاذ الوحداث؛

العمل على تهئ الظروف الملائمة لتشجيع الابتكار وتحفيز الشركات
على تنوع وخلق منتجات جديدة مبتكرة.

فيما يخص مجال تسويق منتجات الصيد البحري:

تم إنجاز عدة برامج ومشاريع من الأبرز ديالها هو:

- أولا، بناء 10 ديال الأسواق لبيع السمك بالجملة خارج الموانئ،

تتوفر على جميع التجهيزات الضرورية للسلامة الصحية؛

- إنجاز 11 سوقا للسمك من الجيل الجديد للبيع الأولي، كتميز حتى

هي بكل المعايير؛

- تهيئة الأسواق الأخرى لضمان المطابقة ديالها للمعايير؛

- رقمنة جميع الوثائق المتداولة داخل الأسواق قصد مواكبة عملية

البيع؛

- تعميم استعمال الصناديق المعيارية الموحدة بجميع موانئ

الصيد؛

- إنجاز العديد من وحدات الإنتاج ديال الثلج بموانئ الصيد وقرى

الصيدادين؛

- وتعزيز الجاذبية ديال أسواق سمك الجملة، نعمل حالا على تعزيز

الإطار التنظيمي لقطاع التسويق وتحسين فعالية البيع بالمزاد العلني؛

- تأطير وتنظيم المهن المتعلقة بمناولة السمك؛

- إعادة هيكلة مهن بيع السمك بالجملة؛

- وكذلك رقمنة عملية البيع عبر إدخال الوسائل التكنولوجية

الحديثة في تدبير البيع بالمزاد بطريقة إلكترونية.

السيد رئيس الجلسة:

إذن في إطار التعقيب..

شكرا السيد الوزير.

أولا، في إطار التعقيب، أعطي الكلمة للفريق المحترم.

تفضل سي كمال.

المستشار السيد كمال صيري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على هاذ الإجابة ديالكم.

فعلا أن القطاع ديال الصيد البحري استفاد كثير من المخطط

ديال "أليوتيس" اللي جاب واحد 3 ديال المحاور واللي ذكرتها هي جد

مهمة اللي هي:

الاستدامة واللي فعلا اليوم كايين واحد الحفاظ مباشر على الثروة

السمكية من خلال واحد المجموعة ديال المخططات.

فعلا، الأداء كذلك اليوم كنتتوفرو على واحد الأسطول اللي هو

حديث من حيث تم الدعم ديالو من طرف الحكومة ومشكورة وخاصة

القطاع ديال الصيد البحري، وكذلك التنافسية خلق هاذ القطاع

فعلا واحد المجموعة ديال المعامل كذلك لا ديال التصبير ولا تثمين

المنتجات السمكية.

اليوم، السيد الوزير، نطالبيكم واحنا متعطين كذلك لإخراج

ديال مخطط "أليوتيس 2"، وهاذ "أليوتيس 2" اللي فعلا الأفكار ديالكم

تنشركم اللي عبرتو فيها في واحد العدد ديال الاجتماعات مع المهنيين

اللي تتأخذ بعين الاعتبار:

أولاً: العنصر البشري اللي هو ما البحارة اللي تيشغلوا على ظهر البواخر، وكذلك السلسلة اللي هي مهمة وهي التسويق.

اليوم فعلا كانت استثمارات جد مهمة: بناء 10 ديال الأسواق ديال الجملة داخل التراب ديال المملكة، هذه الاستثمارات جد مهمة هذي البنية التحتية ما كانتش من قبل، اليوم متواجدة.

اليوم اللي تنطلبوا، السيد الوزير، هو تنظيم الدعم ما تنقصو به هو أننا نكون واحد الدراسة خاصة بما يخص التسويق ديال المنتوجات السمكية، لأن منين غادي نديرو هاذ الدراسة أولاً غادي يستفد المنتج اللي هو البحار، وكذلك غادي يستافد المستهلك، لأن الهدف من خلق هاذ العدد الكبير ديال الأسواق ديال الجملة كان هو أننا نوفرو الأسماك بأثمنة مناسبة.

الحمد لله اليوم هاذ التوجه راه في الطريق الصحيح، إلا أنه خصنا لازم أننا ندعمو بواحد الدراسة اللي هي تكون معمقة باش ما يكونوش واحد كثرة ديال المتدخلين في الحلقة ديال التسويق ديال المنتوجات السمكية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، الرد على التعقيب في إطار ما تبقى من الوقت.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون المحترمون،

فمخطط "أليوتيس" في الحقيقة احنا راه بدينا بتزليل بعض المحاور ديالو، هاذ هو.. غادي يركز إن شاء الله في هاذ المرحلة على الإنسان كمحور في المعادلة ديال التنمية ديال القطاع.

ثانيا، التسويق؛

ثالثا، هاذ الشي ديال التثمين؛

وكذلك التنمية ديال القطاع ديال تربية الأحياء المائية..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

انتهى الوقت.

إذن نمر إلى الأسئلة الأربعة الموالية حول "الموسم الفلاحي"،

وتجمعهما وحدة الموضوع، لذا سنعرضها دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال المستشارين للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

تفضلي الأستاذة لبي.

المستشارة السيدة لبي علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

نسائلكم عن الإجراءات والتدابير الآنية التي تعتمون القيام بها لدعم ومواكبة الفلاحين خلال هذا الموسم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السؤال الثاني عنوانه "تداعيات قلة التساقطات المطرية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

تفضل أسي اعبيد.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الحمد لله الذي من علينا بنعمة المطر بعد الجفاف الحاد وموسم فلاحي يعد من أسوء المواسم الفلاحية السابقة، في السنوات الأخيرة.

لكن، السيد الوزير المحترم، لازالت تداعيات الجفاف وأثاره مخيمة على معظم البوادي المغربية، كما هو ملاحظ، فماذا أعدت الحكومة للخروج من أزمة قلة البذور وغلاء الأعلاف وغلاء الأسمدة وكل ما له ارتباط بقلة التساقطات؟

وما هي الإجراءات والتدابير التي سيتم اتخاذها للحد من مخلفات قلة الأمطار؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا أسي اعبيد.

السؤال الثالث موضوعه "التلاعبات التي طالت توزيع الدعم

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فكما كان نعرف كلنا فالموسم الفلاحي يعرف واحد البداية جد صعبة، وكان تأخير ويأتي بعد واحد الموسم منصرف اللي استثنائي بكل المقاييس، واللي عرف واحد الجفاف اللي مطول، فزيادة على السياق العالمي اللي كي يعرف ارتفاع أسعار المواد الفلاحية والغذائية والطاقة والمعادن، والحمد لله، على هاذ أقطار الخير الأخيرة خلال الأيام الأخيرة، حيث سجلت تساقطات مطرية، عمت عدة مناطق ديال المملكة ومازالت، ونتمنى من الله يكمل علمها، والتي بلغت إلى غاية البارحة 90 ملم على الصعيد الوطني كمتوسط، أي بواحد الارتفاع ديال 80% من السنة الماضية، يعني أحسن من السنة الماضية في هاذ الوقت. ولكن أقل من سنة عادية بواحد 20%.

هاذ التساقطات شملت عدد من المناطق الفلاحية مع تباين حسب الأقاليم، وسيكون لها وقع إيجابي على الغطاء النباتي والأنشطة الفلاحية، إن شاء الله، وبالخصوص على وثيرة زرع الزراعات الخريفية، مع العلم أن فترة الزرع غادي تمتد، إن شاء الله، حتى لـ 15 يناير خصوصا في المناطق الجبلية، تأثير إيجابي على الأشجار المثمرة، الموفورات الكلئية، حقينة السدود ونسبة الملاء ومخزون المياه الجوفية.

وبلغت حقينة السدود الموجهة لأغراض فلاحية 3.23 متر مكعب، دخلت تقريبا من الأول ديال دجنبر تقريبا 360 مليون متر مكعب اللي دخلت في مختلف السدود ديال المملكة، واحد النسبة ديال الملاء ديال 24%.

فغير باش نذكر بالتدابير المتخذة للموسم الفلاحي الحالي، بالنسبة للمدخلات ديال الإنتاج:

- فالبنزور: بلغ دعم الدولة للبنزور المختارة 380 مليون ديال الدرهم، واللي مكنتنا بتأمين 1.100.000 قنطار من البنزور المختارة ديال الحبوب الرئيسية الثلاث، وبلغت المبيعات ديال هاذ الحبوب إلى حد البارحة 900.000 قنطار بأثمنة موحدة مدعمة بـ 30% من طرف الدولة؛

- بذور الشمندر السكري: كذلك لمساحة ديال 50.000 هكتار بدعم ديال 1280 درهم للهكتار.

فيما يخص الأسمدة:

- تزويد السوق الوطنية بحوالي 650.000 طن من الأسمدة الفوسفاتية بنفس مستويات أئمنة الموسم الفارط:

- التأمين الفلاحي: يعني التأمين ديال 1.200.000 هكتار من الحبوب والقطاني والزراعة الزيتية أي بواحد الارتفاع ديال 200.000 هكتار إضافية بالنسبة للسنة الماضية و50.000 هكتار من الأشجار المثمرة.

على مستوى الإنتاج الحيواني:

- مواصلة دعم الأعلاف حسب سلاسل الإنتاج والوضعية لكل

المخصص للفلاحين من حصة الشعير والأعلاف".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لبسط السؤال.

السي خليل تفضل.

المستشار السيد سيدي خليل ولد الرشيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون والمستشارات،

تعرف عملية توزيع الدعم المخصص لفائدة الفلاحين من حصة الشعير والأعلاف بعض الاختلالات في عدد من المناطق، مما يجعل بعض الفلاحين مستائين من هذه العملية.

لذا نساثلكم السيد الوزير المحترم: ما هي التدابير التي تعتمرون القيام بها لكي تمر هذه العملية في أحسن الظروف؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي خليل.

السؤال الرابع عنوانه "استعداد الحكومة لاستقبال الموسم الفلاحي الجديد".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لبسط السؤال.

تفضل السي عبد الله المكاوي.

المستشار السيد عبد الله المكاوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

ونحن في بداية الموسم الفلاحي وبلادنا تواجه تداعيات ومؤشرات جفاف حاد عمقها الأزمة المائية، نساثلكم حول التدابير المتخذة لمواكبة الفلاح وتأمين المنتج بأقل التكلفة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن للسيد الوزير للإجابة على الأسئلة.

تفضلوا للمنصة السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

- تأمين التمويل العادي للسوق الوطنية عبر تحسين التنافسية القطاعية، وكذلك تنوع الأسواق والحماية التجارية واليقظة الاستراتيجية.

فيما يخص أليات التحفيز للاستثمار العمومي في القطاع:

- عندنا صندوق التنمية الفلاحية: اللي غادي يتخصص له 4.2 مليار ديال الدرهم، ومنها 3.7 تحفيزات مباشرة للاستثمارات؛

- تشجيع ومواكبة الاستثمار بالقطاع مع إرساء إعانات جديدة لدعم الشباب وتنمية أراضي الجموع، في إطار خلق طبقة متوسطة فلاحية؛

- مراجعة الإعانات وفق عقود البرامج الخاصة بتنمية سلاسل الإنتاج؛

- وتعزيز وتنوع مشاريع الفلاحة التضامنية: 1.8 مليار ديال الدرهم كميزانية متوقعة لهذه البرامج؛

- مشاريع الري وتهيئة المجال الفلاحي: ميزانية ديال 5 مليار ديال الدرهم في 2023.

فيما يخص السير الحالي للموسم الفلاحي: توزيع الزراعات الخريفية:

- لحد الآن وصلنا المساحة المزروعة لـ 2.1 مليون هكتار الزراعات الخريفية الكبرى، منها 13% مسقية ونتمناو من الله نوصول لـ 3.5؛

- تم الزرع ديال 20.000 هكتار فيما يخص البذور المختارة للإكثار على واحد المساحة ديال 53.000 هكتار؛

- بلغت المساحة المزروعة بالشمنندر السكري 30.000 هكتار وغرس ديال 1000 هكتار من قصب السكر؛

- نسبة الخضراوات الخريفية وصلنا لـ 72.000 هكتار أي بـ 70%، بقات لنا واحد 3 ديال السيمانات باش نكملوها البرنامج.

وفيما يخص الإنتاج ديال بعض الأشجار الخريفية:

- التمور: الإنتاج المرتقب هو 110 ألف طن، أي بواحد الانخفاض ديال 16% مقارنة بالموسم المنصرم؛

- الزيوت: زيت الزيتون 1.1 مليون طن، بانخفاض 45% مقارنة مع الموسم المنصرم؛

- الحوامض: 1.6 مليون طن، بانخفاض 40% بالنسبة للموسم الفارط؛

- بالنسبة للصادرات: 116 ألف طن من الحوامض بانخفاض 39% مقارنة بالموسم الماضي، ولكن فيما يخص البواكير 425 ألف طن اللي تصدرت، أي بواحد الزيادة بنسبة 18% مقارنة بالموسم الماضي ومنها 52% من الطماطم.

منطقة، وإلى غاية اليوم بلغت كميات الأعلاف المدعمة الموزعة:

• في الشعير: 7 مليون ديال القنطار لفائدة 1.400.000 مستفيد؛

• الأعلاف المركبة: 2.1 مليون قنطار لفائدة 200.000 مستفيد.

- مواصلة توسيع نقط مياه توريد الماشية حسب المناطق؛

- ودعم خاص لسلسلي الحليب واللحوم الحمراء للحفاظ على التوازن ديالها، فعملنا نظام تتبع مستمر بشراكة مع المهنيين لتلبية الطلب؛

- دعم استيراد العجلات الأصناف الحلوب واللي غادي يشمل واحد العدد ديال 20.000 رأس لمدة 24 شهر؛

- دعم إنتاج العجلات من الأصناف الأصيلة محليا بـ 4000 درهم يعني مساهمة ديال الدولة اللي هي مباشرة؛

- دعم وتنظيم وتقنين عمليات التلقيح الاصطناعي عند الأبقار اللي بديناها وغادي نعملو مع جميع المهنيين؛

- مواصلة دعم وتوزيع الأعلاف المركبة لمنتجي الأبقار الحلوب؛

- دعم استيراد الحليب المجفف والزبدة لصناعة مشتقات الحليب؛

- الإعفاء من الرسوم الضريبية للأعلاف المستوردة، وهذا الشي حتى هو جد مهم يعني (TVA⁵) غادي تحيد، 20%؛

- حماية الصحة الحيوانية اللي غادي تكون بالمجان ضد الأمراض المعدية والأوبئة؛

- استيراد العجول الموجهة للذبح المباشر والتسمين.

فيما يخص تنزيل برامج ومشاريع "استراتيجية الجيل الأخضر" اللي كما تعرفوها استراتيجية اللي عندها 2 الأسس، الأساس الأول هو الإنسان في الأولوية، والفلاحة متأقلمة وناجعة إيكولوجيا ومستدامة وذكية مناخيا لمواجهة التقلبات المناخية كأساس ثاني.

البرامج والمشاريع المبرمجة في 2023 تتمحور حول:

- اختيار أنظمة فلاحية متأقلمة وناجعة؛

- اعتماد تكنولوجيات التكيف والتأقلم بحال الزرع المباشر؛

- تدبير مستدام لمياه السقي لضمان النجاعة واثمين المياه عبر إنتاج أكثر بأقل كمية من الماء؛

- تشجيع اثمين الصناعات الغذائية لرفع القيمة المضافة وتنظيم تموين السوق؛

- الرفع من جاذبية القطاع الفلاحي عبر تشجيع الاستثمار وإدماج

الشباب؛

⁵ Taxe sur la Valeur Ajoutée

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة بنفس الترتيب بداية لمستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

تفضلي أستاذة لبنى.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية، نحمد الله تعالى على أمطار الخير التي عمت بلادنا طيلة الأسبوع الماضي، ونسأل الله عزوجل أن يوفق المنتخب الوطني في مباراة نصف النهاية غدا ومن هذا المجلس الموقر نقول له سير على بركة الله وحلق في سماء قطر إن شاء الله.

لايفوتني، السيد الوزير، أن أذكركم بأنه سبق لنا في الاتحاد الوطني أن طالبنا بعقد لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بحضوركم من أجل مناقشة تداعيات الجفاف على الموسم الفلاحي، ولم نتلق أي رد منكم في ضرب سافر لمقتضيات الفصل الأول من الدستور، الذي وإن كان يؤكد على مبدأ الفصل بين السلط، فإنه ربطه بالتوازن والتعاون.

السيد الوزير المحترم،

لقد ظل عدد من الفاعلين وضمنهم منتمين لهذه المؤسسة الموقرة يحذرون من السياسة الزراعية المتبعة والتي تقوم على دعم مزروعات مستنزفة للفرشة المائية وموجهة للتصدير، لاسيما في بعض المناطق التي تعاني من ندرة المياه مثل زاكورة، وورزازات وتغير ووطاط وغيرها، في الوقت الذي كان ينبغي الزيادة من حجم المساحات المزروعة بالحبوب والقطاني، وهي مواد تدخل ضمن الأمن الغذائي، وقد رأينا كيف أثرت الحرب الروسية الأوكرانية على الإمدادات العالمية من الحبوب.

ولذلك، ندعو في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين إلى:

- ضرورة نهج حوار اجتماعي قطاعي منتج وبناء والاعتناء بالموارد البشرية العاملة في القطاع؛

- تيسير مساطر تملك الأراضي السلالية لذوي الحقوق؛

- دعم الفلاح الصغير بشكل مباشر وتشجيع المقاولات الفلاحية الصغيرة والصغيرة جدا، خصوصا في ظل توالي سنوات الجفاف وغلاء أسعار المحروقات والأسمدة والبذور وندرتها؛

- ضمان احتياطي كافي من البذور، خصوصا بعد رفض الفلاحين المتعاقدين مع الشركة الوطنية لتسويق البذور "سوناكوس" (SONACOS⁶) تسليمها محاصيل البذور التي أنتجوها هذه السنة بسبب تأخر الشركة في دفع قيمة الحبوب، حيث يصل أجل الأداء لشهور؛

- تعبئة الموارد المالية اللازمة لمواصلة دعم صندوق التنمية الفلاحية؛

- مراجعة الأئمة المرجعية للمنتوجات الفلاحية وعلى رأسها الشمندر والحليب والحبوب؛

- دعم عوامل الإنتاج وعلى رأسها الطاقة الشمسية، خاصة المستعملة للضخ والأسمدة والمبيدات والبذور؛

- اعتماد سياسة التعاقد بخصوص المنتوجات الفلاحية من أجل ضمان تسويق جيد ومحفز، مع قطع الطريق على المضاربين؛

- خلق فضاءات وتجهيزها لتثمين وتسويق المنتوجات الفلاحية داخليا والانفتاح على مزيد من الأسواق الدولية؛

- القيام بأشغال الصيانة اللازمة لشبكة الري والتوزيع الأمثل للثروة المائية مع حمايتها من الضياع، باعتبارها أساس التنمية الفلاحية؛

- تجديد قنوات المنشآت الهيدروفلاحية المهالكة والمتلاشية أو التي فقدت وظيفتها...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيدة المستشارة.

شكرا، شكرا، شكرا لكم.

إذن نمر الآن دائما في إطار التعقيب للفريق الاشتراكي.

السي اعبيد تفضل.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمون،

لأنه، السيد الوزير، مع قلة الأمطار وتوالي سنوات الجفاف وارتفاع جميع الأئمة سواء البذور أو الأسمدة أو المواد الكيماوية أو المحروقات، كل هاته العوامل كانت لها انعكاسات سلبية على المردود الفلاحي، فهل وضعتم، السيد الوزير، أفاقا للموسم الفلاحي المقبل لتعزيز الاستثمار الفلاحي وتشجيع الفلاح الصغير والاشتغال على استراتيجية الجيل الأخضر والتفكير بجديفة في إيجاد حلول بديلة للوضعية المائية والمناخية

⁶ Société Nationale de Commercialisation des Semences

على التساؤل في إطار المداخلة التي أعطى نقيمو .. (كلام غير مسموع) كبيرة، شفتك هملتو، السيد الوزير، قطاع كبير وهو قطاع الكسب هو الذي يفتح الباب لمعاش لفئة عريضة بأقاليمنا الجنوبية قطاع الإبل شفتك ما تكلمت عليه السيد الوزير.

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يحيي عاليا التدخل الملكي في هذا المجال وإعطاء صاحب الجلالة أعزه الله تعليمات سامية للتخفيف من تداعيات ضعف التساقطات المطرية، وذلك بوضع برنامج استثنائي استعجالي يهدف إلى حماية الرصيد الحيواني والنباتي وتديبير ندرة المياه ودعم التأمين الفلاحي وتخفيف الأعباء المالية على الفلاحين وتمويل عمليات تزويد السوق الوطنية بالقمح وعلف الماشية بغلاف إجمالي قدره 10 مليارات درهم، وبنوه بالمجهود الحكومي الذي يروم الحفاظ على القدرة الشرائية وتوفير الكلاً للماشية ومواكبة القطيع على مستوى الحماية من الأمراض والتلقيح وسقي الأشجار المثمرة وتعويض الفلاحين عن طريق التأمين، بما يمثل ثلث مساحة الأراضي المزروعة وبالخصوص المناطق الأكثر ضرار.

وفي هذا الصدد، نود إثارة انتباه الحكومة وبالخصوص وزارة الفلاحة في النشاط الفلاحي بالأقاليم الصحراوية الجنوبية للمملكة، الذي يقوم أساسا على الفلاحة السقوية والإنتاج الحيواني الرعوي المتمثل أساسا في تربية الإبل، وتشمل الأراضي المخصصة لفلاحة بالصحراء المغربية مساحات واسعة تتخللها أراضي مخصصة لرعي الإبل وأخرى لإنتاج بعض الخضروات وزراعة الكلاً.

السيد الوزير المحترم،

إن الجفاف وقلة التساقطات بالأقاليم الجنوبية المغربية يعد مسألة بنيوية، تتطلب حلولا جذرية لإشكالات الفلاحة بهذه الأقاليم، وقد زاد الطين بلة ارتفاع أسعار المحروقات التي أدت لارتفاع وسائل النقل، ومع بعد المسافة بين جنوب المغرب ووسطه وشماله، أصبح من المستحيل أن يحقق المنتج الفلاحي للأقاليم الجنوبية تنافسية في الأسواق الداخلية، إضافة لارتفاع أثمان العلف التي أثرت بشكل مباشر على أثمان اللحوم الحمراء والبيضاء، ناهيك عن العجز الذي يعرفه قطاع إنتاج الحليب.

فمن أجل أن تساهم وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات في النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، عليها أن تلائم هذا البرنامج الاستعجالي لدعم برامج التنمية الفلاحية وتحسين الإنتاج بالأقاليم الصحراوية المغربية ومراعاة خصوصياتها.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

آخر تعقيب في هاذ السؤال الموحد للفريق الحركي.

المقلقة التي تجتاح السياسة المائية ودينامية والتزليل المحكم؟

فالأمن المائي والاحتياط الاستراتيجي كفيلا بأن يوفرنا لنا الأمن الغذائي، لأن الفلاحة هي أساس الثروة الوطنية وهي التي تمتص الكثير من اليد العاملة.

السيد الوزير،

وكما جاء في كلمة السيد رئيس الحكومة بالأمس بأن الحق في الماء أصبح مهددا، فلماذا لا تفكر وزارتكم في وضع حد ومنع جميع المزروعات التي تستنزف الكثير من المياه واستبدالها بالقطاني والحبوب والأغراس المقاومة للجفاف؟

والسؤال الذي يطرحه جميع الفلاحين بعد الجفاف الحاد خلال السنوات الماضية هو: هل ستوفر لنا الوزارة أعلافا بأثمنة معقولة لإنقاذ ما تبقى من القطيع؟ وهل ستخصص لنا دعما فيما يخص المواد الأزوتية التي بلغت أثمانها أثمنة خيالية؟

وبكل صدق إذا كانت الأثمنة كالسنة الفارطة حوالي 1300 درهم للطنطار فمن المستحيل أن يتمكن أي فلاح من استعمالها، الشيء الذي سيؤثر على المنتوج وسيكون ضعيفا، فهل ستدخل الوزارة لإعادة جدولة الديون للفلاحين؟

نعم، بتوجيهات ملكية سامية خصصت الدولة حوالي 10 مليارات درهم لتمويل ومساعدة الفلاحين، ولكن وباستثناء أداء المؤمنين على القطاع الفلاحي في الوقت المناسب ودون تأخر، لم يلمس ولم يشعر جل الفلاحين بأية مواكبة خصوصا في المناطق المنكوبة كعبدة واحمر، وهاته مناسبة لكي نطلب منكم، السيد الوزير، التنقل لمنطقة عبدة وإعطائها عناية خاصة، لأنها تتوفر على أراضي خصبة ولا ينقصها إلا الاهتمام من طرف وزارتكم.

فيما يخص، السيد الوزير، الزرع المباشر هناك نقص حاد في الآلات المخصصة لهذا الغرض، فلا بد من تعميم هذه الآليات.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن في إطار التعقيب للفريق الاستقلالي.

السيد الخليل تفضل.

المستشار السيد سيدي الخليل ولد الرشيد:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية، قبل ما نبدا التعقيب ديالي، السيد الوزير المحترم، بغيت نفتح قوس لواحد الملاحظة على الجواب ديال السيد الوزير

السي عبد الله، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

في إطار التفاعل مع ردمكم، نود في الفريق الحركي التأكيد على بعض الملاحظات والاقتراحات ذات الصلة بالإكراهات والتحديات ورهانات الموسم الفلاحي الجديد.

أولا، نسجل بأن بلادنا خرجت من موسم فلاحي صعب، بفعل شح التساقطات المطرية واستمرار تداعيات الجائحة على القطاع الفلاحي، بقدر ما تشكل التساقطات التي عرفتها بلادنا مؤخرا مبعث تفاؤل للفلاح والكساب المغربي، إلا أن الإكراهات والتحديات التي يعرفها القطاع من ارتفاع أسعار المحروقات والمواد الأولية من بذور وأسمدة وأعلاف، أدخلت الفلاح في دائرة الخوف والشك.

ثانيا، السيد الوزير، لا فلاح بدون عناية بالفلاح الصغير، خاصة الصغير والمتوسط، فالاستعداد الجيد للموسم الفلاحي الجديد يتطلب بلورة مقاربة جيدة، تعيد النظر في عمق السياسة الفلاحية، من خلال التركيز على الاستثمار في الفلاح، عبر دعمه وتمويله وتوجيهه وتأطيره، بدل التركيز فقط على الأمن الغذائي مع ما له من أهمية طبعاً.

وفي هذا الإطار، نسجل للأسف، غياب رؤية حكومية بإجراءات عملية لدعم الفلاح والكساب في قانون المالية لسنة 2023.

ثالثاً، السيد الوزير، في ظل الارتفاع غير المسبوق في أسعار الخضر والفواكه والقطاني والدواجن، وفي ظل إشكالية الخصاص في مادة الحليب في بلادنا، نطلب الله أننا يكون المطر، وإلا راه الحليب راه المغاربة غادي يشربوه بـ 15 درهم في رمضان، وهاذ الكلام اللي غادي نقول لكم، السيد الوزير، غادي ترجعولييه.

نتطلع إلى بلورة سياسة حكومية للتحكم في الأسعار، وتلكم إشكاليات وإكراهات تطرح أكثر من علامة استفهام حول مبررات فشل المخطط الأخضر بتكلفته المالية والمائية الهائلة في توفير الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي ببلادنا، خاصة في الزراعات الإستراتيجية، كالحبوب وغيرها بأسعار معقولة، تلائم والقدرة الشرائية للمواطن المغربي.

رابعاً، السيد الوزير، لا شك أن المناطق القروية والجبلية تشكل مصدراً للثروة الفلاحية والحيوانية والمائية الموجهة للمدن، إلا أنها لا تستفيد من عائداتها، وفي هذا الإطار نؤكد بإلحاح على ضرورة بلورة مخطط تنموي لهذه المناطق، وفق منظور يستحضر البعد التنموي بمفهومه الشامل ولا يختزل التنمية القروية في تنمية الفلاح.

وفي الأخير، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات الحكومية

المتخذة لتزليل توصيات وخلصات تقدير المجموعات الموضوعاتية المؤقتة لمجلسنا حول الأمن الغذائي؟

وما هو تقييمكم لإجراءات تنزيل أهداف البرنامج الاستعجالي لمكافحة آثار الجفاف ومبدأ الحكامة المالية لوصول الدعم لفئة المستهدف من الفلاحين ومربي الماشية؟

وما هو مآل هذا البرنامج في السنة الفلاحية الحالية؟

وما هي إستراتيجية الحكومة لإفراز الطبقة المتوسطة الفلاحية كالتزام حكومي؟

ولماذا لا تقدم الحكومة على إعفاء الفلاحين خاصة الصغار والمتوسطين من ديونهم، بدل العمل فقط على جدولتها؟
وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكراً السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فبعدا غير باش نعطي لكم واحد الرقم يعني هاذ السنة، إن شاء الله، والسنة الماضية كان عندنا 11 مليار ديال الدرهم اللي مشات للقطاع في الاستثمارات وفي الدعم ديال سلاسل الإنتاج، وكذلك البرامج الأفقية، زيادة على التدخل ديال هاذ الشئ اللي هضرت عليه، ديال المباشر.

فالقضية ديال الزراعات، طبعاً احنا في التقنين ديال الأنظمة الزراعية، راه شفتو بأنه الوسائل اللي عندنا بين أيدينا هو أنه ما ندعموش بعض الزراعات، وراه هاذ الشئ اللي عملناه هاذ السنة هاذي، ولكن راه هاذوك الزراعات اللي تتكلمو عليهم راه ما عندهومش مساحات كبيرة، بالنسبة للماء ما شي هي اللي كتهدر.

الإشكالية اللي عشنا هاذ العام ديال الجفاف هي إشكالية خاصة، وهاذ الشئ ما يمنعشاي النقاش بالنسبة للأنظمة ديال الزراعة.

الأوضاع المائية، عندنا 2 ديال المحاور اللي جد مهمة، هو المتابعة ديال تعميم السقي بالتنقيط.

ثانياً، هاذ الشئ ديال التحلية ديال مياه البحر، وكيفا شفتوراه من بعد شتوكة راه احنا فالداخل، وكاين برامج أخرى اللي كتقوم بها وزارة ديال التجهيز، واللي غيكون فيها الماء الصالح للشرب وكذلك السقي

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم السيد الوزير حول أهمية التجميع الفلاحي في بلادنا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

رد السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،

فالتجميع الفلاحي يعتبر نموذج مبتكر للتنظيم المهني عبر تكتل الفلاحين حول فاعلين خواص أو تنظيمات مهنية في إطار شراكة مربحة بين المجمعين والمجمّعين. على واحد الأساس اللي كياترو القانون 04.12 المتعلق بالتجميع الفلاحي، فالمؤشرات ديال الإنجازات في إطار مخطط المغرب الأخضر فهاذ الجانب، هو عندنا 70 مشروع للتجميع، موزعة على 60 مشروع سلاسل الإنتاج النباتي على مساحة ديال 200 ألف هكتار، 10 ديال مشاريع سلاسل الإنتاج الحيواني كتهم 130 ألف رأس من القطيع بما فيها الإبل، وبلغ عدد كذلك الفلاحين المستفيدين 60 ألف فلاح.

حجم الاستثمارات المرتقبة لهاذ المشاريع هي 14.2 مليار ديال درهم، حجم التحفيزات المالية الممنوحة من طرف صندوق التنمية الفلاحية 2 مليار ديال درهم بالنسبة لا الفلاحين المجمعين وواحد القسط صغير ديال المجمعين.

ومن أجل تعزيز دور التجميع الفلاحي، كتهدف الإستراتيجية ديال "الجيل الأخضر" إلى إطلاق واحد الجيل جديد من المشاريع كتأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات ديال مختلف سلاسل الإنتاج وكذلك الخصوصية ديال المناطق الترابية ومشاريع مرتكزة على دمج الشباب والنساء على مستوى سلاسل الإنتاج، وتشجيع انخراط الفلاحين في هذا التجميع الفلاحي تم تعديل النصوص التطبيقية القانون ديال 04.12، لأجل تبسيط مساطر منح إعانات الدولة الخاصة، مراجعة شروط المعايير ديال الأهلية، وإدراج إعانات جديدة، وتم كذلك إصدار قانون ديال 37.21 واللي كيتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي، دون إلزامية المرور على أسواق الجملة، وحددنا لحد الآن 200 مشروع ديال التجميع على مختلف جهات المملكة، اللي غادي يكون إن شاء الله يتم التزليل ديالها.

كما جات فالكلمة ديال السيد رئيس الحكومة البارحة.

الزرع المباشر: احنا عملنا، السيد المستشار المحترم، عملنا واحد التجربة هاذ السنة، شرينا البذارات واعطيناهم للتعاونيات، لأن بغينا ذاك الشئ ينتشر، وكذلك درنا واحد الدعم ديال 50% للناس اللي يمكن لهم يشربو يعني البذارات من.. غادي نزيدو فهاذ البرنامج والعام الجاي غادي إن شاء الله.. لأن الهدف ديالنا هو باش نوصول مليون ديال الهكتار إن شاء الله، من هنا لـ 2030.

الإبل، السيد المستشار المحترم، الإبل داخل فذاك العدد ديال سبعة ديال.. (مليون قنطار)، حتى هو داخل، يعني حسب القطيع، الإبل داخل 180 ألف حتى لـ 200 ألف رأس، على حسب السنوات.

البرنامج الاستثنائي كما قلت سبعة ديال المليون ديال الشعير وكذلك الأعلاف المركبة. اللي خصنا نفهمو هو أنه الحال طال، سنة وتقريبا راحنا ونصف هي ديال الجفاف، هذا هو اللي صعب، أما التدخل اللي كيكو استعجالي، هذا كيكو فثلاثة أشهر، يكون فأربعة أشهر، فسته أشهر، وكيكو هذا، ملي كيكو عندك حتى الفلاح، حتى الكساب راه ما يمكن لوش يعيش على علف واحد، راه خصو الربيع، خصو التبن خصو هادي، ما يمكنش غير... هذا هو الإشكالية، هو أنه طال، ولكن الدولة دالك الشئ اللي كاين فالإمكانيات راه تعطى.

المراجعة ديال هاذ الشئ اللي هضرتو عليه ديال الأئمة وهذا، احنا المعادلة ديالنا طبعنا عندنا جوج ديال الهموم:

الهم الأول: هو الفلاح خصنا نبطو عليه هاذ (les charges) وخصو يريح.

والهم ديالنا الثاني: هو السوق خصها تكون ممونة بأئمة اللي يقدر عليها المستهلك المغربي، (donc) راه هذا هو التوازن اللي كتحاولو نعملو.

كاين مسائل اللي كندخلو عليه فيها، هاذ الشئ ديال الحليب وديال اللحوم راه عرفتو، السيد المستشار المحترم، إن شاء الله، غادي يكون الحليب ويكون بنفس الأئمة، إن شاء الله، إن شاء الله.

تبارك الله عليك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

غتون عندكم إمكانية أنكم تناولو الكلمة في إطار الأسئلة المقبلة.

إذن نمر الآن إلى السؤال السادس، موضوعه "التجميع الفلاحي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، لتقديم السؤال.

السي الحبيب بنطالب تفضل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب للفريق المحترم.

السي بنطالب تفضلو.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الوزير.

متفقين معكم التجميع الفلاحي آلية محكمة مبتكرة في إطار "مخطط المغرب الأخضر" لتجاوز الإشكاليات المرتبطة بطبيعة الأنظمة العقارية للأراضي الفلاحية وكذلك تجاوز الإشكاليات المرتبطة بالتسويق والتممين، خصوصا بالنسبة لصغار الفلاحين، الذين يعانون أصلا من فائض الإنتاج.

وفعلا، فإننا نثمن عاليا مقتضيات القانون 37.21 الذي يسمح بالتسويق المباشر للخضر والفواكه، خصوصا بالنسبة للمشاريع المنجزة في إطار التجميع.

بكل موضوعية، السيد الوزير، تنظيم صغار الفلاحين حول فاعلين خواص مؤهلين أو تنظيمات مهنية مؤهلة والتي تتوفر على آليات ولوج الأسواق الوطنية والدولية تساهم إلى حد كبير في تطوير الفلاحة المغربية وفي الرفع من قدراتها الإنتاجية والتنافسية، ومكن صغار الفلاحين من ضمان تسويق و تثمين منتوجاتهم في أحسن الظروف، ومكنهم كذلك من الاستفادة من التسبيقات على الإنتاج وكذلك المدخلات، وكذلك مكنهم - وهذا هو المهم - من الاستفادة من التقنيات الحديثة للتأقلم، مع الصعوبات والصمود أمام التحديات، خصوصا تلك المرتبطة بالتغيرات المناخية، والتي نتعرف في عدة مناطق من بلادنا أصبحت في تفاقم مستمر.

هنا، السيد الوزير، ندعو إلى تعميم التجميع الفلاحي على صغار الفلاحين وكذلك إلى إدراج باقي سلاسل الإنتاج ضمن جيل جديد من مشاريع التجميع.

وتجدد الإشارة هنا، السيد الوزير، باش نشكرو فعلا المجهودات الكبيرة التي تقوم بها وكالة التنمية الفلاحية فيما يتعلق بمواكبة مشاريع ديال التجميع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، الرد على التعقيب، فيما تبقى من الوقت.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

فطبعاً كما قال السيد المستشار المحترم، التجميع الفلاحي هو شيء جد مهم والتي كينفع أولا الفلاح الصغير، ما يمكنش الفلاح الصغير باش يمشي يصدروخا عندو الجودة وخا الإنتاج مزيان إلى ما دازش على هذا التكتل وهذا التجميع، فالتجربة ديال "مخطط المغرب الأخضر" خلاتنا باش نمشيو لهاذ التبسيط ديالنا ديال المساطر، لأن الإشكالية أشنو هي؟ هو كتجي الدولة كطرف ثالث بين المجمع والمجمع باش تتخلي ذلك الثقة ديال التعامل بين المجمع والمجمع، وأعطت نتائج جد مهمة.

وأنا متفق معك، السيد المستشار المحترم، بأنه خصنا نوسعولهاذ الثي لسلاسل أخرى ولأن عندنا سلاسل ناجحة، ولكن كاي سلاسل أخرى التي غادي التجميع يقدر يعطينا واحد الدفعة مهمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر الآن للسؤال السابع موضوعه "مآل ونتائج الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

السي عبد الكريم، تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هو مآل ونتائج الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

رد السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كتشكل الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص حول الأراضي التابعة للملك الخاص للدولة إحدى الرافعات الأساسية المعتمدة من طرف الوزارة من أجل تعبئة الاستثمار، وتنبي هذه العملية على كراء طويل الأمد من 17 حتى لـ 40 سنة، حسب طبيعة المشروع، ويتم إسناد هذه

منها:

- الكراء الطويل الأمد ما بين 17 و40 سنة، حسب طبيعة المشروع للأراضي الفلاحية لفائدة المستثمرين الذين يلتزمون في إطار تعاقد مع الدولة بإنجاز مشاريع استثمارية تمكن من تثمين أفضل للعقار وخلق فرص الشغل بالعالم القروي؛

- إعادة هيكلة صندوق التنمية الفلاحية، الشيء الذي يمكن من تعزيز وتنوع التحفيزات والمساعدات الجاري بها العمل وإحداث مساعدات جديدة موجهة لتشجيع الاستثمار؛

- وضع إطار قانوني لتجميع الفلاحي القانون 04.12؛

- إحداث التأمين الفلاحي متعدد المخاطر المناخية للحبوب والقطاني والزراعات الزيتية وبرنامج ضمان متعدد المخاطر المناخية للأشجار المثمرة بدعم من طرف الدولة.

إلا أنه من أجل تطوير وتجويد الشراكة بين القطاعين العام والخاص، نقترح:

- منح فرصة للقاء بين الفاعلين العموميين والخواص المغاربة والأجانب، من أجل تبادل تجاربهم وخبراتهم في إدارة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحديد الآليات والتركيبات المالية الابتكارية في هذا المجال، وذلك عبر عقد مؤتمرات وندوات علمية في هذا الباب، بل إن إنجاح هذه الاستثمارات تقتضي تنوع التمويل البنكي ومعالجة مشاكل المديونية مع القرض الفلاحي؛

- التسريع بإخراج الأقطاب الفلاحية المتبقية والتي تدخل ضمن مخطط وزارتك إلى أرض الواقع، خاصة قطب الغرب، هذا المشروع المهيكل الذي تنتظره ساكنة هذه المنطقة بفارغ الصبر؛

- بالإضافة إلى ذلك، تنظيم السوق الفلاحية وضمان توزيع المنتج وطنيا ومحليا لتجاوز إشكاليات التسويق؛

- البحث عن آفاق وأسواق جديدة للإنتاج الوطني.

السيد الوزير،

إن الشراكة بين القطاع العام والخاص مكنت من تحقيق نتائج محموددة جدا، ولكن تواجهها صعوبات من قبيل تعثر الاستثمار في بعض المشاريع التي لم يلتزم أصحابها بالبرنامج الاستثماري، وستطرح أيضا إشكالية الاستعمال الفلاحي للماء، الذي أصبح اليوم موضوع نقاش كبير في هذه الظرفية التي بدأت تعرف انتقادات واسعة للفلاحات المستهلكة للماء، حيث يروج أن الوزارة قد تخلت عن دعم بعض الفلاحات.

شكرا.

الأراضي عبر طلبات العروض بناء على دفتر تحملات كيخص المعايير المحددة.

وعلى مستوى الإنجازات، فالحصيلة جد إيجابية، المساحة المعنية بلغت 114 ألف هكتار موزعة على 1594 مشروع، ضخ استثمارات مهمة كتهم مختلف سلاسل الإنتاج التي بلغت 15.4 مليار ريال درهم، أي بواحد نسبة ديال إنجاز ديال 85% مقارنة مع الالتزامات ديال الشركاء، إقامة مشاريع فلاحية مستدامة كتساهم بشكل واسع في تطوير القطاع الفلاحي عبر:

- تجهيز حوالي 45 ألف هكتار بنظام الري الموضوعي؛

- غرس حوالي 34.500 هكتار من الأشجار المثمرة؛

- اقتناء حوالي 34 ألف رأس من الأبقار والأغنام والإبل؛

- تجهيز الضيعات المعنية بالمعدات والآليات الفلاحية؛

- إرساء 132 وحدة حديثة لتثمين المنتوجات الفلاحية.

وعلى الصعيد الاجتماعي، مكنت هذه المشاريع من خلق 45 ألف فرصة شغل، وبالنسبة لبعض المشاريع المتعثرة لأسباب تقنية بحال ندرة المياه ولا متطلبات السوق، تتقوم وكالة التنمية الفلاحية في إطار اللجنة بين وزارية التقنية بمواكبة الشركاء المعنيين، قصد ملاءمة المشاريع ديالهم الاستثمارية ومساعدتهم على الإيفاء بالالتزامات ديالهم.

أما فيما يخص الشركاء الذين لم يوفوا بالالتزامات ديالهم بدون أسباب موضوعية يتم اتخاذ إجراءات اللازمة في حقهم، ويتم القيام بمهمات ميدانية دورية من طرف اللجان الجهوية للتتبع، حيث في 2021 كان هناك 80 مهمة تتبع وإصدار 14 إنذار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب المجموعة المحترمة.

السي عبد الكريم، تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الوزير،

من الواجب تطوير اللجوء للشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز الخدمات والبنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية والاستفادة من القدرات الابتكارية والتدبيرية والتمويلية التي يتوفر عليها القطاع الخاص، وذلك من أجل تطوير التنافسية الاقتصادية للبلاد وتحسين مستوى عيش المواطنين مع مراعاة توازن جهوي متناغم.

السيد الوزير،

صراحة، لقد اتخذت الحكومة عدة تدابير وإجراءات تحفيزية نذكر

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فكتوضع الوزارة الموارد البشرية واحد المحور أساسي في تنزيل مختلف الإستراتيجيات القطاعية التي تتشرف عليها، حيث ضاعفت الجهود ديالها في التطبيق السليم والأمثل للمقتضيات القانونية لتمكين مواردها البشرية من الاستفادة من كل الحقوق الموصى بها في المجال ديال التدبير الإداري، وعملت على تجويد الخدمات والاعتماد على رقمنة كل المساطر الإدارية، ويتم العمل حالا على تنفيذ إستراتيجية تركز على التوقع والتخطيط الإستراتيجي، الهادف إلى تيرئ الأطر القيادية والكفاءات اللازمة لمواكبة تطور مختلف القطاعات، مع إدراج البعد الجهوي في التدبير التوقعي للوظائف وإعداد برامج منتظمة للتكوين والتكوين المستمر.

مما يمكن من تدبير عقلاني في التوزيع ديال المناصب المالية التي تتكون سنويا حسب الحاجيات، وعلى مستوى التكوين ت يتم التركيز على التكوينات الأكثر طلبا والتي يتم استخراجها من مخططات المديرية للتكوين المستمر.

وأرست الوزارة واحد التدبير محكم وناجع للوضعيات الإدارية للموظفين بفضل اعتماد نظام معلوماتي مركزي مرن ويحين باستمرار، وتتم تقويته بمنصات إلكترونية موازية للخدمات، فكل موظف ومستخدم في القطاع يوجد في وضعية نظامية معينة.

بالإضافة إلى فتح المجال للجميع لتنمية القدرات ديالهم وإشراكهم في جميع البرامج التنموية للقطاع، ودعم الأعمال الاجتماعية، عندنا 3 ديال المؤسسات ديال الأعمال الاجتماعية، وحدة في الفلاحة هي التي بدأت في الأول، والثانية في الصيد البحري التي بدينا فيها هاذ السنة التي دازت، والمياه والغابات التي احنا تنزلوها حالا، والوزارة تهتم كذلك بالمشاكل التي يمكن يعاني منها الموظفين من خلال الاستماع المباشر لهم أو عبر الهيئات ديالهم الممثلة لهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب للفريق المحترم.

الأستاذة سليمة تفضلي.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي عبد الكريم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب فيما تبقى من وقت.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فطبعا كما جاء في الكلمة ديال السيد المستشار المحترم، فالتجميع طبعا هي واحد الآلية جد مهمة التي تنديروها في هاذ الشراكة، وتقريبا الكثير من هاذ الأراضي باش يكون المشروع خص يكون مشروع ديال التجميع.

بالنسبة للأقطاب الفلاحية، اليوم عندنا القطب ديال الجهة الشرق، عندنا مكناس، عندنا أكادير، عندنا بني ملال، التي بداو، واحنا في صدد التحضير باش نوقع في مراكش الاتفاقية، وكذلك وقعنا ديال العرائش وبقات ديال الغرب، والتي احنا حتى هي ما غاديش، ما بقاش بزاف، إن شاء الله، باش غادي نوقعوا الاتفاقية، وغادي يتم التنزيل ديالها، دبا عندنا تجربة ديال مناطق أخرى، ولكن غادي تكون، إن شاء الله، عما قريب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤال الثامن، موضوعه "وضعية الموارد البشرية العاملة في القطاع".

الكلمة لحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

تفضلي الأستاذة سليمة.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

السيد الرئيس،

عن وضعية الموارد البشرية نسائلكم، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

رد السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

غير نقول بأن السيدة المستشارة المحترمة، أنا جاوبت خصوصا على القضية على الجانب اللي تهم الموظفين واللي هذا.. ولكن طبعا الإشكاليات ديال يعني الموارد البشرية في القطاع احنا مفتوحين يعني للحوار، وتلاقينا مع الممثلين الاجتماعيين وراه احنا غاديين في إطار ديال المقاربة ديال الحكومة في هاذ الحوار، وإن شاء الله الحوار القطاعي احنا غادي نفتحوه فهذا السنة هاذي ديال 2023 بواحد الطريقة اللي تكون مستمرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر الآن إلى السؤال التاسع موضوعه "إحداث مشاريع فلاحية لفائدة شباب العالم القروي في الأقاليم الناشئة ذات الطابع القروي، إقليم الدريوش نموذجاً".

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد بوحمعة أشن:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المحترمات،

السيد الوزير، سؤال حول إحداث مشاريع فلاحية لفائدة شباب العالم القروي في إقليم الدريوش.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

رد السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فاستراتيجية الجيل الأخضر للتنمية الفلاحية كهدف إلى إحداث جيل جديد من المقاولين الفلاحيين الشباب وخلق فرص عمل لفائدة الشباب والنساء في الفلاحة بصفة عامة والخدمات والشبه الفلاحية،

عن وضعية الموارد البشرية في قطاع الفلاحة والصيد البحري في ظل أزمة اقتصادية، أرخت بظلالها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا، حيث أدت إلى ارتفاع مهول في الأسعار ونسب التضخم، مما أثر بشكل قوي عن القدرة الشرائية للطبقة الشغيلة وأهيكها.

وفي عه هذه الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، فإن الحوار الاجتماعي يظل ضروريا في مختلف القطاعات الفلاحية، وهو أمر كنا ولا نزال نراه، سيمكن من وضوح الرؤية لكل من السلطة الحكومية والنقابات المهنية وأرباب العمل بالشكل الذي يجعل من الحوار الجاد والمسؤول ثقافة وقناعة راسخة، وآلية ناجحة لفض النزاعات وإنصاح التصورات التنموية وسبل تنزيلها، حتى تساهم الحركة النقابية في تأسيس دولة اجتماعية كما يصبو إليها جلاله الملك نصره الله.

وحرصا منا على حماية حقوق الطبقة الشغيلة بالقطاع الفلاحي، حقوق الطبقة رجالا ونساء ومستخدمين وعمال زراعيين وفلاحيين كادحين وصيادين، للنهوض بأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، فإننا ندعو، السيد الوزير، إلى مزيد من التجاوب مع الجامعات الوطنية المنضوية تحت لواء نقابتنا، الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وخاصة الجامعة الوطنية للفلاحة والجامعة الوطنية للصيد البحري والملاحة التجارية، والتي ما فتئت تطلب عقد لقاءات واجتماعات معكم ومع بعض المسؤولين بوزارتكم، إلا أنه لم يتم التجاوب مع بعض طلباتهم الرامية إلى دراسة حلول المشاكل المتعلقة بالطبقة الشغيلة، وخاصة مسألة التكوين ومنح التسهيلات النقابية، وكذا دراسة سبل تطوير الحرية النقابية وضمان ممارستها في أحسن الظروف.

وفي هذا الإطار، ندعو الوزارة إلى التجاوب مع طلبات الجامعة الوطنية للصيد البحري والملاحة التجارية المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب من أجل عقد لقاءات لمواجهة التحديات التي يعرفها قطاع الصيد البحري، سواء على مستوى تدبير المصايد، مخطط التهيئة، الذي يعتمد الراحة البيولوجية التي طال أمدها وأرخت بظلالها على الطبقة العاملة، سواء على مستوى الصيد الساحلي أو الصيد التقليدي أو في أعالي البحار، خاصة أن السياسة التدييرية المتبعة لم تستطع إلى حد الآن من إخراج القطاع من الأزمات التي يعاني منها، بالإضافة إلى التأثيرات السلبية على الشغيلة بسبب الارتفاع المهول الذي تعرفه أسعار المواد الطاقية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد الوزير هل من رد على التعقيب؟

تفضلوا.

استنادا إلى عدة ركائز والي كتمحور حول:

- أولا، تعبئة وتثمين مليون هكتار من الأراضي الجماعية مع وضع نظام تحفيزي ملائم وآليات لمواكبة وتأطير الشباب:

- ثانيا، تنوع آليات التحفيز والي فيها صندوق التنمية الفلاحية، برنامج الصناعة الغذائية، برنامج أقطاب الصناعات الفلاحية والغذائية، التجميع الفلاحي، الفلاحة التضامنية، تشجيع المقاولات في التثمين والصناعات الغذائية، تشجيع المقاولات في الخدمات الفلاحية وشبه الفلاحية، والخدمات الرقمية المرتبطة بالقطاع الفلاحي عبر نظام تحفيزات خاص، تحسين عرض التكوين والتأهيل المهني من أجل الملاءمة ديالووم متطلبات سوق الشغل.

تنزيل هاذ الركائز تم مع عدة شركاء عبر إنشاء وتجهيز 12 مركزا جهويا للشباب المقاولين في الفلاحة والصناعات الغذائية، عبر إرساء شبك وحيد خاص بالشباب في كل مركز وفي كل جهة، وإحداث فروع محلية إقليمية، وإقليم الدريوش فيها واحد الفرع، ويتم حاليا مواكبة الحاملين ديال 1500 مشروع مقاولات:

- تشجيع خلق تعاونيات مقاولاتية لحد الآن منذ السنة الماضية خلقنا 2200 تعاونية فلاحية.

فيما يخص البرامج والمشاريع في إقليم الدريوش، فعملت الوزارة منذ انطلاق مخطط المغرب الأخضر على إنجاز تقريبا 14 مشروعا من مشاريع ديال الفلاحة التضامنية والي كتهم خصوصا الصغار والشباب، وكتهم عدة سلاسل ديال الإنتاج النباتي والحيواني على تقريبا 25.000 هكتار والي فيها الزيتون، اللوز، الخروب والنحل.

وهاذ المشاريع استفاد منها 9500 مستفيد، الأغلبية ديالهم من هاذ صغار الفلاحين والشباب.

وفي إطار التنزيل ديال الاستراتيجية ديال "الجيل الأخضر" كيف ما كنا هضرنا ملي كنت في زيارة عندكم في الدريوش، كتستمر هاذ المشاريع ديال الفلاحة التضامنية، وفي هاذ الإطار كيتتم إنجاز عدة مشاريع بحال اللي كايينة فالجماعة ديال "المطالسة" وجماعة "عين زهرة" لفائدة تقريبا 1000 مستفيد ومن ضمنهم 450 شاب وشابة بغلاف مالي ديال 46 مليون درهم، ونواصل البرامج ديال التوجيه ديال الشباب عبر المركز الجهوي للشباب بالدريوش، حيث يتم حالا تكوين 280 شابا وشابة حاملين ديال أفكار المشاريع لانتقاء..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تجاوزت الوقت.

الكلمة الآن في إطار التعقيب لسي أشن.

تفضلوا.

المستشار السيد بوجمعة أشن:

السيد الوزير المحترم،

تنشكروك على هاذ التوضيحات.

"ذانيتا اخصاخ اذسوراخ شوايت سثمازيخت، اثمازيخت، قتاويذ زالغاث، اللغات نالعالم سيدنا الله ينصرو محمد السادس إوشاس إجن القيمة للغايا ولكن مع الأسف ترجمة ماكيناش.

السيد الرئيس، الله إجازيكم بخير تشوفو اللي يبقى يترجم ويعني الترجمة لهاذ اللغة هادي.

إودان موجود ذانيتا، إودان موجود اكيذناغ ذانيتا غيرجمان الترجمايا هادي ماشي شي حاجة صعبة خالترجميا هاقات.

السيد الوزير نتتا زياك اذاغثعوناذ عالاقليم، الإقليم ني قانسنت، الاقليم يعني جميع ماني ما تخاماذ تافاذ يعني كاي الخصاص بزاف، الإقليم كان منسي بكل صراحة، نشين روكا غير أمان ذي ثساعاتا.. نشين ماشي الجفافا واهما، نشين غاناغ الجفاف دائما 30 عام نشين ذي الجفاف أنومان، نشين نخزان أمان ثسنامت ثانيتا هاقات.

ولهذا، الله يجازيك بخير إخصاكم الوزراء النيذان، كنيو الحمد لله اقاشوام ذي الحكومة مارا، إخاص أختوشام يد المعاونة للإقليم هاقات باش حتى نتا اذيري زي الاقليم إغاذويان غالزات.

إقليم غارناغ 80 كيلومتر نالبحر، ربحار اناس يعني مارا ثوسيد اتخمت ربحار اناس واسينغ ثاسنات وارا واتيسينات، يعني أحسن شاطئ إدجان جار الدريوش ذالحسيمة، ولكن الشاطئ يخوا، وذاياس حتى شا نالحاجت، زعما نشين علاش غنضيع حتى توارث يعني خثورث الغرب نالخرج، يوساد ذي الغرب المتوسط، قايساد حتى الميناء ني غالمتوسط يعني قاذاياس شا 40 ذي المائة زي إقليم الدريوش، ولكن يعني نتورا الشاطئ ني يعني اقات ذيني إقيم وذاياس حتى شانحاجات.

ولكن الله إجازيكم بخير أخصام ماش غثاكام اختعوانام ذي الاقليم ني، يعني المهم أمان نشين 30 عام نخزان أمان ذي ثسرافين، يعني بنادام ويتحيني ذي الاقليم هاقات اذاختوشام أمان امنشين أميودان؟

روخا إودانان اد يتاسان زي الخارج، قثسنام إقليم الدريوش الاغلبية نيودان ذي الخارج زي أقاليم الدريوش الناظور، بركان، ثهمات؟

ولكن، أخي إدتاسان إودانا هاقات غالدريوش وارتيقان ماني غاكان السيد الوزير، وذيني حتى شانحاجات، وذيني لايسين مغطية وذيني حتى شالمسائل نالترفيه مانيغافغان إودان مكايين والو.

روخا ثارواناغ تاسان ذيني إقاراش ماني غانراخ آلواليدين؟ ماني غانراخ؟ قنشين وغاناغ ماني غانراخ، أنراخ أنوش إيتورك، أنراخ.."

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

شكرا، انتهى الوقت.

حتى وإن لم أكن فهمت ما قلته، السبي أشن، ولكن أنا سعيد بأن يتردد صدى اللغات الرسمية للبلد داخل هذه القبة الموقرة.

وأذكرك بأن المادة 9 من القانون التنظيمي المتعلق بتسييم الأمازيغية، فالمادة 9 تعطي الإمكانية لمجلسي البرلمان للأخذ بالأسباب لترسيم وتنزيل اللغة الأمازيغية، ولكن فالمادة 31 كتعطي واحد الفسحة زمنية ديال خمس سنوات، ومجلس المستشارين راه اخذا المبادرة واخذا بالأسباب، وراك كتذكرو بأنه كانت التجارب ستكون موفقة، وسترسم بإذن الله تعالى.

شكرا.

السيد الوزير،

تفضلوا، غترجمولنا ياك؟

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

هو السيد المستشار المحترم، غير "إخص أذاشينغ قاع المشاريع إخاص أنسيور ملي غوام دوسغ قنخدم باش نزل".

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا.

إذن، إلى سمحتولي نمر إلى السؤال العاشر موضوعه "تسويق المنتج الفلاحي الوطني في الأسواق الوطنية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين، دائما من فريق التجمع الوطني للأحرار، لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

السبي محمد، تفضل.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

إخواني المستشارين والمستشارات،

سؤالنا حول الآليات الضرورية التي تنوون القيام بها لدعم تسويق المنتج الوطني في الأسواق الوطنية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

رد السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعتمد مسالك توزيع وتسويق المنتجات الفلاحية الوطنية على 38 أسواق جملة وأسواق أسبوعية وأسواق القرب، ولكن كتعرف هذه الأخيرة عدة إشكاليات واختلالات ومنها:

- ضعف البنية التحتية وانعدام الخدمات، باستثناء البعض منها؛

- عدم ملاءمة الظروف الصحية والنظافة؛

- نمط تسيير غير ملائم؛

- تغطية غير متكافئة للتراب الوطني؛

- تعدد الوسطاء، مما يؤثر سلبا على مدخول المنتج وكذلك رفع الأسعار.

وترتكز استراتيجية "الجيل الأخضر" على تثمين وعصرنة مسالك التسويق وتوزيع المنتجات الفلاحية، ووضعت الحكومة مخطط إصلاح توجيهي طموح للأسواق وتحسين مسالك البيع وتعزيز السلامة الصحية للمنتوجات الفلاحية مع ضمان تغطية متوازنة لكافة التراب الوطني، وبنيات تحتية عصرية وطاقة استيعابية ملائمة وكذلك نمط فعال للتسيير.

وفهazard الإطار، كهدف "إستراتيجية الجيل الأخضر" إلى:

- إنشاء 12 سوق جملة جهوي للخضر والفاوكة من الجيل الجديد، واحد السوق فكل جهة في أفق 2030، وتم لحد الآن البرمجة والشروع في تنزيل خمسة ديال الأسواق اللي هي الرباط وبركان ومكناس وأكادير ومراكش، حيث تتميزهاذ الأسواق بالمعايير ديال السلامة الصحية وتتبع المسار يعني (la traçabilité)، وستنتهي الأشغال فالرباط ف 2023 إن شاء الله، وفالأسواق الأربعة الأخرى في آخر 24 بداية 25، وتما نبداو فالسلسلة الأخرى باش نكملو 12 سوق على الصعيد الوطني؛

- فعندنا كذلك تأهيل الأسواق الأسبوعية اللي كندبروها عبر اتفاقيات على الصعيد الإقليمي، الأقاليم مع عدة شركاء في إطار المخططات الجهوية، المرتقب باش تكون العصرنة ديال 100 سوق أسبوعي من هنا ل 2030؛

- عصرنة المجازر حتى هو برنامج اللي كنعملو على الصعيد المحلي

السيد الوزير، تشيرو ليه باش يكون مع التسويق ديال الفلاحة، لأن هو اللي تيعطي.. دابا اليوم القطاع الفلاحي بنسبة للتمور وصل حتى هو لواحد المستوى مطلوب، ولكن خصنا تكون عندنا التسويق، بخصوص "المجهول" راه تيكون سيمانة تيخمج، تيخسر خصو يلوحو الإنسان، وكيدير 100 درهم و110 دراهم، خصو يكون مزيان.

والنقطة الثانية، السيد الوزير، أشرت له هو الجماعات الترابية جبلية اللي طبيعة الحال تعرفوا من شهر 5 حتى لشهر 11، كيكون منتوج المنطقة.

ولكن تنطلب من، السيد الوزير، يكونو الأسواق فواحد (la plateforme) واخا يكون السوق صغير، ولكن الناس تبيعو ذلك المنتوج ديالهم في السوق يخصو يكون بعدا في واحد المستوى اللي مطلوب، لأن دابا ولينا تنشوفو غير بعض المدن اللي فيه كلشي، ولكن راه عندنا تقريبا 40% ديال الساكنة في جماعات ترابية جبلية.

خصنا نردو البال على الفلاح يبقى تما، الساكنة تبقى تما يكون عندو كلشي في السوق، لأن دابا الإنسان كايين اللي تيجيب الماكلة بالهنا، ما بقاش باش يمشي يشري عادة..

وثاني، السيد الوزير، بالنسبة لقطاع السوق الكبير ديال إفريقيا، كنتمى يكون واحد السوق.. هناك الحالة فاش تتمشي الخضرة لإفريقيا خصو يكون كلشي (l'emballage) في الكرتون، ما بقاش يكون الصندوق ديال العود وديال الميكة، لأن ذلك الشي اللي غادي يدي الكرتون هو اللي غادي يدي الكاميو اللي غادي يرجع لك الصندوق.

تنطلب من، السيد الوزير، يكون كلشي مطبق (l'emballage) مزيان باش يشرف المغرب، يشرف القطاع، وكل الشي تيشري الحاجة اللي نقية، عليه إلى كان ما كايين علاش يمشيولبر.

وشكرا السيد الوزير ما غاديش نطول عليكم.

"أيذا ينجح ربي الفرقة، إن شاء الله صباح يكون يفرح الجميع".

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الحادي عشر موضوعه "دعم المهنيين بقطاع الصيد البحري" تم تأجيله وسحبه من قبل أصحابه.

وبالتالي نكون قد استوفينا جدول أعمال هذه الجلسة.

شكرا لمساهمتمكم.

وقبل رفع الجلسة حظ سعيد للمنتخب المغربي.

رفعت الجلسة.

والجهوي، والهدف هو نوصول 130 مجزرة اللي هي معتمدة، لحد الآن عندنا 13 على الصعيد الوطني فقط ديال المجازر اللي هي معتمدة؛

- إضافة إلى إنجاز عدة برامج وتدخلات أخرى اللي تم عبر تنمية التجارة الإلكترونية للمنتجات المحلية؛

- إرساء الرمز الجماعي (territoire du Maroc par rapport) لترويج المنتجات المحلية؛

- إنشاء الأسواق التضامنية والأشكاك التعاونية لتسويق المنتوجات المحلية.

ولابد من الإشارة إلى القانون 37.21 اللي هضرنا عليه قبيلة فيما يخص التجميع والحق المجمعين باش يمشيو يبيعو مباشرة بدون المرور بأسواق الجملة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

التعقيب للفريق المحترم.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد إبراهيم أخراز:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارون،

الحضور الكريم،

بطبيعة الحال، السيد الوزير، يمكن ذلك الشي اللي غادي يقولو يمكن قلت كاع الأول ديالو، بطبيعة الحال تتعرف المنتوج الفلاحي من البداية ديال النقلة حتى المنتوج يالاه وصل 50%، 50% هي ديال التجارة.

السيد الوزير،

دابا احنا في المنافسة ديال القطاع على الصعيد الدولي وعلى الصعيد الوطني، تنطلب من السيد الوزير يدعم القطاع بالنسبة للأسواق بخصوص يكون مع الجمعيات ديال الفلاحة، لأن الفلاحة اليوم فين تتاكل العصا، تيجي للسوق 10 صباح ولا 8 ما باعش، خصو يبيع باش ما كان، لأن ما عندوش فين يحط السلعة ديالو حتى لغدا، يمكن غدا يكون الثمن، ولكن ما عندو فين يحط السلعة.

تنطلب من السيد الوزير، هاذ الأسواق اللي قلتي غادي يكونو، دابا 5 الأسواق يكونو في واحد المستوى اللي مطلوب، يكون الفريكويات، يكون جميع المنتوج الفلاحي يكون، حتى التمور راه ضروري خص،